

■ اليسار / العدد الثالث و الثمانون / يناير ١٩٩٧ م / شعبان ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

الجنزورى يبيع الوهم للشعب المصرى

لماذا دعمت الحكومة الأردنية مؤتمر الأحزاب العربية ..؟

هل يستقيل الوزير ليتفرغ لصحبة أسرته ..؟

كلينتون يختار فريقا جديدا لسياسات قديمة .

« اطفال فى المظاهرات »

ـ لا ياحطلة السابت ، ماليش حلاكه بتنسيم اليسال !

عشرون عاما على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير الشعبية

في هذا العدد

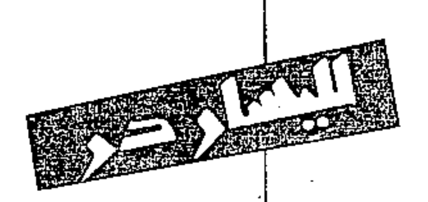
رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
أحمد عز العرب
المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمد وفاء حجازي
محمود أمين العالم

شارك في التأسيس
د. فؤاد مرسي

اليسار نشر ديمقراطي تصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR I KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٣٦ جنيه للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا امريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار امريكي أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية الى ادارة المجلة
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١٠ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298



يغيب عنا فى هذا العدد قلم« **صلاح عيسى** » الرشيق والساخر والعميق. فقد سافر إلى لندن لاجراء عملية تغيير خمسة من شرايين القلب الذى أرهقته هموم الوطن والأمة. وعاد قبل الانتهاء من تحرير العدد بساعات قليلة ، ليعلن للكافة اكتشافه الجديد.. وهى أن **السباكة تقدمت فى العالم**.. ويحكى بانبهار عن العملية الجراحية التى أجراها فى لندن.

ولم نجرأ على أن نطلب منه كتابة **مشاغبات أو كتبخانة** وهو فى دور النقاهة، واثقين أنه سيعود للكتابة فى اليسار بمجرد أن يمسك بالقلم خلال الأيام القليلة القادمة.

وأيضا غاب عنا قلم **أمينة النقاش** التى عاشت مع صلاح أزمة المرض وصاحبته فى رحلة الجراحة إلى لندن. وبالتالى غاب باب **يمين × شمال** وموعدنا معها ومعه العدد القادم.

ولم يكن غيابهما هو المشكلة الوحيدة فى هذا العدد. ففى ظل زحمة العمل أضطر رئيس التحرير للسفر إلى اليمن **(صنعاء)** . وما أن عاد للقاهرة حتى سافر مرة أخرى- بعد ٧٢ ساعة بالضبط- **إلى عمان** (الأردن) ليعود قبل تشطيب العدد بأيام قليلة، ليكتب لنا رسالة عن المؤتمر الأول للأحزاب العربية فى الاردن.

وسيجد قراء اليسار أننا أفردنا مساحة خاصة لحدث قديم، هو انتفاضة الجماهير المصرية فى **١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧** بمناسبة مرور ٢٠ عاما ،فمغزى هذه الأحداث ما زال أمرا معاصرا بكل معنى الكلمة (راجع الافتتاحية).

وواصلنا أهتمامنا بقضية الزراعة والمياة ، وندوة الأحزاب، وانتخابات النقابات العمالية ،وغيرها من القضايا المحلية.

وعاد الكاريكاتير فى هذا العدد يحتل مساحة متميزة، نأمل أن تستمر فى الأعداد القادمة.

وكالعادة تضيف الرسائل الدولية (واشنطون -موسكو- **المانيا)** وأيضا ايطاليا .. حقائق ومعلومات جديدة لليسار وللقارئ.

ونقدم للقارئ تغطية لمؤتمر القاهرة السينمائى **(ماجدة موريس)** والنقد الرفيع الذى أعتدناه واعتاده القارئ للسينما من الصديق **أحمد يوسف**.

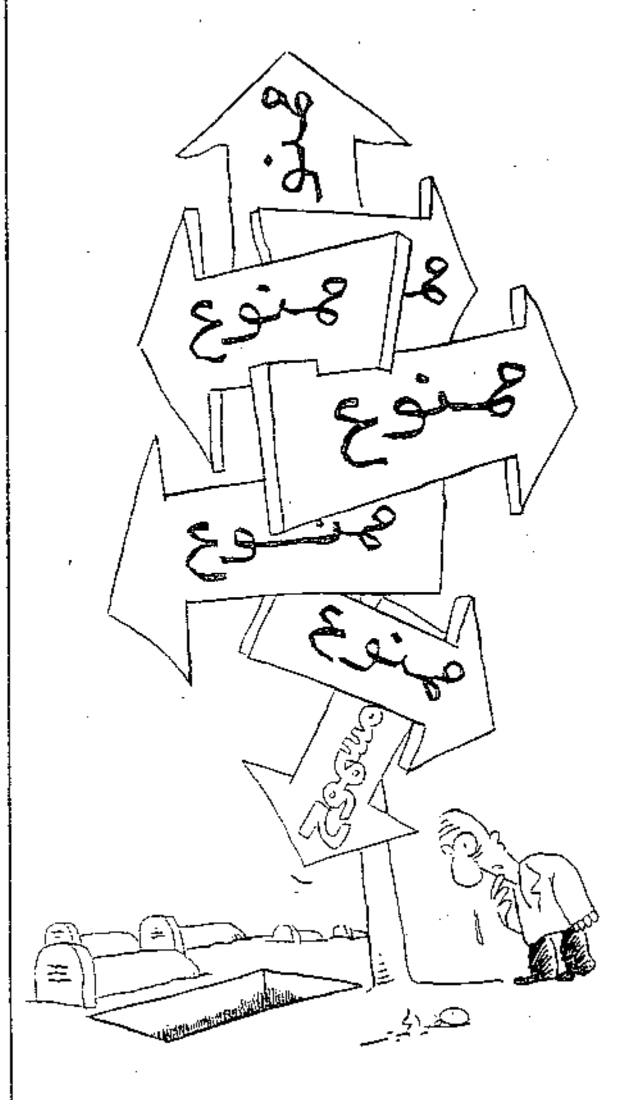
بقيت كلمة أخيرة.

لقد بدأنا من الشهر الماضى فى دعوة أعضاء «جماعة أصدقاء اليسار» لدفع اشتراكاتهم وتبرعاتهم. ونأمل أن تتم هذه الاستجابة بسرعة ليمر هذا العام الجديد علينا دون مشاكل مالية كالعام السابق.

وكل عام وأنتم بخير..

وكل رمضان -أيضا وأنتم بخير.. فقد أصبح شهر الصيام على الأبواب.

اليسار



كاريكاتير «الرسام العراقى» خضير الحميرى»



ألقى د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء صباح الاثنين ٢٣ ديسمبر بيان الحكومة أمام مجلس الشعب. وهو ثانى بيان لحكومته (الأول كان فى ٢٧ يناير ١٩٩٦) والتى تشكلت فى ٤ يناير ١٩٩٦.

والانطباع الأول الذى انتاب كثيرين ممن صبروا على الاستماع إليه، أن رئيس الوزراء يتحدث عن بلد غير مصر، أو أننا نعيش فى وطن غير وطننا.

كمال الجنزورى.. يبيع الوهم للشعب المصرى

رئيس الوزراء يتعمد خلط الأرقام والتواريخ ويتحدث عن الأمنيات وكأنها حقائق

جيش العاطلين عن العمل يضم ٣ مليون مواطن وسياسات الحكومة تضيف إليه ١٠٠ ألف آخرين كل سنة

فالصورة الوردية التى رسمها د. **كمال الجنزورى** للحياة فوق أرض مصر، والارقام الفلكية التى قدمها فى بيانه لما أنجزته حكومته خلال عام واحد (أو أقل قليلا!) . ولما سيتحقق من خلال المشروعات العملاقة (الدلتا الجديدة فى الصعيد- وسيناء وبحيرة ناصر..) وحديثه عن ٤٩٦٦ مشروعا استثماريا بتكلفة تبلغ ٢ر٧٨ مليار جنيه تقدم بها المستثمرون خلال الفترة من أول يناير ١٩٩٦ وحتى ١٠ ديسمبر الماضى كل هذا وغيره كفيل بأن يحول مصر -اذا صح- إلى دولة تتمتع برخاء غير مسبوق، وباستقرار اقتصادى لا يتوفر حتى الآن للولايات المتحدة الأمريكية (الدول الأعظم)..

ولم يخطئ الذين اقترحوا بعد سماعهم لهذا البيان، ان تهدى مصر د. كمال الجنزورى للولايات المتحدة الأمريكية ليحل فى عام أو أقل كل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن للأسف فالحقيقة غير هذا الوهم الذى حاول رئيس الوزراء أن يبيعه للرأى العام المصرى وأعضاء مجلس الشعب.

لقد لجأ رئيس الوزراء إلى الخلط المتعمد بين ما جرى خلال عام- هو عمر حكومته-وما جرى خلال ١٥ عاما، هو عمر ولاية الرئيس مبارك، بحيث اختلطت أرقام الاستثمارات والزيادة فى الدخل والانتاج الصناعى والزراعى خلال خمسة عشر عاما، بما حدث خلال العام الأخير الذى تولى فيه سيادته رئاسة الحكومة..

وضاعف من التشويش المتعمد حديث رئيس الوزراء فى بيانه عن الخطة الخمسية الرابعة (٩٧- ٢٠٠٢) أيضا، لتتداخل المراحل الثلاث بصورة مضللة للمستمع.

ومع ذلك فأى قراءة واعية للبيان ستكشف عن مجموعة من الحقائق.

أولاها : أن رئيس الوزراء سكت عامدا عن أى حديث عن الأسعار أو البطالة أو الميزان التجارى أو الاستثمارات الفعلية (وليس الموعود بها) أو نسبة نمو الناتج القومى المحلى الاجمالى، أو الدين الداخلى.

والسبب أن البيانات الرسمية المذاعة والمنشورة حول هذه المجالات، كاشفة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم صحة ما يروجه رئيس الوزراء من آمال وهمية لا يمكن تحقيقها فى ظل سياسات حكومته، والحكومات السابقة له، حكومات الحزب «الوطنى الديمقراطى».

فطبقا لبيانات البنك الدولى حول الاقتصاد المصرى فى السنة المالية الأخيرة ١٩٩٥-١٩٩٦ (ويستند إلى المعلومات والبيانات التفصيلية المقدمة من الحكومة) فقد ارتفع معدل التضخم فى مصر من ١١٪ إلى ٤ر١١٪ ولم ينخفض من ٣٠٪ فى

لماذا سكت بيان الحكومة عن الحديث حول زيادات الأسعار وخلل الميزان التجارى وتضاعف أعداد العاطلين وحجم الاستثمارات الفعلية وليست المأمولة؟

أين «الديمقراطية» من بيان الحكومة؟

د. كمال الجنزورى

رئيس الوزراء يؤكد أن التضخم انخفض من ٣٠٪ إلى ٧٪ والبنك الدولى يقدر ارتفاع نسب التضخم إلى ١١٤٪ !!

السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٧٪ هذا العام كما يدعى رئيس الوزراء.

وتسجل تقارير الغرف التجارية- كنموذج -ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ خلال عام ١٩٩٦ (النصف الأول من العام)، وزيادة حالات الافلاس التى بلغت هذا العام ٨٦ مليونا و٩٧٩ ألف جنيه مصرى).

ويسجل البنك الدولى أيضا أن معدل البطالة فى مصر يقدر بأكثر من ٩ر١٧٪ وليس ٨ر٩٪ طبقا لبيانات حكومة كمال **الجنزورى**. فهناك أكثر من ٣ مليون عاطل فى مصر من قوة عمل تبلغ ٥ر١٧ مليون فرد. والزعم بأن الحكومة ستوفر- طبقا لسياساتها الحالية- ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا زعم كاذب. فبالاضافة إلى أن توفير هذه الفرص يحتاج إلى استثمارات سنوية تقدر بـ ٢٠ مليار جنيه مصرى، فإن دخول ٨٠٠ ألف مواطن سنويا سوق العمل، يعنى أن سياسة الحكومة ستضيف سنويا (٤٠٠ ألف) إلى سوق البطالة.

وفى تقرير أخير للبنك المركزى فقد بلغ العجز فى الميزان التجارى أكثر من ٨ مليار دولار، نتيجة ارتفاع الواردات إلى ١١ مليار و٥١٤ مليون دولار، وانخفاض الصادرات إلى ٣ مليار و ٣١٦ مليون دولار.

كما تراجعت الاستثمارات الخارجية المباشرة من مليار و ٢٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥.

وزادت الديون الداخلية إلى ٤ر١٥٠ مليار جنيه.

ثانى هذه الحقائق أن بيان رئيس الوزراء -كالعادة- لم يتناول قضية الديمقراطية، وتدهور حالة حقوق الانسان والحريات العامة فى مصر، وسكت عنها متعمدا. فإذا أن هذا التدهور يعنى عدة وجوه متكاملة. مع أن الواقع وأحكام القضاء وتحقيقات النيابة وتقارير منظمات ومراكز حقوق الانسان المستقلة المصرية والعربية والعالمية، وتقرير لجنة مناهضة التعذيب فى مصر، تقطع بالحالة المتدنية التى وصلت إليها حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية. فى ظل اعتماد الدولة منهج التعذيب للمعتقلين والمحبوسين فى قضايا سياسية، والقتل خارج القانون، وتزوير الانتخابات العامة، والتدخل الفظ فى النقابات المهنية والعمالية.

إن أى قراءة للواقع الذى عاشته مصر خلال عام من حكومة د. **كمال الجنزورى** وفى ظل سياساتها تقطع بصحة ما قلناه من قبل من وجود «مرجعية أخرى للحكم القائم غير الشعب المصرى ومصالحه. فالمرجعية الاساسية لهذا الحكم، هى ما تقرره المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية» والمصالح الضيقة لتحالف الرأسمالية الطفيلية وبعض التكنوقراط وكبار الموظفين وقادة الحزب الحاكم الذين يواصلون مراكمة الثروات فى ظل هذه السياسات القاصرة.

رئيس التحرير

هوامش على دفتر الحياة

إضراب عمال النقل في فرنسا وثورة الفلاحين في اليونان


مصطفى الفقي

مخاوف مصطفى الفقي

وتهديدات القرن الأفريقي لمصر


ياسر عرفات

ماذا تبقى للفلسطينيين؟

عبد المنعم أمين قناة الاتصال مع الأمريكان

د. عبد العظيم أنيس

هل انتهى دور الطبقة العاملة

في العقد الأخير انتعشت في أدبيات الفكر العربي عموما -والمصري خصوصا- أحاديث العولمة، التي تعني في حقيقة الأمر الهيمنة الرأسمالية على كل العالم وتوحيده تحت إمرة هذا النظام، وفتح الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية لسيطرة الرأسمالية الدولية بقيادة الولايات المتحدة. وكان من نتيجة هذا سيادة استقطاب حاد في الفكر العربي المعاصر، ما بين اتجاه الخضوع المطلق لمنطق هذا الواقع الجديد والتكيف، واتجاه أصولي ديني هو بمثابة رد فعل أخلاقي وثقافي في مواجهة التبعية والتخلف.

ولقد بشر أصحاب الاتجاه الأول بسيادة ظواهر جديدة تتلاءم مع دعوة التكيف مع تطورات العالم الرأسمالي، ومنها مثلا ما تالوه من انتهاء نفوذ الطبقات العاملة ونقابات العمال وتحولها إلى أداة طيعة في يد الحكام والرأسمالية . وبالتالي انتهاء **الصراع الاجتماعي** في العالم عموما وفي أوروبا خصوصا.

ولكن الأحداث التي تدور في أوربا خلال الشهور الأخيرة تبين عدم صدق هذه الادعاءات ، بل على العكس لقد ازدادت **الروح النضالية في أوساط الطبقة العاملة في مواجهة الرأسمالية** ، وابتكرت أساليب جديدة أثبتت فعاليتها في انتزاع المكاسب للطبقة العاملة.

إن الأحداث التي جرت في **فرنسا** مؤخرا ، وأعني **إضراب عمال النقل البري** وسدهم بشاحناتهم كافة الطرق البرية في فرنسا بما في ذلك المخارج إلى الأقطار الأخرى قد أثبت أنه سلاح فعّال في إجبار رجال الأعمال من أصحاب هذه الشركات على التفاوض وإجبار الحكومة على التدخل بعد أسبوع واحد من الاضراب. الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى انتصار عمال النقل البري وتحقيق معظم مطالبهم. ومن قبل ذلك بشهور أضرب **عمال السكك الحديدية في** فرنسا وشل إضرابهم تدفقات الانتاج في العديد من قطاعات النشاط الوطني. وفي الحالين تعاطف الرأي العام الفرنسي مع المضربين.

ونستطيع أن نلحظ نفس هذه الروح النضالية في الطبقة العاملة الالمانية التي هبت مؤخرا للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها التي يحاول الرأسماليون الالمان أو الحكومة انتزاعها منهم. ولقد بدأت اضرابات في ألمانيا لبعض عمال التعدين وتستعد نقابات أخرى لخوض تجربة الاضرابات والاعتصامات إذا لم تثمر المفاوضات كما بدأت إضرابات مماثلة في **إيطاليا وأسبانيا**.

ثم هناك **تجربة فلاحي**

اليونان التي ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، وهي تستلهم نضاليتها من تجربة عمال النقل البري الفرنسيين. فالذي حدث هو أن حكومة الاشتراكيين بقيادة **كوستس سيميتس** لجأت إلى إلغاء الاعفاءات الضريبية التي كانت تتمتع بها بعض الشرائح الاجتماعية ومنها الفلاحون، وبررت هذا بضرورة ضغط الانفاق الحكومي وخفض العجز في الميزانية تنفيذاً للشروط التي وضعتها معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية في أوروبا.

ولقد أغلق الفلاحون بجراراتهم حدود اليونان مع الدول المجاورة وقالوا للصحفيين الذين التقوا بهم: «إن الكثيرين منا كانوا يعتقدون أن القوة الوحيدة لدينا في هذه الحياة هي صوتنا الانتخابي، لكن هذا لم يؤد بنا إلى أية نتيجة. لقد بدأنا هذا الحصار لأن ميزانية الحكومة اجرامية فهي تريد القضاء علينا باسم ماستريخت».

والفلاحون يرون النجاح الأخير الذي حققه عمال النقل البري في فرنسا، فيعلنون أنهم صامدون في مواقعهم حتى الكريسماس أو ما بعده. وبعضهم قال لمن زارهم في مواقعهم:

«إن جراراتنا هي دباباتنا.. ولو جاء سيميتس إلى هنا نسوف نبصق في وجهه، نحن الذين أعطيناه أصواتنا فتخلى عن مطالبنا».

والغريب أن ثورة الفلاحين هذه إنما تأتي من قطاع يؤيد تقليديا حكومة الاشتراكيين، ومن الأشياء التي تلفت النظر في تنظيم هذا الحصار أنهم تجنبوا محاصرة المناطق الزراعية في شمال العاصمة أثينا، والمنتجات القادمة من كريت، وهم فعلوا هذا بذكاء لأنهم لا يريدون أن ينقلب الرأي العام اليوناني ضدهم.

وكانت النتيجة أن تضامن معهم العديد من الفئات التي شملتها قرارات الحكومة بالغاء الاعفاءات الضريبية، وهكذا بدأت **الاضرابات والمظاهرات بين المدرسين والطلاب وعمال الميناء وأرباب المعاشات**، بل حتى الدبلوماسيين أضربوا عن العمل بعد فقدانهم للاعفاءات الضريبية التي كانوا يتمتعون بها.

فهل هناك أمثلة أروع من هذه الأمثلة على نضالية الطبقات العاملة والفلاحين؟

إن الطبقات الحاكمة في أوروبا **تريد تحقيق الوحدة النقدية على جثة الطبقات العاملة الأوروبية**، لكن هذا فيما يبدو لن يكون سهلا إذا حكمنا بما يجرى اليوم من صراع اجتماعي تزداد الشواهد على اتساعه وعنفه. وفي ظني أننا سوف نشهد خلال الأشهر القادمة مزيداً من انتصارات الطبقات العاملة في مواجهة الرأسماليين والحكومات.

مصطفى الفقى والسودان:

المخابرات الأمريكية تسعى إلى دول القرن الأفريقي

تحت مظلة العداء للنظام السوداني

في الندوة التي جرت في الشهر الماضي في مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي ضمت ممثلين من أحزاب المعارضة كما ضمت الدكتور **مصطفى الفقى** -سفيرنا في النمسا- لفت نظري ما قاله د. **مصطفى الفقى** عن علاقتنا بالسودان، ووفقا لما نشرته صحف المعارضة عن هذه الندوة فانه قال إن استمرار خلافنا مع السودان خطيئة كبرى، وإذا سمحنا بالخلاف مع السودان فانه يمثل شوكة حادة في جانب مصر، وقال إننا في تعاملنا مع السودان ينبغي أن نتعامل مع الدولة وليس مع الايديولوجية.

وخلاصة هذا الكلام أنه منزعج من تدهور العلاقات بين الدولتين المصرية والسودانية، خوفا على مصالح استراتيجية لمصر تجعل علاقتها مع السودان مسألة شديدة الأهمية والحساسية.

وأنا أيضا أشارك د. **مصطفى الفقى** شعوره بالانزعاج هذا، وإن كنت لا أتعاطف مع **حكومة الخرطوم في توجهاتها السياسية الديكتاتورية النزعة وتوجهاتها الاقتصادية التي وصلت بالشعب السوداني إلى الحضيض، وفي احتضانها لجماعات العنف المسلح في العالم العربي، وفيما ألحقته من دمار للوحدة الوطنية في السودان باسم الدين.**

لكني في نفس الوقت أشعر بالقلق مما يجري في أريتريا- وصلتها باسرائيل معروفة- باسم المعارضة السودانية، والصحف الأمريكية لا تخفي صلتها بما يجرى هناك. مثلا لقد نشرت صحيفة **الواشنطن بوست** (وهي المعروفة- بصلاتها الوثيقة بوزارة الخارجية الأمريكية) مقالا بقلم **دافيد أوتاواي** Ottaway. نشر في عدد **الجارديان ويكلي** بتاريخ ١٧ نوفمبر الماضي يقول فيه: إن الولايات المتحدة على وشك أن ترسل معونة عسكرية لدول ثلاث تحيط بالسودان وتعادي النظام الحاكم فيه، هي **الحبشة وإريتريا وأوغندا**، وهي الدول التي تدعم جماعات المعارضة السودانية التي تعد لهجوم مشترك لقلب حكومة الخرطوم.

وتقدر المعونة العسكرية بنحو ٢٠ مليون دولار من فائض التجهيز الحربي الأمريكي، ويقول المسئولون الأمريكيون إن هذه المعونة غير ضارة وهي دفاعية وتشمل راديوهات وملابس عسكرية وأحذية وخيام. لكن مصادر الكونجرس ووزارة الدفاع الأمريكي قالت أنه يمكن التوسع في هذه المعونة لتشمل بنادق وأسلحة أخرى. وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين ينكرون أن هذه التجهيزات مخصصة للمعارضة السودانية، إلا أن مصادر الكونجرس وخبراء الشئون الافريقية الأمريكيين يتشككون في هذا الانكار، ويشيرون إلى أن الكثير من هذه التجهيزات ملائم لقوات حرب العصابات التي تنوي المعارضة السودانية تنظيمها من اريتريا ضد حكومة الخرطوم.

هذه خلاصة لمقال **دافيد أوتاواي** في **الواشنطن بوست**، الأمر الذي يبرر القلق من احتمالات وتطورات المرتقب فيما بعد.

وسوف يتذكر المرء تجربة المعارضة العراقية التي أساءت إلى تاريخها بعلاقتها الوثيقة بالسياسة الأمريكية، وبتحول شمال العراق إلى ساحة نشطة للمخابرات الأمريكية، ومع ذلك فقد فشلت في إسقاط نظام صدام في بغداد، ولم يؤد نشاطها إلا إلى تقسيم العراق تقسيما شبه دائم.

وربما كان هذا ما يجعلني أختم هذه الكلمة بما قاله **د. مصطفى الفقى** في ختام كلمته بالندوة المذكورة آنفا بوجود مخاوف وجدانية نستشعرها حيث أن مصر يتهددها خطر ما من منطقة القرن الأفريقي (**أثيوبيا واريتريا**) بحيث تبدو نذر لتفكير طويل المدى في هذه المنطقة، ومنطقة جنوب البحر الأحمر وما احتلال **جزيرة حنيش** إلا بداية، فاسرائيل تفكر في صراع جديد لانباء صراع قديم.

هوامش

على دفتر

الحياة



فلسطينية تحمل وليدها وصورة إبنها السجين في المعتقلات الاسرائيلية خلال مظاهرة الامهات بقطاع غزة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين الذين بلغ عددهم أكثر من ٧ آلاف

فلسطين وإسرائيل

منذ أكثر من شهرين كتبت مقالا لصحيفة «**العربي**» المصرية بعنوان« **هل ماتت عملية السلام**» أناقش فيه الاحتمالات الممكنة لعملية «السلام» التي كانت تجرى مفاوضاته بين عرفات وحكومة نتنياهو بدعم من النظام في مصر. وربما يتذكر بعض القراء أنه قد اندلعت آنذاك انتفاضة فلسطينية إثر الاعلان عن افتتاح نفق تحت المسجد الأقصى شارك فيها بعض ضباط الشرطة الفلسطينية، كما أعقب ذلك مؤتمر واشنطن الذي دعا إليه الرئيس **كلينتون** واعتذر الرئيس **مبارك** عن حضوره ،ولم يذهب إليه سوى **عرفات ونتنياهو** والملك **حسين** ،وكيف أن هذا المؤتمر قد فشل ولم ينته إلى شئ يذكر.

في ذلك الوقت كان من رأيي أن أي محلل جاد لا يستطيع أن يقطع بأن عملية السلام قد ماتت فعلا، لأن العديد من القوى والاعتبارات تمارس ضغوطها ،وهي قوى واعتبارات متناقضة ،وبالتالي يصبح التنبوء بمسار واحد أمرا محفوفا بالمخاطر.

وكان من رأيي أيضا أن أقصى ما يمكن عمله هو شرح السيناريوهات المختلفة المحتملة مع إعطاء وزن لكل منها. والسيناريوهات التي عرضتها آنذاك، أي منذ نحو شهرين ونصف ،كانت كما يلي:

السيناريو الأول: أن يركب **نتنياهو** رأسه ويصمم على موقفه دون تنازلات أساسية، معتمدا على القوات المسلحة الاسرائيلية، والمستوطنين المسلحين في كبت أي انتفاضة فلسطينية .وكان رأيي أن هذا السيناريو يشير إلى حماقة **نتنياهو** وقصر نظره ، أي يشير إلى العمى السياسي في حقيقة الأمر.

السيناريو الثاني: أن تنجح الضغوط الداخلية من جماعات رجال الأعمال الاسرائيليين وجماعات حزب العمل والضغوط الخارجية في الزام **نتنياهو** بالوصول إلى حل في قضية **الخليل** مع عرفات. وقلت إن هذا هو السيناريو الأرجح. فلعرفات مصلحة في الوصول إلى اتفاق مع اسرائيل خصوصا وهو يدري أن الانتفاضة التي قامت مؤخرا بعد وصول **نتنياهو** إلى السلطة لم تكن ضد حكومة اسرائيل فقط، وإنما كانت ضد أوسلو أيضا. وللانظمة العربية التي أيدت عرفات وأوسلو مصلحة أيضا في الوصول إلى اتفاق لأن عدم الوصول إلى حل يعرض شرعية علاقتها باسرائيل للخطر، بل ربما يعرض شرعية وجودها للخطر. وكنت أعتقد أن **واشنطن** لاشك تدرك هذا وسوف تضغط على اسرائيل للوصول إلى حل.

السيناريو الثالث:هو أن تنجح المعارضة الاسرائيلية في اسقاط حكومة ائتلاف الليكود مع الأحزاب الدينية ،وفي هذه الحالة إما أن تعود حكومة العمل مرة أخرى أو أن تجرى انتخابات جديدة.

وإذا عادت حكومة حزب العمل فلا خطر على أوسلو. أما اذا جرت انتخابات جديدة فان الكثير سوف يتوقف على نتيجة هذه الانتخابات. وكان من رأيي أن هذا السيناريو هو الأقل احتمالا.

ومنذ أن كتبت هذا التحليل حتى اليوم جرت أحداث كثيرة تجعل المرء دون شك يعيد النظر في حساباته. ولست أعتقد أن مسألة الخليل في حد ذاتها كانت عصية على الحل، وهناك إشارات عديدة في الصحف الغربية تشير إلى ذلك ، وتوضح أن مهمة الدكتور **أسامة الباز** في واشنطن التي عاد منها بالأمس(أكتب هذا التعليق في منتصف ديسمبر)كانت تتعلق بالوصول إلى صيغة حل لمسألة الخليل تتبناه القاهرة وواشنطن. وربما هذا ما أغضب **نتنياهو** من أن يتم من وراء ظهره . لكن المشكلة الأكبر في رأيي هي أن نتنياهو وجماعته كانوا حريصين على الوصول إلى حل في مسألة الخليل يبرئ به ذمته أمام العالم الخارجي ،على أن يكون واضحا أن هذا هو نهاية الاتفاق فلا تنازلات في مسألة الاستيطان ، ولا في موضوع المسجونين والمسجونات **الفلسطينيين** . أي أن أوسلو ينتهي عند الخليل،وعرفات لا يريد أن يوقع على اتفاق للخليل دون الاتفاق على القضايا الأخرى.

لذلك فانني أصبحت اليوم أكثر ميلا لتوقع السيناريو الأول الذي يركب فيه

نتنياهو وأسه ويصسم على إلغاء أوسلو عند الخليل أو قبله. والواضح أن أطرافا عربية مختلفة قد وصلت إلى هذه القناعة وفي مقدمة هذه الاطراف الفلسطينيون أنفسهم، والذى أنصت مؤخرا إلى تصريحات فيصل الحسيني وصائب عريقات بل عرفات نفسه لابد قد وصل إلى مدى شعورهم باليأس الكامل من هذه المفاوضات أمام الاستفزازات الاسرائيلية الصارخة في بناء المستوطنات وغيرها من المسائل . وربما كانت الجهات الرسمية المصرية قد وصلت إلى هذا أيضا. بل إن عرفات دعا الشعب الفلسطيني في الأيام الأخيرة إلى الدفاع عن أرضه بكل الاساليب الممكنة.

ماذا عن موقف واشنطن إزاء كل ذلك؟

ينبغي أن ندرك أن هناك حدودا لما يمكن أن تفعله إدارة أمريكية ديمقراطية مع اسرائيل. وهي الادارة التي وصلت إلى السلطة بدعم الصهاينة الأمريكيين المالي والأدبي. واذا أضفنا إلى هذا التعيينات الجديدة في الادارة الأمريكية الجديدة، أعنى تعيين أولبرايت -التى تكن للعرب والمسلمين كل العداء- في منصب وزير الخارجية، وتعيين صهيوني معروف في منصب وزير الدفاع.. كان من الطبيعي ألا نتفاءل بقيام واشنطن بأى جهد حقيقي للضغط على نتنياهو.

ولا يبقى أمامنا سوى المقاومة الشعبية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاستيطان وحكومة نتنياهو، ودعم الشعوب العربية لهذه المقاومة الشعبية. هذا هو الحل العملي الوحيد. وربما كان مؤتمر صنعاء الذى انعقد مؤخرا وضم قوى شعبية عربية عديدة فاتحة خير في هذا الاتجاه. لكن هذا يقتضي أن تعيد القوى الوطنية في فلسطين النظر في قضية الوحدة الوطنية التى انهارت بعد أوسلو. وأن يتفضل علينا الذين صدعوا أدمغتنا بالحديث عن السلام وثقافته بالسكوت والكف عن هذا الكلام ، والاعتراف بأنهم كانوا مخطئين في أحلامهم الوردية وفي فهمهم للعدو الصهيوني.

عبـــد المـــنعم أمـــين

مسئول الاتصال بين ثوار يوليو والأمريكان يرأس المجلس العسكرى الذى أعدم خميس والبقرى

منذ أيام مات **عبد المنعم أمين** عضو مجلس قيادة ثورة يوليو وضابط سلاح المدفعية. وربما لم تسمع أجيال الشباب اليوم عن **عبد المنعم أمين** ، الذى ضم إلى مجلس قيادة الثورة بعد نجاحها بأيام اعترافا بدوره كما ضم **يوسف صديق** الذى نجح في الاستيلاء على قيادة الجيش في كوبري القبة ليلة الثورة، و**حسين الشافعي** الذى كان مسئولا هو و**خالد محيي الدين** عن تحريك سلاح الفرسان لصالح الثورة. ولقد سافر عبد المنعم أمين إلى الاسكندرية مع عدد من ضباط الثورة وقاد وحدات المدفعية التى حاصرت قصر رأس التين عند خروج الملك من مصر.

وليس هذا كل ما يعرفه التاريخ عن عبد المنعم أمين . لقد أصبح واضحا من كتابات هيكل (خصوصا كتاب ملفات السويس) أن عبد المنعم أمين كان همزة الوصل الخفية بين قيادة الثورة وبين الجانب الأمريكي. لقد كان على صلة بالقنصل الأمريكي في القاهرة قبل الثورة. وبعد الثورة انعقدت الاجتماعات الأولى بين قادة الثورة وأطراف أمريكية محلية على مائدة العشاء في منزله. فليس صحيحا أن قيادة الثورة كانت على صلة مع الجانب الأمريكي عن طريق **على صبرى** وإنما الصحيح أن **على صبرى** -وكان مسئولا عن مخابرات الطيران- أبلغ الملحق العسكرى **الأمريكى** نبأ قيام الثورة فقط. أما الاتصالات الحقيقية فكانت عن طريق **عبد المنعم أمين** وفي منزله غالبا. ومن الطرائف التى رواها هيكل في كتابه(**ملفات السويس**) أن **عبد الناصر** ذهب قبل الثورة بثلاثة أيام مع**كمال الدين حسين** لزيارة **عبد المنعم أمين** ليعرضا عليه الانضمام إلى حركة الضباط الأحرار. فلما وجد **عبد الناصر** أن **عبد المنعم أمين** يسكن في شقة فخمة تطل على النيل. قال **لكمال الدين حسين** ماسأ: **واللى زى ده عايز الثورة ليه؟!**

الأمر الآخر الذى ينبغي ذكره هو أن **عبد المنعم أمين** كان رئيسا للمجلس العسكرى الذى مثل أمامه النقابيان **خميس والبقرى** في كفر الدوار ، وحكم باعدامهما.

لكن **عبد المنعم أمين** خسر موقعه في مجلس الثورة بعد ذلك إثر تمرد بعض ضباط المدفعية ضد مجلس قيادة الثورة، الأمر الذى أدى إلى اعتقال ومحاكمة معظمهم. وهكذا عين سفيرا في **بون** لابعاده عن مصر وانتهت صلته بالحكم إثر انتهاء خدمته كسفير في عام ١٩٥٦ ، ومن قبل ذلك إثر انتهاء صلة الثورة بالجانب الأمريكي.

عبد الناصر

محمد حسنين هيكل

يناير ٧٧.. يناير ٩٧



مجموعة من المتهمين في قاعة المحكمة فالقفص لا يتسع الـ ١٧٦ متهما

عشرون عاماً على الانتفاضة الشعبية

المظاهرات الشعبية

- بماذا هتفت الجماهير في يناير ١٩٧٧؟.
- ما الدرس الذي تعلمه خبراء رفع الأسعار.
- ماذا قالوا عن الانتفاضة؟
- عصمت سيف الدولة ومراقبة عن الشعب.
- ١٨ و١٩ يناير شرف لا يدعيه اليساريون



نبيل الهلالي ود. عصمت سيف الدولة وهيئة الدفاع عند اعادة المحاكمة بعد أن الغى السادات حكم البراءة

وتعلموا الدرس!

أجمع المعلقون والدارسون لاحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ أن الانفجار التلقائي للجماهير . كان في أساسه رد فعل لمفاجئة اعلان ما سمي بقرارات الاصلاح الاقتصادي دفعة واحدة.

ففي مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ ألقى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بيانه أمام مجلس الشعب عن الوضع الاقتصادي للدولة. وتلاه وزير التخطيط ببيان عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧ . ثم وزير المالية ببيان عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٧.

ووسط هذا السيل من الكلمات جاء الحديث عن الاجراءات التي مست حياة الناس وتجرت الأزمة وهي :

- زيادة مباشرة في أسعار بعض السلع مثل السجائر والبنزين والبوتاجاز والسكر.
- الغاء الدعم بما يوفر للدولة(٢٧٧) مليون جنيه يتحملها المستهلك في شكل زيادة في الأسعار أيضا. ابتداء من أسعار الدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليا واللحوم المذبوحة والشاي والارز وصولا إلى المنسوجات والملبوسات.

وكان الجزء الأكبر من أثر الغاء الدعم يتركز في السلع التموينية (٢٠٥،٦) مليون جنيه.

- زيادة رسوم الدمغة بما يوفر ١٤ مليون جنيه.
- زيادة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك لمجموع سلع، يستهلكها الأكثر قدرة كالثلاجات والغسالات المستوردة والتلفزيون الملون والنسيج المستورد.
- زيادة بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة السيارات.
- استخدام الأسعار التشجيعية للعملة والتي يزيد فيها سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلى ٧٠ قرشا يدفعها المستورد وينقل عبؤها بالتالي على المستهلك.

كان مجمل هذه الاجراءات تحمل المواطنين عبئا يقرب من (٥٠٠) مليون جنيه تدفع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ،ويتم عن طريقها سحب حوالي (١١٠٠) مليون جنيه من الافراد والاسواق أي نحو ٢٠ بالمائة من قيمة الدخل القومي المتوقع عن نفس العام.

وأحس الناس بالاثر مباشرة ، زاد سعر اسطوانة البوتاجاز من ٦٥ قرشا إلى ٩٥ قرشا . ارتفعت أسعار السجائر والسكر والعيش (الفينو) والبنزين وتعريفة التاكسي والارز والمكرونة.

ورغم أن القرارات في بعض جوانبها تمس الطبقات الأكثر قدرة إلا أنها في جوهرها تحمل الطبقات الشعبية أعباء نورية ضخمة وتكتفي بالوعد باتخاذ الاجراءات لتحميل الطبقات القادرة جزء من الاعباء، مما يعكس استمرار الانحياز الواضح للطبقات القادرة والغنية وتصاعده وهي حقيقة لم يستطع انكارها أحد.

وانفجر بركان الغضب الشعبي.

وتعلم الحكومة الدرس. وخلال عشرين عاما ، اتخذوا من الاجراءات والقرارات ما يتجاوز قرارات يناير ٧٧ عشرات ومئات المرات ويحمّل المواطنين أضعاف أضعاف ما رفضوه منذ عشرين عاما .. ولكن بالتدريج وخطوة خطوة حتى لا يثور الناس ويجبروا الحكم على التراجع كما حدث عام ١٩٧٧.

التجمع: الانتفاضة.. رفض شعبى تلقائى لسياسة الحكومة


خالد محيى الدين

«فى الوقت الذى كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسئولين تحقيق خطوات فعالة فى طريق تصحيح المسار الاقتصادى وتحسين أحوال الجماهير الكادحة.. فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفع أسعار عدد من السلع الأساسية والذى يؤدى إلى المزيد من الارتفاع فى الأسعار العامة، والتى تتحمل أعباءها فى النهاية الطبقات الشعبية. والغريب أن تتم هذه الخطوات دون الرجوع إلى مجلس الشعب والتنظيمات الجماهيرية. وكان رد الفعل التلقائى من الجماهير التى تعانى من تعقد ظروف المعيشة، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه إلى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيادات التى امتصت اضعاف العلاوات المقررة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام، رغم ما وعدت به الحكومة فى بيانها بتحقيق التوازن بين الأسعار والأجور..».

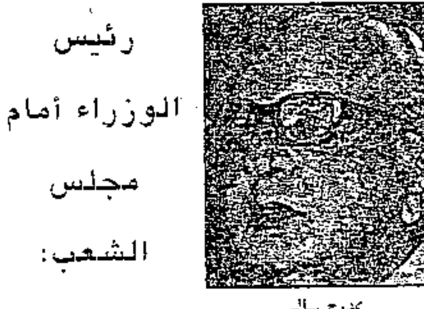
مجلة نوفيل اوبزيرفاتير الفرنسية:

الأسعار ارتفعت بنسبة ١٢٠٪

تضخم الطفيليون الذين يعيشون من استيراد منتجات الترف ومن ارباح السوق السوداء

«إن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لم يتوقعا انفجارات الغضب التى اجتاحت مصر حين أوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر والارز والشاى والبوتاجاز. والذى كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة. وقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ بالمائة بينما بقيت الأجور على حالها. فأقل أجر تيمتد ١٢ جنيها. وأجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها. ويلاحظ المراقب للأحداث فى مصر أن الفقر يتزايد بسرعة فائقة. وهذه الجماهير هى التى كان عليها -حسب تصور الخبراء الدوليين- أن تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد. وهذا التصحيح مهم للغاية اذا كانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية والتى تبلغ ٥٥ مليار فرنك. واذا كانت تريد أن يظهر اخوانها العرب، وخاصة السعودية، مزيدا من الكرم فى استثماراتهم. إلا أن الاستثمارات العربية وكذلك الغربية مترددة فى الاستثمار فى مثل هذا البئر الذى لا نهاية له.. ان الاستثمارات قليلة رغم سياسة الانفتاح.

لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط إلى انفتاح تام. الغت القيود الجمركية، وأعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة. وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد، تضخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الترف ومن السوق السوداء.


ممدوح سالم

رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب:

مؤامرة للوثوب إلى الحكم

«مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتآمرين إلى الحكم عن طريق العنف وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة.. ولعل خط سير الاحداث يكشف عن أن العناصر الشيوعية المنظمة، وبعض قيادات حزب التجمع، كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادى، ومن وجهة نظر واحدة، تقف على أرضية سياسية واحدة. هدفها الانقضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها. وأن الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدعى الناصرية التى اشتركت فى المظاهرات، سارعوا إلى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصاديةالتى أصدرتها الحكومة ،وكان أسلوب التفجير متجها منذ البداية إلى اثارة مشاعر السخط الجماهيرى، إلى الحد الذى يصل بالأمور إلى اثارة الاضطرابات على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها..»

صلاح عيسى المتهم رقم ١٥٧ يناقش المحامى عادل أمين

هتافات المتظاهرين

طبقا للتقارير الأمن

* مش كفاية لبسنا الخيش
جايين ياخدوا رغيف العيش
* يـ حكومة الوسط وعز الوسط
كيلو اللحمة بقى بالقسط
* يا حرامية الانفتاح
الشعب جعان.. مش مرتاح
* بشربوا ويسكي وياكلوا فراخ
والشعب من الجوع أهو داخ
* الصهيونى فوق ترابى
والمباحث على بابى
* يا أمريكا لمى فلوسك
بكرة الشعب العربى يدوسك

* احنا الطلبة مع العمال
ضد تحالف رأس المال
* احنا الشعب مع العمال
ضد حكومة الاستغلال
* عبد الناصر ياما قال
خلوا بالكوا من العمال
* بالطول بالعرض
حنجيب ممدوح الأرض
* سيد مرعى .. ده يبقى مين
يبقى حرامى الفلاحين
* لم كلابك يا ممدوح
ده اخواتنا .. مش حيروح
* يا أهالينا .. يا أهالينا
آدى مطالبنا .. وادى أمانينا
أول مطلب يا شباب
حق تعدد الاحزاب
تانى مطلب يا جماهير
حق النشر والتعبير
تالت مطلب يا احرار
ربط الأجر بالأسعار
* يا حاكمنا من عابدين
فين الحق وفين الدين؟
* هو بيلبس اخر موضة
واحنا بنسكن عشرة فى أوضة
* يا حاكمنا بالمباحث
كل الشعب بظلمك حاسس
* نزلوا للنايم فى عابدين
العمال بياتوا جعانين.

عصمت سيف الدولة

ودليل الصور

الفوتوغرافية

كانت مرافعة د. عصمت سيف الدولة- رحمه الله- فى هذه القضية مرجعا هاما لكثير من المبادئ القانونية الهامة التى أرستها المحكمة فى حكمها.

ومن أبرز هذه المساهمات عدم الاعتداد بالصور الفوتوغرافية كدليل ضد المتهمين.

قال د. عصمت سيف الدولة:

ما الذى تثبته الصور الفوتوغرافية وإلى أى مدى يمكن اتخاذها دليلاً فى المواد الجنائية؟.

لقد اختلف موقف الاساتذة أعضاء نيابة أمن الدولة من الاجابة عن هذا السؤال تبعا لموقف كل منهم من مباحث أمن الدولة ثقة أو حذراً. فمثلا ذهب الأستاذ الجليل مصطفى طاهر الذى أشرف على التحقيق وشارك فيه إلى عدم الاعتداد بالصور الفوتوغرافية المقدمة من مباحث أمن الدولة لأنها لا تفصح عن المناسبة التى ظهرت فيها . فنراه حين تلقى يوم ٣٠ أبريل ١٩٧٧ رسالة من ادارة مباحث أمن الدولة تقول:

«نرسل لسيادتكم عدد ١٠ صور فوتوغرافية تضم العناصر الماركسية سمير حسن حسنى وكريمة محمد على ومحمد صفوت حاتم وأحمد عبد اللطيف حمدى» يؤشر على الرسالة بصيغة ذات دلالة حادة: «معاد بحالته لمباحث أمن الدولة لارفاق مذكرة شاملة يبين بها زمان ومكان أخذ الصور تحديدا ومناسبة التجمعات التى تظهرهم مع تحديد السادة الضباط الذين اشرفوا على التقاطها لا مكان سؤالهم». (فى ٢ مايو ١٩٧٧ صفحة ٤٦٠ من ملحق التحقيقات) ، فبلعتها ادارة مباحث أمن الدولة ولم ترد، وبالتالى لم يدخل الخمسة المذكورون فى قرار الاتهام.

هذا موقف.

وموقف اخر يعبر عن تقارب الثقة بمباحث أمن الدولة إلى حد الالتحام . ففى يوم ١٦ أبريل ١٩٧٧ تلقت نيابة أمن الدولة من المقدم



أحمد البكار- حكيم منير صليب- علي عبد الحكم-الأعضاء الحقيقيون
أعلى وتغيير فوتوغرافي في أشخاصهم (أسفل)





ماجد علي الجمال محضرا يقول فيه : «الحاقا للاحداث التي وقعت يومي ١٨ و١٩ يناير الماضي ١٩٧٧ ونتج عنها قيام مظاهرات وأحداث شغب عديدة في القاهرة فقد تم التقاط عدة صور فوتوغرافية لمتزعمي تلك المظاهرات، وبالتحري عن أحد متزعمي تلك المظاهرات والذي التقطت له صورة فوتوغرافية بتاريخ ١٨ يناير الماضي محمولا على الاكتاف من المتظاهرين تبين أنه يدعى سامح كمال محمد يوسف من مواليد ٣ يوليو ١٩٥٥ بالقاهرة ومسجل عندنا أنه من أعضاء حزب العمال الشيوعي المصري ومن العناصر النشطة بنادي الفكر الاشتراكي التقدمي وعضو في أسرة جواد حسني».

واضح ان هذا المحضر لا يتضمن دليلا- ان صح انه دليل- إلا الصورة الفوتوغرافية المرفقة به. اذ ان مجرد الاخبار بانه مسجل بصفته ليست دليلا، وليس انتماؤه إلى نادي الفكر الاشتراكي التقدمي، وهو ناد جامعي، ولا إلى أسرة جواد حسني، وهي أسرة جامعية ما يثير شبهة الاتهام. فلو أن هذا البلاغ قد صادف الاستاذ مصطفى ماهر لاهدره. لكنه صادف -لسوء حظ صاحبه- الاستاذ عدلي حسين، فاصدر سيادته لاول مرة في تاريخ النيابة في مصر، وربما في العالم ، امرا بالقبض على صاحب الصورة بالصيغة الاتية: «حيث انه قد قامت دلائل كافية بما ورد بهذا المحضر والصورتين المرفقتين ان المتهم سامح كمال محمد يوسف من أعضاء حزب العمال الشيوعي المصري المجرم نشاطه بمقتضى قانون العقوبات وانه شارك في أحداث يناير ١٩٧٧ بالتجمهر والتظاهر ومن ثم فانه يسوغ ضبطه وتفتيش مسكنه لذلك..» نأذن بالضبط والتفتيش(صفحة ٦٨١ من ملحق التحقيقات).

غريبا .. أليس كذلك؟.. استطاع الاستاذ عدلي حسين أن يقرأ في الصورة ما تقرأه العرافات في فناجين القهوة ، فوجد فيها دليلا على كل الاركان القانونية اللازمة لجريمة الانتماء إلى حزب وجريمتي التجمهر والتظاهر.. ومع ذلك فقد صدق القول: «كذب المنجمون ولو صدقوا».. ولم يدخل صاحب الصورة من الحظ دائرة الاتهام.

وبعد أن فند د. عصمت الصور الفوتوغرافية كدليل ، قدم مفاجئة غير مسبوقة قائلا:

ونستأذن المحكمة في أن نقدم اليها ثلاث صور (كارت بوستال) . احداها لهيئة المحكمة بكامل اعضائها التقطت لها في الجلسات الأولى من هذه المحاكمة. أما الثانية فتظهر هيئة المحكمة وقد حل «شخص» اخر محل رئيسها. أما الصورة الثالثة فتظهر هيئة المحكمة وقد حل الشخص نفسه محل الاستاذ المستشار عضو الشمال. وتلاحظ المحكمة كيف امكن عن طريق التصوير المتكرر التحكم في الحجم والوضع واتجاه النظرات ولون البشرة بحيث لا يمكن لاحد إلا أن يظن هذا الشخص قد ارتقى إلى مجلس القضاء وشارك في نظر هذه الدعوى ولقد سمحنا لانفسنا بأن ترد هذه التغيرات على صورة هيئة المحكمة ذاتها حتى لا يثور أي شك بان قد توافق اخرون على أصطناعها ولكي نثير كل الشك في دلالة الصور الفوتوغرافية المقدمة ضد المتهمين في هذه القضية.. فهل تطمئن المحكمة إلى ما يمكن أن يصطنعه حتى الهواة المبتدئون.

بعد أيام تهب علينا نسائم يناير الباردة

١٨ و١٩ يناير..

شـــرف لا يدعيـــه اليـــساريون

حاملة معها نفحات من سخونة **ذكريات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧**. ورغم وجود جميع أطراف القضية الشهيرة بيننا، إلا أنه لم يكن سهلا استعادة تفاصيل الاحداث. وليس المقصود الأحداث التي شهدتها الشوارع بطول البلاد وعرضها فقط، بل تفاصيل البيوت التي أغلقت أبوابها بعد أن أخرج أصحابها أثناء حظر التجول إلى السجن.

ومعظم الاطراف أغلقوا ملفاتهم وحفظوها في مكان بعيد من الذاكرة. بعض هؤلاء رفض الحديث صراحة وقالوا في نبرة محبطة وصوت كسير: «**احنا مش مهتمين بأي حاجة دلوقت.. ومش مستعدين للنقاش**». آخرون وعدوا بالكلام وبالكتابة لكنهم أخلفوا الوعد والموعد في إشارة «خرساء» لعدم رغبتهم في اغضاب أحد. وليس المحظور فقط هو اغضاب الرفاق في جبهة اليسار، بل أحيانا الخوف من تذكير الزملاء الحاليين في الحزب الوطني بالماضي اليساري!.

قليلون تبلوا «**تقليب**» ملفاتهم. وكانت أهم أوراقهم شهادة بأن الاحداث التي هزت نظام السادات وأرجحته كانت «**شرفا لايدعيه اليساريون**» من هؤلاء **نادر عناني**، والذي قبل الحوار على الرغم من انسحابه من ساحة العمل السياسي، لأنه على حد قوله «**لما اغتالوا السادات شعرت إني أخذت بثأري، منه وأخذتني ظروف الحياة**».

لم يسمح والد نادر عناني لمباحث أمن الدولة باصطحاب ابنه معهم فجر يوم ٢٢ يناير وأثناء حظر التجول إلا بعد أن وقع ضابط منهم على تعهد بأنه استلم نادر حيا معافي. كان الوالد يخشى قتل ابنه والقاء جثته في الشارع ثم انكار انه خرج بصحبة البوليس.

جاء اسم نادر **عناني** ضمن قائمة الاتهام بالانضمام إلى تنظيم «**الحزب الشيوعي المصري**» بعد سنوات أربع من مشاركته في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وما بين الجيش والحبس عاش تجربة العمال وسط كوادر نقابية نشطة في محل عمله بمصنع ٤٥ الحربي.

يقول **عناني** إن تجربة السجن في ٧٧ كانت تختلف عن تجربته السابقتين بالحبس مع الطلبة والشيخ **إمام والشاعر أحمد فؤاد نجم**. فقد ضمت جدران السجن هذه المرة منكرين وكوادر يسارية وقيادات نقابية وعمالا حقيقيين.

كانت «حبسة» تخص اليسار فقط بكل مستوياته. الاختلاف الثاني في تجربة السجن هذه هي خطورة الاتهام وطول مدة الحبس التي امتدت إلى حوالي ستة أشهر. يقول نادر: «**السجن يظهر معادن الناس ويصقل خبراتهم**». واجهنا الأمن بصور وتسجيلات وشهود كلها مزورة لكن التجربة قاسية..» ويضيف: إن الاتهام في هذه الاحداث كان شرفا لأنه ضم كل الشرفاء الذين كانت تهمتهم «**انتفاضة شعب**» وفي وقت كان هؤلاء في السجن ألقى **الشيخ متولي الشعراوي بيانا في التلفزيون يشهد فيه الله على أن الشيوعيين هم المسئولون**!.

لكن هذه المرة كانت فاتحة لمرات اعتقال متوالية يصعب حصرها واستمرت حتى عام ١٩٨١، وذلك في اطار ما اعتبره النبوي **اسماعيل وزير الداخلية** وقتها، «**ضربات وقائية**». واستتبع السجن قرار الوقف عن العمل حتى صدر حكم محكمة النقض في فبراير ١٩٨٦ بحقه في العودة إلى مصنع ٤٥ الحربي!.

خرج **نادر** من السجن إلى مقر حزب التجمع ليعمل كمسئول بالمقر مقابل ٢٥ جنيها شهريا يقول نادر: «بعد خمس سنوات شغل في التجمع اكتشفت أني لا يمكن أفتح بيت. اتجهت للعمل في مصنع ملابس قطاع خاص وتزوجت. الشغل كثير ويحتاج مهارات ووقت طويل. ووجدت نفسي احتجبت عن التجمع تدريجيا. (ويعتبر ان اغتيال السادات كان نقطة تحول كافية لاستعادة لهدوئه الشخصي باعتباره أخذ ثأره).

وأصبح احساسه بضرورة التواجد في الساحة السياسية ضعيفا. ساعد على ذلك هدوء شخصية الرئيس **مبارك** مقابل عدائية واستفزاز شخص السادات. أيضا مطالب الحياة زادت والحاجة للعمل والكسب لسدها زاد. ويضيف إلى ذلك «**أفكاري نفسها تطورت أصبحت أكثر ديمقراطية منها اشتراكية**».

ماهر بيومي ألقى القبض عليه وهو «محاسب صغير». وأصبح الآن رئيسا لقطاع الدراسات في إحدى الشركات وأبا لطالبتين. لكن لم تأخذه الحياة! فهو ما زال عضوا نشطا بحزب التجمع ويحظى بمقعد في الأمانتين العامة والتنظيم. كما أنه أمين مساعد محافظة القاهرة.

خلال شهور السجن التي عاشها **ماهر** أجري التحقيق معه لمدة خمس دقائق فقط. وكان السؤال واحدا: «هل اشتركت في المظاهرات». وبدون اتفاق مسبق كانت اجابة الجميع «شرف لايدعيه أحد»، ويقول إنه كان طبيعيا أن يشمله قرار الاتهام في هذه الأحداث، لا لأنه مشارك فيها، ولكن لأنه «**أحد صناع المناخ الذى أدي إلى الأحداث**». ويضيف إنه على الرغم من الضربات المتتالية التي وجهها السادات منذ بداية ما عرف بالانفتاح الاقتصادى إلى

حنان حماد

اليسار. فقد كانت بصمة اليسار واضحة على المجتمع. وكانت «الدراما الحقيقية» هي محاولات تنكيك الفكر الجماعي المصري الذي اعتاده هذا الجيل. فقد كان من المعتاد حل أي مشكلة كالاسعار وتوفير الخبز والتعليم والعمل بصورة جماعية ومن خلال مؤسسات النظام. وبعد الانتصار العسكري في ١٩٧٣ زادت رغبة السادات في الهيمنة على هذه المؤسسات «الناصرية». وفي أثناء محاولة التغيير الطبقي العميق في الفكر و السخرية من النظام الناصري والأفكار الاشتراكية كان **الصعود من نصيب الطفيلية -اقتصاديا- والاخوان المسلمين-سياسيا.**

ومع قرارات زيادة الأسعار التي شملت عدداً من السلع الاساسية خرجت هبة عفوية من الاسكندرية حتى أسوان تحمل شعارات اليسار ودون قيادة منه.

ولذلك يعتبر **ماهر بيومي** نفسه أحد صناع هذا المناخ. لكن غير الطبيعي من وجهة نظره ألا يتقدم هو وكل اليسار ليقطف «الحصاد» والامساك بزمام قيادة النظام الجاهز للسقوط. **فكان من نتائج ذلك أن عادت القيادة «القديمة» واستلمت للمرة الثانية النظام الذي انتزعه الشعب منها.** وكان من الطبيعي في هذه اللحظة أن تفتح المعتقلات لأصحاب الشعارات بغض النظر عن مساهمتهم الفعلية في المظاهرات.

الحصاد المر من وجهة نظر بيومي لعدم تسلم اليسار قيادة المجتمع وقتها أن أصبح اليسار محبوسا في «**حزب صغير**» يحاول أن يمد نفوذه وسط الناس. ويضيف «**لكننا ما زلنا -كما يقولون-على الدرب. نطرح أفكارنا حول الاشتراكية بفهم أكثر وتواضع أكثر**».

محمد السيد، عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع وأمين منطقة جنوب القاهرة -يقول: إن كل شئ تغير (خلال العشرين سنة الماضية) لكن ما زال مقتنعا بأهمية الدور الذي يؤديه حزب التجمع واليسار المصري على الساحة في المجتمع. فحتى لو كان هذا الدور قد تقلص فما زال دورا مهما للشعب المصري والوطن وسيتعاظم هذا الدور إذا ما نجح اليسار في تحقيق وحدته . ومن أجل ذلك هو ما زال نشطا في صفوف التجمع «**المسألة قناعة وتكوين صعب تغييرة**».

ألقى القبض على **محمد سيد** وهو في بيته يعالج من أمراض الضغط والقلب . وفي الحبس التقى بزملائه عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج. قص عليه العمال ما حدث فبعد خروج المظاهرات سلموا الشركة لرئيسها دون حادث تخريبي واحد ودون أي تعويق عن العمل. وقد شهد رئيس الشركة بذلك ومع ذلك صدر قرار استبعاد جميع القيادات العمالية من حلوان . فقد خرجوا من السجن موقوفين عن العمل، حتى تم نقلهم للعمل في ادارات الحكم المحلي.

وعلى الرغم من سقوط تفاصيل كثيرة من ذاكرة **محمد سيد** إلا أن المرارة كما هي. فقد تخلت النقابة العامة لعمال النسيج عنهم لدرجة منعهم من دخول مقر النقابة!.

حكم تاريخي يرسي حريات الرأي والتعبير والاجتماع

جاءت حيثيات حكم المحكمة برئاسة المستشار **حكيم منير صليب** وعضوية المستشارين **علي عبد الحكم عمارة -عضو اليمين- وأحمد محمد المكار-عضو اليسار** -صفعة على وجه من حاولوا إشاعة جو من الارهاب وتجاهل مشاعر المواطنين وحقهم في الحياة الكريمة. فقد جاء في حيثيات الحكم التاريخي: «بينما أولاد هذا الشعب غارقون في بحار الأمل التي تبثها وسائل الاعلام صباح مساء إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديد من السلع الأساسية التي تمس حياتهم وأقواتهم اليومية.. وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين.. وكان هذا الخروج تلقائيا وتلقائيا محضا.. والذي لاشك فيه وتزمن به هذه المحكمة ويطمئن إليه ضميرها ووجدانها أن تلك الأحداث الجسام التي وقعت ١٨، ١٩ **يناير** سنة ١٩٧٧ كان سببها الوحيد والمباشر هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الأسعار».

هكذا جاء الحكم ببراءة العدد الكبير من المنتمين إلى اليسار بمثابة عريضة اتهام لنظام الحكم الذي روج أن الأحداث «انتفاضة حرامية» ،كما جاء ليكذب بيان **الشيخ الشعراوي** في التلفزيون في أعقاب الأحداث والذي أشهد الله فيه «أن الشيوعيين كانوا وراء الأحداث وأن حكومة **ممدوح** تفعل ما فيه خير هذا الشعب».وهو البيان الذي ألقاه **الشعراوي** وتلاه عرض مسرحية «**مدرسة المشاغبين**».

لم يكن الحكم جريئا وتاريخيا فقط لأنه قضى ببراءة أبرياء. ولكن لأنه قضى بمبادئ عظيمة استندت إليها الدفوع في قضايا أخرى تالية تتعلق بحرية الرأي والتعبير والاجتماع. هذا ما يقوله **عادل أمين المحامي** وأحد أفراد فريق الدفاع عن ١٧٣ متهما شملهم قرار الاتهام.

يقول **عادل أمين** أنه يجب تحية هيئة المحكمة: المستشارين **صليب وعمارة والبكار** . فقد كانوا رمزا ومثالا لنزاهة القضاء المصري العادل المستنير. فعلى الرغم من أجواء التوتر التي خيمت على القضية بسبب جو الارهاب الذي أشاعه نظام السادات حول المحاكمة. وعلى الرغم من التوتر الذي يحيط بقضية ضخمة في الأحداث وعدد المتهمين كانت رؤية المحكمة صائبة ونزيهة. وجاءت بالعكس تماما من توقعات بعض المتهمين الذين خشوا أن تكون المحكمة تابعة للسلطة.

ويرى **عادل أمين** أن مجموعة المبادئ التي أرساها الحكم كانت من أرقى المبادئ التي تساند حرية الرأي بصورة متقدمة لم تحدث في تاريخ القضاء المصري. من أهم هذه المبادئ أن جريمة **محاولة قلب نظام الحكم وتغيير النظم الأساسية في المجتمع لا تقع إلا بتوفر شرط اقترانها باستخدام أو الدعوة لاستخدام القوة.** وهذا يعني أن العضوية والانتماء فقط إلى تنظيمات تستهدف التغيير ليست جريمة طالما لم يتوافر فيها شرط القوة. وقد نتج عن هذه المبادئ أن بعض التنظيمات الشيوعية بدأت تمارس نشاطها في صورة «**شبه علنية**».

كما أرست مبدأ حرية الرأي والتعبير ،حتى لو اشتمل الرأي على التنديد بالسلطة الشرعية وسياساتها. فقد نظرت المحكمة حالة كل منهم على حدة. وعند النظر في حالة الشاعر **أحمد فؤاد نجم** كانت شهادة عملاء المباحث تقضي بأن الشاعر ومعه المطرب **الراحل الشيخ إمام** يرددون أغاني وأشعار ضد السلطة الشرعية في الندوات والجامعات. وقد أعترف نجم بالوقائع وقال إن أغانيه تنقد انحرافات جهاز الدولة، وأن اغانيه تعبير عن آمال مصر ومشاكلها.

عقبت المحكمة بأنه لا يوجد دليل على أن هذه القصائد والأغاني تتضمن أخباراً كاذبة أو إشاعات مغرضة أو حض على كراهية نظام الحكم. ولا جريمة فيما نسب إلى نجم.

ويضيف **عادل أمين** أن دفاعه في قضية التنظيم الشيوعي عام ٨٠ و٨١ استندت إلى مبادئ هذا الحكم. وأن من السوابق التي اشتملها الحكم في قضية ١٨ و١٩ يناير أن المحكمة ناقشت ضابط المباحث **منير محسن** وأوضحت أنه«**كذاب وملفق**» ،وهذا لم يحدث من قبل.

ويعلق **عادل أمين** أن المحكمة نجحت في الانتصار لحريات الرأي والتعبير والاجتماع على الرغم من ترسانة القوانين الشمولية التي يحفل بها القانون المصري. فقد كان من الممكن لمحكمة أخرى أن تستند إلى هذه القوانين وتصدر أحكاما قاسية.ولولا أن **اقتنعت المحكمة بتلفيق شهادات ضباط** المباحث ،وبعدم صحة الوقائع والأدلة. وفي **النهاية تفهمها بأن أحداث ١٨، ١٩ يناير** كانت «**هبة شعبية**» **وليست هبة حرامية** ،**وإن للجميع حق التعبير عن رأيه طالما لم يستخدم القوة.**

حوار فى مركز المساعدة القانونية

حول حرية تكوين الأحزاب و

الجمعيات السياسية فى مصر

الترجمان عبد الرحيم الغول: سولطانو مفيش غيره.. نو واهد تانى.. نيفر نيفر.. يعنى مبدأ تداول السلطة غير وارد إطلاقاً..

٢

فى العدد الماضى عرضنا للجزء الأول من الدراسة الهامة التى أصدرها «مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان» حول حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية فى مصر (١٧ سبتمبر ١٩٩٦) والتى أعدها وحررها **عصام الدين محمد حسن** تحت عنوان «نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى». وللحوار الغنى الذى دار فى الجلسة الأولى للندوة التى نظمها المركز فى ١٠ نوفمبر حول هذا الجزء وتناوله الظروف والعوامل التى أدت إلى قيام الأحزاب عام ١٩٧٦. والقيود القانونية على حرية تكوين الأحزاب

وفى هذا العدد نعرض للجزء الثانى والأخير من الدراسة ومن مناقشات الندوة حوله والتى أدارها «د. **مصطفى كامل السيد**» أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وتتناول أداء الأحزاب السياسية والمعوقات

روشتة للاصلاح السياسى والديمقراطى



التي تعترضه والاقتراحات والتوصيات.

ركزت الدراسة في فصلها الرابع المعنون«نشاط الأحزاب السياسية والقيود الواقعة عليه» على ظاهرة أساسية وهي انحصار العمل الحزبي داخل مقار الأحزاب أو من خلال صحفها الحزبية«في ظل ترسانة هائلة من القوانين القمعية والاستثنائية، بدءا من **قانون الطوارئ** الساري دون انقطاع منذ عام ١٩٨١ «والذي يجيز الاعتقال الاداري ومراقبة ومصادرة الصحف والمطبوعات ، ويفرض قيودا على حرية الاجتماع **ومرورا بالقوانين التي تصادر حق التجمع السلمي** مثل قانون التجمهر الذي يحظر تجمع أكثر من ٥ أشخاص اذا ما ارتأت السلطات أن من شأن تجمعهم تعريض السلم العام للخطر، **وقانون الاجتماعات والمظاهرات** الذي يعطي الشرطة الحق في منع الاجتماعات أو فضها أثناء انعقادها ،فضلا عن تلك القوانين سيئة السمعة التي صدرت في ظل توسع الرئيس الراحل **أنور السادات** في استخدام صلاحياته الدستورية في تحرير قوانين أو اتخاذ اجراءات تتعارض مع الدستور ذاته من خلال استفتاء المواطنين».

وتتعرض الورقة بعد ذلك **للقيود على الصحافة الحزبية** التي كانت «عرضة للحصار والتطويق والضغوط المتعددة» بما في ذلك المصادرة والتعطيل وتعرض المشتغلين بهذه الصحف والمسئولين عنها لضغوط شتى شملت «التحقيقات أمام النيابة والمدعي العسكري والاحتجاز والمحاكمات ، سواء أمام القضاء المدني أو العسكري».

وفي الفصل الخامس«الأحزاب السياسية والحق في المشاركة في إدارة شئون البلاد» تؤكد الدراسة على حقيقتين..الأولى أن الدستور الحالي يفرض قيودا صارمة تصادر عمليا حقوق الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية سواء لممثلي الأحزاب السياسية أو للمستقلين عن هذه الأحزاب..**الثانية** الدور الهامشي للأحزاب السياسية المعارضة في المشاركة السياسية نتيجة للقيود القانونية التي تحول دون إنشاء أحزاب جديدة أو التي تحاصر وتقلص النشاط الحزبي وتحد من فاعليته.، وعدم توفر ضمانات حقيقية لان تكون نتائج الانتخابات تعبيرا صحيحا عن ارادة هيئة الناخبين.

ويختتم **عصام الدين حسن** دراسته بمجموعة من التوصيات في مقدمتها.

- إلغاء المواد ٣، ٤، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦ من قانون الأحزاب السياسية لاطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية ، والمواد ٩٨أ ، ب، جـ، هـ من قانون العقوبات ،والمادة ٨٦ مكرر من نفس القانون.

- الغاء لجنة شئون الأحزاب والعدول عن شرط الحصول على اذن مسبق لتأسيس حزب جديد .

-الغاء المادة ١٨ من قانون الاحزاب التي تشترط حصول الحزب على عشرة مقاعد على الأقل داخل مجلس الشعب للتمتع بمزاياإعفاء مقاره ومنشاته وأمواله من جميع الضرائب..

- انهاء حالة الطوارئ.

- الغاء التشريعات التي تجرم وتعاقب على ممارسة الحق في التجمع والتظاهر والاضراب السلمي.

-إطلاق حرية إصدار وتداول الصحف دون قيود.

- إلغاء كافة العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر.

-- إعادة النظر في القيود الدستورية الصارمة على الحق في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

- نقل تبعية الادارة العامة للانتخابات إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

وقد دار نقاش جاد حول هذه القضايا والاقتراحات جميعها في الجلسة الثانية للندوة.

وبدأ النقاش «**عبد الغفار شكر**» قائلا:

جوهر القيود المفروضة على الأحزاب -كجزء من المجتمع المدني- وهو حرمانها من الاتصال بالجماهير نتيجة المؤتمرات الجماهيرية لا يسمح بها إلا في فترة محدودة مع كل انتخابات عامة (كل ٥ سنوات) .والاحزاب محرومة من الاطار الجماهيري الذي يتطلب النشاط الحزبي كالجمعيات والنقابات والاتحادات الطلابية ، فهذه المؤسسات كلها لا تسمح بحريتها. وقد أدت كل هذه القيود إلى عدم قيام الأحزاب بواجباتها الاساسية مثل التجنيد والمشاركة والتربية.**وأصبحت المشاركة الحزبية قاصرة على دخول الانتخابات البرلمانية** ، وهي تعلم مسبقا بعجزها المفروض عن المنافسة حتى في عدد المرشحين . وقد حرمت الاحزاب لفترة طويلة من المشاركة في انتخابات المجالس المحلية ، نتيجة لنظام القائمة المطلقة.

وتواجه الاحزاب عجزا خطيرا في ظل هذه الظروف عن القيام بعملية التجنيد ، والتي تشمل ضم أعضاء جدد واكسابهم قدر من الثقافة وجذبهم للعمل العام والتقاط العناصر الواعدة وتأهليها لتولي المواقع القيادية . وإذا أخذنا حالة حزب **التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** فنجد أن عدد المشاركين في انتخابات المؤتمر العام الأول (١٩٨٠) كان **٤٠ ألف عضو** من اجمالي عضوية الحزب(١٢٠ ألف عضو) وانخفض عدد المشاركين في انتخابات المؤتمر العام الثاني (١٩٨٥) إلى **٢٥ ألف عضو**، ثم انخفض مرة ثالثة في المؤتمر العام الثالث (١٩٩٢) **إلى ٨ آلاف عضو.**

في السبعينات كانت الحركة الثقافية في مصر مستوعبة تقريبا داخل حزب التجمع ،لأن الجزء الأكبر منها خارج نطاق الحركة الفاعلة للتجمع، وبعضهم غير راض عن التجمع.

الأمر لا يرجع فقط لقيادات الاحزاب ،وانما للاطار العام.فكلماكسبنا عضوية جديدة سرعان ما نخسرها .في العشر سنوات الأولى من عمر الحزب كان ٨٠٪ شباب. الآن ٨٠٪ شيوخ . والعامل الاساسي هو عدم القدرة على التجنيد.

أما التربية فهي بدورها في أزمة . المطلوب تربية الجماهير على استخدام قواعد العمل الديمقراطي السلمي مثل **الحوار ، الاضراب، التظاهر السلمي** . للاسف فالقانون يحرم الاحزاب والحياة الجماهيرية كلها من هذه الادوات. وبالتالي لا توجد تربية سياسية.

وقد أدت هذه الحقائق إلى ٣ ظواهر أساسية:

١- **تقف الاحزاب السياسية الرسمية كلها على هامش الحياة السياسية**.لا تستوعب عددا معقولاً من المواطنين. لا تؤثر في عدد كبير منهم. ولا تؤثر في التشريع.

وعلى العكس فالجماعات المحجوبة عن الشرعية، تقوى وتنشط وتتسع صفوفها.

٢- **تشوه الحياة الداخلية**



للاحزاب فى مصر (نموذج حزب العمل).

٣- نتيجة لهامشية الحياة السياسية. نشأ **قطاع قوى فى كل الاحزاب يرفض التنسيق الجبهوى الواسع**،ليعطى لنفسه الحق فى ترتيبات تضمن له أوضاعاً معينة.

وحدد المهندس «**أبو العلا ماضى**» الأزمة فى عدة ظواهر:

-القيود على إنشاء الأحزاب سبب رئيس لإضعاف الاحزاب القائمة.

-تعانى كل الأحزاب من وجود تيارات لا تنسجم مع القيادات الحزبية، ويدور الصراع واقعيا على الرخصة.

-لا يوجد أى نموذج للديمقراطية أو التعددية داخل أى حزب.

- لا يوجد تداول للسلطة داخل الاحزاب، وهيمنة القيادات التاريخية.

-هناك شبه اتفاق بين الجميع على ابقاء الحال على ما هو عليه. فكثير من القوى السياسية لها مصلحة فى إبقاء الحال على ما هو عليه ،والقبول بالحدود التى تفرضها السلطة بدلا من الالتزام بالقانون.

وأضاف **حسين عبد الرازق** مجموعة أخرى من الظواهر فقال:

لابد من الاعتراف أن الأحزاب السياسية المصرية جميعا- بما فى ذلك الاحزاب المحجوبة عن الشرعية مثل **الاخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى وحزب الشعب الاشتراكى** -تعانى من أزمات طاحنة، لا تقل استحكاما عن أزمة الحكم، ومن عزلة قسرية عن الجماهير ،ومن تآكل فى العضوية والكادر ،ومن استحالة الوصول إلى سلطة اتخاذ القرار أو التأثير الفعال فيه.. وذلك لمجموعة من الأسباب.

الأول: هو البناء السياسى والقانونى المحكم الذى يضمن **احتكار حزب الرئيس لسلطة اتخاذ القرار والمجالس المنتخبة** بصورة دائمة، وأجهزة الاعلام والصحافة.

وقد تعرضنا فى الجلسة الأولى للجزء الأكبر من هذا البناء خاصة قانون الاحزاب والصحافة.

ولكن هناك جوانب أخرى في هذا البناء منها:

أ- **السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية** طبقا للدستور وفى الممارسة والتى تجعله عمليا صاحب القرار الوحيد فى مصر. ومنصب رئيس الجمهورية تحيط به قيود وعوامل ؛ منها نظام اختياره، ومنها علاقة القوات المسلحة بالسلطة ودورها. والذى يجعل تداول السلطة فى مصر على أساس حزبى أقرب إلى المستحيل فى ظل الأوضاع السياسية والقانونية الحالية.

ب- **احتكار الحزب الحاكم من خلال احتكاره لاجهزة الدولة والادارة المحلية ، للخدمات اليومية للجماهير ، وربط توفيرها بالانتماء له والارتباط به.**

جـ- وفي ظل اقتناع الرأى العام- بعد تجارب عديدة ونتيجة لتزوير الانتخابات العامة والسيطرة على **أجهزة الاعلام**- باستحالة التداول السلمى للسلطة، وأن الحكم بصفته دائما لحزب الرئيس، والمعارضة بصفة دائمة لبقية الاحزاب، كان طبيعيا أن **ينصرف المواطنون عن الاحزاب والعمل السياسى عامة.**

د- باستثناء **السماح** للاحزاب بعقد اجتماعات فى مقارها، واصدار صحيفة أو أكثر،فهى ممنوعة قانونا وعمليا، من ممارسة الاساليب الديمقراطية المعتادة..**الاجتماعات الجماهيرية خارج المقار، توزيع البيانات، تنظيم مسيرات، الدعوة للاضراب.**

هـ- تعرض كوادر الاحزاب فى

فترات معينة للملاحقة البوليسية بصورة تهدد استقرارهم في عملهم وأكل عيشهم. في السبعينات كان الانتماء لحزب التجمع أو الناصريين أو الشيوعيين سببا للملاحقة البوليسية والحبس والاعتقال والتهديد في العمل. في نهاية الثمانينات والتسعينات أصبح الهدف «الاخوان المسلمين» وتيار الاسلام السياسي.

و- **الحملة الدائمة من الرسميين والصحافة الرسمية ضد الاحزاب وفكرة الحزبية**، واتهامها بكل النواقص الممكنة.

الثاني أن أغلب الاحزاب المصرية تواجه أزمة تتمثل في ما يلي:

١- نتيجة لظروف قانونية وسياسية نشأت الاحزاب المصرية **أقرب ما تكون إلى جبهات سياسية منها إلى الحزب**، تموج بعضها بصراعات تصل أحيانا إلى حد يتطلب الحسم والطلاق. ولكن الجهاز الكاثوليكي المفروض عليها بالحكم القانوني يمنع ذلك ويؤدي الي ما نعيشه من أوضاع حزبية متفجرة وغير طبيعية، يضطر أطرافا منها أحيانا إلى الاستعانة بالحكم الذي يعارضونه لترجيح كفة على أخرى.

٢- **تعيش أغلب هذه الأحزاب ظاهرة الزعامة الكاريزماتية** التي تفرض بمجرد وجودها واعلان موقفها على الاحزاب الخضوع لها وبالتالي تعطيل حقيقي للديمقراطية الداخلية في الاحزاب. ورغم وجود فروق كبيرة بين هذه الزعامات وحقيقة موقفها من الديمقراطية، إلا أنها بدرجات متفاوتة ورغم دورها الايجابي تاريخيا، عنصر أساسي في تعطيل الديمقراطية.

الثالث: كشفت عديد من التجارب خلال السنوات الأخيرة أن **النخبة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تفتقر في أغلبها إلى أية قناعة حقيقية بالديمقراطية**. أنها نخبة معادية للديمقراطية جوهريا لا فرق في ذلك بين مثقفين ليبراليين أو ماركسيين أوقوميين أو ناصريين أو المنتمين إلى تيار الاسلام السياسي.

فباستثناءات قليلة معروفة فالغالبية تتحدث بقوانين الديمقراطية بشرط أن تضمن لها الفوز والنفوذ والسيطرة والقيادة.

والاحزاب السياسية بما فيها الاعلى صوتا دفاعا عن الديمقراطية ليست استثناء من هذه الظاهرة السلبية، والتي لا يمكن اعتبارها قدرا لا فكاك منه، بل لابد من التصدي لها وعزيتها لتدخل الديمقراطية في وجدان الناس وسلوكهم اليومي. وهناك مقدمات لهذا التحول نحتاج إلى تكاتف العناصر الديمقراطية الحقة في النخبة المصرية.

أما فريدة النقاش فقد بدأت بطرح نقطة غاية في الأهمية قائلة:

بالاضافة للاطار العام الذي تحدث عنه كثير من المتحدثين، ألفت النظر إلى **ظاهرة التعذيب في السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة** والتي أصبحت سياسة منهجية معتمدة في الدولة. فهذه الظاهرة أدت إلى **ذعر مستتر بين المصريين، وحرص على تجنب العمل السياسي والابتعاد عنه** مما يجري في السجون في ظل المعركة المستمرة بين جماعات الاسلام السياسي المسلحة والتي تمارس الارهاب وبين الدولة.

هناك أيضا النشاط البوليسي الحكومي داخل الاحزاب وتجنيد عناصر -قيادية أحيانا- تعمل في خدمة الأمن والسلطة وتطرح دورها كدور سياسي.

وللاسف فقد **كفلت الحياة الحزبية نوعاً من المصالح لبعض الأشخاص**، وفتحت لهم امكانية الحصول على بعض المواقع والاقتراب من السلطة مقابل قيامهم بدور هام في تخفيف معارضة أحزابهم.

وهناك مسئولية على قيادات الاحزاب في الواقع المؤسف الذي نعيشه. لقد جعلوا هناك مسافة تتسع باطراد بين الخط الحزبي السياسي المكتوب وبين الممارسة الواقعية، مما أفقد أحزاباً كثيرة قدراً كبيراً من مصداقيتها، وهو موقف مرتبط بتشكيل المصالح داخل الحياة الحزبية.

واختزلت الاحزاب مفهوم الديمقراطية في البرلمان، واصطنعت تناقضاً بين العمل السياسي النضالي من ناحية وبين العمل الديمقراطي البرلماني.

وفي داخل الاحزاب هناك في الغالب **ارتباط بين الادارة المالية والسياسية**.. وهيمنة على سلطة المال، تتحول إلى هيمنة سياسية في ظل الأوضاع غير الديمقراطية، لتصبح العنصر الحاسم.

وقال «**سعيد عبد الحافظ**»: إن مناخ العنف في السنوات الخمس الأخيرة أثر سلباً على الحياة الحزبية. فالحزب السياسي أصبح بين نارين. إما التعامل مع هذه الظاهرة والتصدي لها، فيخدم على الحكم ويؤدي إلى مزيد من توحش هذه الظاهرة، وأما يضغط على الدولة من أجل الحريات السياسية وحقوق الانسان، فتتهاوى الدولة وتقفز الجماعات الارهابية.

وركز **عبد الله خليل** على فقدان الاحزاب لمصداقيتها. سواء في موقف الاحزاب من بعضها البعض، أو من القوى المحجوبة عن الشرعية، أو من التعذيب، أو من قضية حرية الرأي والعقيدة. فهناك انتقائية وعدم اتساق.

أيضا الاحزاب لا تستخدم المتاح في المقرات الحزبية، ثم تتحدث عن مشاكل الحركة خارج هذه المقرات.

وعاد **أحمد سيف** للحديث عن التعذيب الذي يخرّب روح الأمة.

وأشار إلى أن ما يحدث في المجتمع الآن تعبير عن **تآكل النخب القديمة، سواء في الحكم أو المعارضة**، وأن هناك بحثاً وتطلعاً إلى نخب جديدة وأجيال جديدة داخل الاحزاب. وأن كثيرين ممن اعترضت عليهم الحكومة في الانتخابات العمالية الأخيرة، عمال عاديين، لا نعرفهم ولا تعرفهم الاحزاب المعارضة، ولكنهم اتخذوا خطاً معارضاً.. **وأن القيادات التقليدية لاحزاب المعارضة لم تستوعب الامكانية القانونية المتاحة ولم تستثمرها وصولا للحد الأقصى من المشروعية القانونية، والتزمت بالمسموح السياسي وليس المسموح القانوني.**

ونقل **صلاح عدلي** النقاش إلى جوانب أخرى. فقال أن يتفق مع الاطار الذي أشار إليه **عبد الغفار شكر**- سواء القانوني أو الواقعي- الذي يحكم الحياة الحزبية في مصر. ولكنه **رفض المساواة بين مسئولية الاحزاب ومسئولية النظام الحاكم**. «بالفعل هناك أزمة تحكم المجتمع كله. فالحقبة النفطية والتطورات العالمية عنصر هام، وان كانت ليس مبررا وحدها. ومما يضعب الامر في مصر وجود قوتين.

النظام الحاكم المهيمن ، وقوة أخرى معادية للديمقراطية بدورها ممثلة في التيار الديني، ليس كله ،ولكن الجماعات التي تمارس الارهاب المادي أو الارهاب الفكري، **وعنصر أساسي في الخلافات الداخلية في الاحزاب هو الموقف من تيارات الاسلام السياسي المعادي للديمقراطية** ،وربما يكون هذا التيار هو أكبر قوة جماهيرية حاليا. والازمة حاليا في كل الاحزاب،وفي القوى المحجوبة عن الشرعية بما فيهم الاخوان، خاصة بعد المواجهة مع الحكومة والشيوعيون في أزمات داخلية، والسرية المفروضة لمدة ٧٥ عاما، والضربات الامنية.

لا يوجد حتى الآن اتفاق واضح حول الديمقراطية وحقوق الانسان بين الاحزاب والقوى السياسية. والديمقراطية ليست فقط حرية الانتخابات ،ولكنها منظومة متكاملة من القيم وحرية الفكر، وتبدأ بحرية الفكر والاعتقاد. وخلال أزمة قضية د. **نصر حامد ابو زيد** وقعت الاحزاب في مأزق.

المشاكل والازمة ليست في الاحزاب فقط ولكن في النقابات أيضا،وفي كل منظمات المجتمع المدني.. ولكن القوة الاساسية تبقى الاحزاب السياسية.

وحدد **مجدي قرقر** ابعاد الازمة في السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية ،وسيطرة الدولة على أجهزة الاعلام التي تحتل مكانة غير عادية في مصر لوجود ٧٠٪ أمية، وتسخير أموال الدولة لخدمة الحزب الوطني،وعقدة الخوف التي زرعتها فترة الستينات والبعد عن العمل السياسي، وأزمة سبتمبر ١٩٨١ والعمل بحالة الطوارئ، والملاحقة البوليسية، وظروف النشأة غير الطبيعية للاحزاب والتي أدت إلى عدم التجانس الداخلي ،وحرمان الاحزاب من العمل داخل الجامعات سواء بين الطلاب أو الاساتذة ،وفي نفس الوقت اصطناع منظمات تابعة للسلطة مثل حورس وتمويلها ودعمها ،ورفضه تمويل الاحزاب. **وأثار ملاحظة حول القيادات التاريخية، باعتبار الامر طبيعياً نتيجة انقطاع الحياة الحزبية لمدة ٣٠ عاما.**

وخلصت الندوة في النهاية إلى مجموعة من التوصيات، بعد نقاش طويل حول نقطة البداية أو المدخل للاصلاح السياسي والديمقراطي.

طرح **عادل عيد** أن «**المدخل الوحيد هو تغيير الدستور** باعتباره الوثيقة الاساسية وأن القوانين ما هي إلا صياغة أو ترجمة للمعاني الدستورية، ولا تستطيع التناقض مع الدستور،**والدستور القائم يكرس الشمولية ولا يتصور أي انتقال للسلطة سلما أو عنفا**، فلا تثريب على المشرع عندما يضع مثل هذا القانون أو أسوأ منه. وما نشاهده أن الحكم قرر أن يحكم إلى الأبد بلا مساءلة ولا تغيير ، ويأبى إلا أن يختار مؤيديه ويختار معارضيه. اذن فالموضوع ليس قانون الاحزاب ولكن سلسلة القوانين التي تؤيد هذا النظام وتكرس الشمولية والحل **لابد أن يتم في اطار شامل واستراتيجي لتغيير النظام الشمولي القائم.**»

بالمقابل طرح المستشار **سعيد الجمل** أن المدخل الصحيح هو **تغيير قانون مباشرة الحقوق السياسية كطريق لاجراء انتخابات حرة، تكون مدخلا للاصلاح السياسي والديمقراطي بما فيها الدستور.**

وتبنى المشاركون في النهاية وجهة نظر تقول :إن تعديل القوانين لا يلغي أهمية وضرورة مواد الدستور الحالي باعتباره حجر الزاوية في النظام القائم الذي يرفض بطبيعته مبدأ المشاركة وتداول السلطة. وذلك كجزء من برنامج للاصلاح يتضمن التوصيات التالية.

أ- فيما يتعلق بحرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية :

المطالبة بالغاء قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ واطلاق حرية تكوين الاحزاب والجمعيات السياسية مع الابقاء على الحظر القائم على التنظيمات ذات التشكيل العسكري أو شبه العسكري.

ب- فيما يتعلق بحرية العمل السياسي والحزبي

١- إنهاء حالة الطوارئ السارية دون انقطاع منذ عام ١٩٨١.

٢- الغاء التشريعات التي تجرم وتعاقب على ممارسة الحق في التجمع والتظاهر والاعتصام والاضراب السلمي.

٣- إطلاق حرية اصدار وتداول الصحف دون قيود والغاء كافة صور الرقابة على المطبوعات.

٤- الغاء كافة العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر والاكتفاء بعقوبة الغرامة.

٥- كفالة حق الصحفيين في الطعن في أعمال الموظفين العموميين بحسن نية ونقل عبء إثبات كذب الخبر المنشور في الصحف على من يطعن في صحته.

٦- فرض حماية جنائية لحرية الصحفي في مزاولة المهنة وحقه في الحصول على المعلومات مع تخويله حق الادعاء المباشر دفاعا عن هذه الحرية وذلك الحق.

٧- إنهاء احتكار الدولة وحزبها للاذاعة والتلفزيون والاقرار بحق الاحزاب في انشاء قنوات البث المسموعة والمرئية.

٨- رفع كافة القيود على العمل السياسي داخل الجامعات.

٩- حظر إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

١٠- كفالة حق الاحزاب في استثمار مواردها في مشروعات تجارية تؤمن لها الاستقلال المالي.

جـ- فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتداول السلطة:

١- إعادة النظر في القيود الدستورية الصارمة على الحق في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بحيث تكفل الحرية لكافة المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الأهلية للتقدم لهذا المنصب والغاء الشروط التي تقضي بها المادة ٧٦ من الدستور والتي تقرن إجازة الترشيح لهذا المنصب بحصول المرشح على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب.

٢- نقل تبعية الادارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بحيث يؤول إليه الاشراف على اللجان العامة والفرعية وجميع مراحل الانتخابات بما في ذلك تقسيم الدوائر والاشراف على اجراءات الترشيح والتصويت والفرز وحتى إعلان النتائج.

٣- رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء مجلس الشعب المرشحين في الانتخابات أثناء الحملة الانتخابية لضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المرشحين.

٤- توفير الضمانات لحوار ديمقراطي جدي بشأن القوانين الانتخابية بحيث يأتي اصدار هذه القوانين تعبيرا حقيقيا عن توافق الآراء بين كافة القوى السياسية.

٥- كفالة حق المرشحين في اقامة الندوات والمؤتمرات والسرادقات الانتخابية دون التقيد بتصريح وزارة الداخلية والاكتفاء بشرط إخطار الوزارة بموعد المؤتمر أو الندوة ومكان انعقادها.

٦- وضع أحد أقصى للانفاق من جانب المرشحين على الدعاية الانتخابية ومراقبة الالتزام به.

٧- كفالة فرص متكافئة للدعاية الحزبية في الاذاعة والتلفزيون وإعمال ما يقضي به القانون ١٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاذاعة والتلفزيون من عرض آراء كافة الاتجاهات والتيارات الفكرية المختلفة في المجتمع طوال العام، وليس فقط في وقت الانتخابات.

٨- تشديد العقوبات على تزييف ارادة الناخبين والتلاعب بأصواتهم والغاء المادة ٥٠ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ التي تنص على سقوط الدعوى الجنائية والمدنية في جرائم الانتخابات بمرور ستة أشهر على وقوعها.

٩- ضرورة التزام رجال الشرطة بالحياد التام بين المرشحين وتهيئة المناخ السليم للتنافس المشروع فيما بينهم في حدود القانون أثناء الدعاية الانتخابية والعملية الانتخابية ذاتها.

١٠- الانصياع لاحكام القضاء بشأن سلامة النتائج المعلنة للانتخابات وبشأن صحة أو بطلان عضوية الأعضاء المنتخبين للهيئات التمثيلية وهو ما يقتضي إعادة النظر في أحكام المادة ٩٣ من الدستور بحيث تكفل للقضاء الولاية في الفصل في صحة العضوية.

وطالب المشاركون بدعوة الاحزاب السياسية الفاعلة على الساحة إلى تشكيل لجنة تحضيرية تتبنى الدعوة لاجتماع تدعى إليه الاحزاب وكافة القوى والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية والشخصيات المستقلة بهدف تأسيس لجنة دائمة تتبنى هذه التوصيات وتتابع مدى التقدم في أعمالها.





إدارة الأحزاب بين: الريفية والمعلوماتية

د. أحمد محمد صالح

إننى من المتحمسين لأفكار الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الديمقراطية، وقيم الحب والخير والجمال، وأفكار التقدم والتنوير وممارسة التفكير العلمى. ومع الذين يحاربون من أجل منظومة الحريات التى تنهض بالمجتمع. لذلك حاولت عدة مرات أن أقترب من المؤسسات والجمعيات والمراكز البحثية التى تؤمن وتنادى وتحارب من أجل تلك الأفكار. وتكون البداية دائما فى قراءة مطبوعاتها التى تناصر تلك الأفكار، وتترك عندى انطباعات ايجابية. **فاقترب من تلك المؤسسات وافتح أول باب فيها من بعيد، وتكون غالبا صدمة.** نحن ينادى بتلك الأفكار لا يمارسها بالفعل داخليا. ولكن من فرط حماسى **لافكار حزب التجمع** صبرت حتى فتحت الباب الثانى وعندما قرأت استمارة العضوية أصبت بالاحباط، وتابعت عدة اجتماعات حزبية على مستوى المحافظات خاصة اجتماعات المتابعة والتقييم التى يكون ضيفها مسئول حزبى من القاهرة. **ومع تقديرى لتاريخ وكفاح ونضال أفراد التجمع- وبالأخص قياداته- إلا أن الواقع اليومى يعكس تماما ريفية الإدارة مثل بقية الأحزاب.**

ونقصد بالريفية هنا: **عدم احترام قيمة الوقت، الفردية المتضخمة، احتراف النقد، سيطرة شخصية الحولى على أدوار السلطة، استرخاء فكرى، المبالغة فى التهوين والتهويل، العشوائية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، اللف حول المشكلة التميز العاطفى والمجاملة والشخصانية فى العلاقات، المزاجية فى اتخاذ القرارات، الاعتماد بصفة أساسية على الذاكرة فى حفظ وتسجيل واستدعاء المعلومات**، وهذه السمات تعكس تماما العقلية الريفية فى الادارة.

وإذا كانت تلك الخصائص هى سمات سلوكية سائدة بين المصريين فى ادارة مؤسساتهم، فهذا ليس مبررا لانتشارها داخل آلية الادارة فى الحزب الذى ينادى بالتنوير والتقدم خاصة بعد مرور حوالى ٢٠ سنة على تأسيسه، وإلا فقد الحزب مصداقيته ويصبح لا فرق بينه وبين حزب يفتح عيادات لعلاج الشياطين التى تملئ بها بيوت المصريين، ولا فرق بينه وبين إدارة الدولة التى ينتقدها الحزب، والتى أصدرت الأمر العسكرى لمعاقبة المخالفين فى شروط البناء. ولو طبق هذا الأمر العسكرى بحذافيره يجب أن تزال أغلبية المبانى فى مدن وقرى مصر. **وريفية الادارة فى الحزب تشوه مفاهيم الحرية واحترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والديمقراطية والتنوير والتقدم احترام العقل والعلم التى ينادى بها فى مطبوعاته وخطابه الرسمى والجماهيرى.**

ويجب الإقرار أن محددات فاعلية الأحزاب تحت مناخ التعددية الحزبية المقيدة فى مصر هى منظومة متداخلة ومتفاعلة من المحددات الخارجية(**القيود الدستورية والقانونية المفروضة على نشاط الأحزاب، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتى تشكل البيئة التى يعمل فيها الحزب**) مع المحددات الداخلية وهى تابعة من الحزب نفسه وتظهر فى صورة تشوهات فى الحياة الداخلية للحزب. فحزب التجمع مع بقية أحزاب المعارضة يواجه عدة تشوهات منها على سبيل المثال:

١- الانقسامات الداخلية والعلنية والمكتومة.

٢- تقديس القيادات التاريخية.

٣- الانفراد باتخاذ القرار.

٤- تآكل وانهيار البناء التنظيمى.

٥- انقطاع قنوات اتصاله بالجماهير.

٦- ضعف الامكانيات المادية.

٧- البعد عن الهم الوطنى والانشغال بتصفية الحسابات.

ومع التسليم تماما بأن **المحددات الخارجية مسئولة مسئولية مباشرة عن مشاكل الأحزاب، إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نزعم هنا فى هذه العجالة أن معظم التشوهات الداخلية فى حزب التجمع هى مخرجات لمنظومة الادارة التى تتسم بالريفية**. ونتفق بداية على أن المسئول دائما أكثر ادراكا بواقع الموقف مقارنة بالمراقب الناقد من بعيد، إلا أن ذلك لا يمنع أيضا من تفهم وجهة نظر المراقب والاستفادة منها لأنه أكثر حيادية وموضوعية. وهذه العجالة تمثل وجهة نظر مواطن متابع مهموم بمشاكل وطنه ليس له علاقة بالمطابخ الحزبية ويعيد تماما عن صناع القرار ولا يمثل أى جهة غير حرصه على مصلحة الوطن وفاعلية الديمقراطية فيه. ودعونا نتناول الموضوع من بداية فكرة الحزب التى قد تختلف باختلاف الزمان والمكان إلا أن هناك عنصرا هاما لا يتغير وقاسما مشتركا فى جميع الاحزاب هو **التضامن المعنوى والمادى الذى يجمع أعضاء الحزب**، إذ توجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة تجعلهم يعملون معا من أجل وضع سياساتهم موضع التنفيذ. **فالحزب مؤسسة لها تنظيم دائم على المستوى القومى والمحلى، وتحاول الحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها**. وهذا المفهوم يبرز عنصرين هامين لأى حزب هما: المشروع السياسى والتنظيم، ويهمنا فى هذه العجالة العنصر الثانى وهو التنظيم.

فالأحزاب منظمات مركبة. وعلى ذلك تعتبر مؤسسات بالمعنى المتعارف عليه لاصطلاح مؤسسة فهى تنظيم فى خدمة فكرة. وطالما اتفقنا أن الحزب مؤسسة لها تنظيم، فان هذا التنظيم له بيئة خارجية تتفاعل مع مكونات التنظيم الداخلية وتنتج المخرجات. ومكونات التنظيم هى:

١- التكنولوجيا التى يستخدمها الحزب أى الأدوات والوسائل التى يستخدمها فى إتمام أعماله.

٢- التنظيم الرسمى وهى قوانين ولوائح وقواعد وتعليمات الحزب التى تحكم أعضاء والعاملين فيه وتوجه سلوكهم وتوزع أدوارهم وتحدد اختصاصاتهم وسلطاتهم ومسئوليتهم.

٣- الادارة هى جزء من التنظيم الرسمى وهى العقل الذى يسير النظام فى الحزب ويرسم خططه ويحكم علاقات الأفراد، ويوجه الطاقات والقدرات لبلوغ الأهداف، ويراقب سير العمل، ويقيم النتائج.

إذن إدارة الحزب لها وظائف محددة هى: التخطيط والتنظيم والتنفيذ والقيادة والتوجيه والرقابة وهى تؤدى وظائفها على المستويات المختلفة للهيكل التنظيمى.

٤- التنظيم غير الرسمى هو الشبكات المتداخلة من العلاقات الشخصية والاجتماعية بين الأعضاء.

والتنظيم غير الرسمى له أهمية خاصة فى حزب التجمع لأنه يتكون من تيارات مختلفة. وإذا كان التنظيم الرسمى للحزب يمثل النظام الذى يحدد الأهداف ويرسم الخطة ويجدول العمل ويتابع تنفيذه، فان التنظيم غير الرسمى فى الحزب هم الناس، الأعضاء بأنواعهم والمتعاطفون والأصدقاء للحزب وبأدوارهم المختلفة وعلاقاتهم المتشابكة والمصالح التى تنشأ بينهم داخل وخارج الحزب ويكونون مراكز القوى والجماعات الضاغطة داخل الحزب. وعلى ذلك فالمشاكل والتشوهات التى تظهر فى المكونات التنظيمية للحزب تنعكس آثارها على أدائه بالكامل.

ونزعم هنا أن معظم مظاهر ريفية الادارة التى استعرضناها سابقا ترجع بصفة أساسية **إلى الخلل فى منظومة المعلوماتية داخل الحزب**، والمعلوماتية نقصد بها هنا الوسائل والنظم والأدوات التى تستخدم فى جمع وتحليل ومعالجة وصياغة وتداول المعلومات وكيفية توظيفها لخدمة الأهداف. والمعلومات تشتق من البيانات، والبيانات هى مجموعة الحقائق أو الأفكار أو المشاهدات أو الملاحظات أو القياسات، وتكون فى صورة أعداد أو كلمات أو رموز مكونة من أرقام أو حروف أبجدية أو رموز خاصة وهى تصف فكرة ما أو موضوعا أو حدثا أو هدفا أو أدى حقائق **فالبيانات هى المادة الأولية والمعلومات هى ناتج معالجة البيانات بالتحليل أو التركيب أو**

الاستخلاص. وقد تزامن الاهتمام المعاصر بالمعلوماتية مع انتشار استخدام الكمبيوتر كوسيلة لمعالجة البيانات والمعلومات. وقد أدى ذلك إلى تضييق مفهوم المعلوماتية وحصر تعريفها، وأصبحنا ننسى أن الكمبيوتر مجرد أداة من أدوات المعلوماتية.

وأهمية المعلومات في حياة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات لا تحتاج توضيح. فالمعلومات لها دور هام على الدوام في حياة الانسان منذ أن بدأت الحياة. فلا يمكن إنجاز أي عمل بدون معلومات. وتطورت أدوات ووسائل المعلوماتية عبر التاريخ منذ اللغة المنطوقة، والاعتماد على الذاكرة في الحفظ ثم عصر التدوين واللغة المكتوبة على الأحجار ثم أوراق البردي، وبعدها الورق المصنوع من لحاء الأشجار وغيرها من مواد الأحبار والأقلام ثم كان ابتكار الكتاب بدل اللفائف الورقية وجاءت ثورة المطبعة والطباعة الحديثة، ووسائل الإعلام إلى أن جاء الكمبيوتر والثورة العلمية والتكنولوجية في الاتصالات والتي أنتجت ما يسمى «ثورة المعلومات»، **وأصبحت المعلومات لأول مرة في تاريخ البشرية تضاف إلى العوامل الأساسية للانتاج مثل الأرض والرأسمال والعمل**. فالمعلوماتية هي استغلال وتوظيف الثورة العلمية والتكنولوجية في الاتصالات والكمبيوتر في جمع وتسجيل وتبويب وحفظ ومعالجة ورصد وتداول ونشر واستدعاء وتطوير وانتقاء المعلومات.

وهنا نؤكد على عدة نقاط:

١- نتفق أولا أننا ما زلنا نعيش عصر **الحضارة الزراعية** ولم ندخل بعد عصر الصناعة التي أوشك العالم المتقدم أن يعبرها إلى عصر المعلومات **ومجتمعات حضارة الزراعة تتسم بسيطرة الخرافة والتكنولوجيا البدائية التي تعتمد على الحس والمهارات المتوارثة**، والادارة في هذا المجتمع تتسم **بالتلفيقية والنفاق والشخصانية والمجاملات والأهواء الشخصية والمزاج وعدم التخطيط وسيادة التفكير السطحي**. فالمعلوماتية تحتاج إلى منظومة فكر وسلوكيات المجتمع الصناعي، لذلك لا مفر من الدعوة إلى اتقان مهارات ثورة المعلومات التي أنتجها المركز- **ليس انبهارا بالتكنولوجيا** بقدر ما هي دعوة لتوظيفها واستثمارها لحل القائمة الطويلة لمشاكلنا، لكي نسرع في الدخول إلى عصر الصناعة، وحتى نستطيع التفاهم مع العالم.

٢- إن الكمبيوتر كأهم أدوات المعلوماتية من أخطر نتائج الثورة التكنولوجية في عالم اليوم، وأصبح القاسم المشترك في جميع النشاطات الانسانية، وحدث تطور شديد في تكنولوجيات استخدامه في العقد الأخير من القرن العشرين، فأصبح الأمر لا يحتاج خبيرا في تشغيله.

٣- اتفقنا من قبل أن الحزب مؤسسة لها أهداف محددة واختيارات وأولويات وبرامج ولابد أن يتم ذلك بناء على معلومات تساعد على تقييم الاختيارات المتاحة والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة **والمفروض أن يتم توفير وجمع تلك المعلومات ومعالجتها وصياغتها وتبويبها وتسجيلها وحفظها بالطريقة التي تسهل الوصول إليها وإتاحتها للمجميع**.

٤- عندما تسود السلوكيات الإدارية الرافضة لاستخدام أبسط الأدوات المكتبية كالملفات لحفظ المستندات، هنا لا يستطيع الكمبيوتر أن يفعل شيئا مع أولئك الأشخاص غير الراغبين في تحسن أنظمتهم المعلوماتية وتنظيمها وتطويرها. **فالحزب عندما يفتقد مبادئ التنظيم الجيد تزداد أعماله اضطرابا وفوضى بادخال الكمبيوتر.**

٥- القيادات التي اعتادت على الريفية في اتخاذ قرارتها معتمدة على الحدس والتخمين وخبراتهم الشخصية المسبقة دون الرجوع إلى المعلومات التفصيلية المستجدة، لا ينتج من استخدامهم للكمبيوتر إلا تحملهم لتكلفتها وإضاعة الوقت في تعلم استخدامها وينشأ اضطراب وخلل أثناء عملية تحديث أنظمة المعلوماتية داخل الحزب.

٦- الاستفادة من الكمبيوتر كأداة رئيسية في المعلوماتية يتطلب فهم دوره كأداة مساعدة لمعالجة البيانات، فهو ليس إلا وسيلة تسخر وتطوع لخدمة النظام المعلوماتي داخل الحزب، فتوفر السهولة والسرعة في تسجيل وحفظ وعرض واستدعاء وطبع وتداول وتحديث وتوليد المعلومات، ويوفر فيضاً من المعلومات المصاغة في أشكال مختلفة كالجداول والرسوم البيانية والإحصائية والتوضيحية والنصوص وأشكال مختلفة من الفورمات التي يحتاجها الحزب في دولاب العمل اليومي مثل الخطابات والفاكسات واستمارات الرقابة والمتابعة هذا طبعا غير الحسابات، والتقارير المختلفة.

ونحن الآن في يناير ١٩٩٧ باقي على القرن الواحد والعشرين ثلاث سنوات بالكمال والتمام، واتصور أن حزب التجمع خلال تلك السنوات الثلاث سيكون في فترة تحديث لكي يتحول إلى مؤسسة سياسية بكل ما يعنيه ذلك المصطلح من معان، **واقترح أن تكون البداية في سرعة إنشاء مكتب معلومات داخل الحزب وفي مقره المركزي**، ولن يكلف الأمر غير مكان واعتقد أنه متوفر، علاوة على أن الحزب غني بالكوادر البشرية القادرة على التعامل مع الكمبيوتر خاصة هؤلاء الذين تدربوا في ورشة الأهالي، ويصبح الأمر في حاجة إلى ثلاثة أو أربعة أجهزة كمبيوتر لا يتعدى ثمن الواحد منها عدة آلاف بكامل ملحقاتها، والمكتب كله لن يكلف إلا رقماً يدور حول العشرة آلاف، على أن يتم بعد فترة الالتحاق بشبكة الانترنت وقواعد المعلومات المحلية، ثم تبدأ عملية تحويل كافة بيانات الحزب المكتبية والدفترية إلى أجهزة الكمبيوتر(ميكنة الحزب أوحوسبته) وهو الأمر الذي سيستغرق وقتا أطول على أن يكون هناك خط مواز بادخال كل المستجدات أولاً بأول داخل الكمبيوتر. **والبداية هنا في استمارة العضوية التي يجب أن تتغير وبسرعة بحيث تغطي كافة البيانات الديموجرافية والاقتصادية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية بل وأيضا النفسية**. ويتم فورا تكوين قواعد بيانات للأعضاء. وهنا يجب على القدامى منهم أن يستوفوا أيضا استمارة العضوية الجديدة، فامكانيات الأعضاء هي قوة الحزب الحقيقية. وأتصور بعد فترة مستقبلية أن يتكررمكتب المعلومات بصورة مصغرة في المحافظات التي يجب أن ترتبط بأجهزة المركز فتتوفر سيولة اتصالية معلوماتية فورية بين وحدات الحزب ومستوياته.

وأنا اتخيل الآن أمانة اللجنة المركزية المسئولة عن العمل اليومي في الحزب أثناء اجتماعها الدوري الأسبوعي عام ٢٠٠٠ وهي تجمع وأمام كل عضو فيها تقرير مفصل يخرج كل أسبوع من مكتب معلومات الحزب عن أوضاع الحزب بمستوياته وأوضاع الوطن والعالم العربي والعالم كله أمامهم بالأرقام قبل أن يتخذوا أي قرار. وأكرر هنا اقتراحاً

٧٨

سابقاً بالحزب بصدد **إعادة النظر فى برنامجه وتنظيمه ، أن تصمم استمارة تعرض فيها كل مشاكل الحزب بصراحة وبطريقة علمية وبلغة مبسطة وتوزع على جميع أعضاء الحزب كافة فى كل مكان لكى يبدى كل عضو رأيه وتجمع البيانات وتفرغ وتبوب وتحلل ونخرج بنتائج توزع على اللجان** التى شكلها الحزب لاعادة تقييم الموقف وتناقش النتائج الأولية من كل لجنة وتطرح المقترحات فى المؤتمر العام وبذلك تكون قاعدة الحزب شاركت فى إعادة بنائه.

الموضوع لا يحتاج تكاليف بل يحتاج أفراداً يؤمنون بالسلوك العلمى التنظيمى بعيداً عن التوفيقية والشخصانية. وإذا كان الوقت قد فات على ذلك اقترح تنظيما وتوفيرا للوقت أن توضع النتائج التى تسفر عنها اللجان المنعقدة الآن لإعادة النظر فى برنامج وتنظيم الحزب فى شكل استمارة رأى وتوزع على القاعدة وتجمع البيانات وتفرغ وتبوب وتحلل ونخرج بنتائج تعرض فى المؤتمر العام، حتى لا يقف الجميع يكررون نفس الملاحظات ونفس الكلام.

والسؤال الآن كيف يمكن أن تساعد المعلوماتية فى زيادة فاعلية وظائف الحزب؟

١- إن الوثائق الأساسية للحزب تؤكد أن الحزب من ٢٠ سنة يناضل من أجل مصالح العمال والفلاحين **.ومواقفه العملية تؤكد انحيازه الكامل للعمال والفلاحين** . طبعا هذا معناه أن حزب التجمع هو المرجع الأخير لكافة المعلومات المتعلقة بعمال وفلاحى مصر، وأشك فى ذلك خاصة فى ضوء التغييرات التى اجتاحت المجتمع المصرى وهزت ثوابته، وهنا المعلوماتية تعطى الفرصة وتسهل من عمل قواعد بيانات كاملة عن الفئات والقوى الاجتماعية التى يعلن الحزب انحيازه لمصالحها وقضاياها فكيف يدافع الحزب عنهم وهو لا يعرف مشاكلهم واحتياجاتهم والتغييرات التى حدثت فى خصائصهم.

٢- إن القيود القانونية التى تحاصر الحزب فى مشاركته السياسية لا تعفى إدارة الحزب من نقص المعلومات عن المناطق الانتخابية وظروفها، وازعم أن المعلوماتية تسهل للحزب أن يكون لديه ملفات عن كل منطقة انتخابية بيانيها الخريطة السوسيومترية للمنطقة والتى نعرف منها بناء الاتصال وبناء القوة للمجتمع المستهدف والتى على ضوئها تكون حركة الحزب. بل يمكن أن نتوقع نتيجة الانتخابات من تلك المعلومات.

٣- وإذا كان الحزب له دور واضح فى النقد السياسى من خلال مطبوعاته .فالمعلوماتية تدعم مصداقية هذا النقد من خلال شبكة المعلومات بالأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى فى المجتمع.

٤- إذا كانت آلية صنع القرار فى الحزب تتأثر غالبا بالطبيعة التكوينية للحزب التى جمعت تيارات مختلفة، وفرضت أسلوب التراضى والتوافق فى اتخاذ القرار، هنا يمكن للمعلوماتية أن توفر قواعد بيانات كاملة عن التيارات المتحالفة ونقاط ضعفها وقوتها والتغييرات التى حدثت فيها ومراكز القوى وأهدافها الحقيقية. فكلما توافرت معلومات حقيقية لدى إدارة الحزب عن تلك التيارات سيساعد ذلك فى سرعة إصدار القرار المناسب بدون أزمات إلى حد كبير **لأنه أكثر تعبيرا** عن مصالح تلك التيارات.

٥- وفى وظيفة التنشئة السياسية وهى ذات طبيعة تعليمية **تلعب فيها المعلوماتية** دورا هاما وهو موضوع كبير سنفرد له مستقبلا مساحة خاصة، ولكن يكفى الآن أن نذكر أن الكمبيوتر كوسيلة تعليمية له إمكانيات كبيرة للغاية فى تسهيل وفاعلية عملية التدريب والتعليم ، فالكمبيوتر فى إطار منظومة المعلوماتية وتوظيفها فى التعليم له مهام أساسية:

١- **البحث عن واستدعاء المعلومات** من بنوك ومراكز المعلومات فى العالم على اتساعه بالصوت والصورة.

٢- **تلقى المعلومات** :يمكن تلبية مطالب جريدة الأهالى ومجلة اليسار وغيرها من مطبوعات الحزب وماعليك إلا تنتقى من النشرات الاخبارية التى تبثها الشبكة العالمية مايهمك ويستهويك من معلومات.

٣- **التعليم والتدريب عن بعد** : يمكن الاتصال بمراكز التعليم والتدريب المحلية والعالمية ، وأن تتلقى التعليم والتدريب بالصوت والصورة ، وتطرح الأسئلة وتجد الاجابة كل ذلك عن بعد ، ويمكن أن تشترك المحافظات فى الدورات التثقيفية عن بعد وهى تعقد فى المركز.

٤- **التحاور عن بعد:** يمكنك إقامة حوار أو ندوة مع الآخرين فى أى مكان لهم نفس الاهتمامات فى القضايا السياسية التى تهمك بالصوت والصورة . أو حتى يمكن التسامر عن بعد مع الآخرين .

٥- **الحضور عن بعد:** يمكنك من منزلك حضور محاضرات وندوات ومؤتمرات ولجان الحزب . هذا بخلاف النشر الإليكترونى والبريد الإليكترونى حيث يمكن للحزب أن يرسل مطبوعه إليكترونية إلى مليون فرد فى العالم فى نفس الوقت.

والآن بعد تلك العجالة الصغيرة للمستقبل هل يمكن فعلا الأحزاب المعارضة المصرية أن تتحول إلى مؤسسات سياسية حقيقية بدون فك القيود والحصار الخارجي لها؟ لاأعتقد ذلك **.فالتعددية الحزبية المقيدة كسمة مميزة للظاهرة الحزبية فى مصر لم تعد تصلح للقرن الواحد والعشرين ولم تعد تصلح لشعب ناضج مثل شعبنا له تاريخ حافل وطويل فى الكفاح ضد القهر السياسى .** ومعظم مشاكل الأحزاب هى نتيجة القيود غير العادية على حركتها مع الجماهير ، وأن تلك القيود تجعل الأحزاب تصدأ من الداخل ، ولعل المعلوماتية فى إدارة الأحزاب تساعد على صيانتها من الداخل لحين فك قيودها الخارجية.

المصادر :

١- إيمان محمد حسن : وظائف الأحزاب فى نظم التعددية المقيدة . دراسة حالة حزب التجمع فى مصر (١٩٧٦ - ١٩٩١) . كتاب الأهالى العدد ٥٤ . أكتوبر ١٩٩٥.

٢- الأهالى يوم ٢ - ١١ -١٩٩٦

٣- دائرة الحوار العدد ٩٥ ، أغسطس ١٩٩٦ والعدد ٦٠ سبتمبر ١٩٩٦.

٤- دكتور أسامة الغزالى حرب: الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١٧ ، سبتمبر ١٩٨٧.

٥- دكتورة سعاد الشرقاوى : الأحزاب وجماعات الضغط ، سلسلة إقرأ ، العدد ٤٩١ سبتمبر ١٩٨٣.

٦- دكتور سعيد يس عامر ودكتور على محمد عبد الوهاب: الفكر المعاصر فى التنظيم والإدارة ، مركز وايد سرفيس للتطوير الإدارى ، القاهرة ١٩٩٤.

٧- دكتور على السلمى : الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥٤ ، أغسطس ١٩٩٢.

٨- دكتور نبيل على: العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، العدد ١٨٤ ، ١٩٩٤.

٩- مجلة اليسار أكتوبر ، ونوفمبر ١٩٩٦.

١٠- هيثم الخطيب : المجتمع المعلوماتى آفاق الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠.



كارثة عمارات القطامية والأيدى المتوضئة

خليل عبد الكريم

كارثة عمارات القطامية ومدينة نصر تقطع بأن الفساد ضرب الجهاز الحكومى وشبه الحكومى حتى النخاع وأن التغيير هو الحل الأوحدالذى لا بديل له.

ودور المهندسين فى هذه المصائب التى شهدتهامصر المحروسة فى العقد الأخير على الخصوص لا ينكره إلا الشكس العنيد فهم الذين يتولون البناء منذ التخطيط على الورق فالانشاء والتنفيذ والاشراف والمتابعة والرقابة حتى الاستلام من المقاولين- ولولا أن ضمائر أولئك المرتبطين بالعمارات المنهارة من السعة لما سمحت لهم بـ الغطرشة(فى معاجم اللغة/الغطرشة= التعامى عن الحق).

بيد أن التفريط عندما يتعلق بحياة المواطنين يدل على انعدام كل القيم وفى الحقبة ذاتها التى برز فيها المهندسون ذوو الضمائر الميتة غدت النقابة المهنية التى ينتسبون إليها تحت هيمنة (الأيدى المتوضئة)! وهى مفارقة صارخة أبلغ ما يجئ الصريخ، لأن العكس كان هو المظنون بل المفترض إذا كيف حدث ذلك؟.

يأتى فى طليعة الأسباب أن الأشخاص الذين تسيدوا على النقابة وهذا ينطبق على غيرهم أخذوا بالتفسير الفج للإسلام الذى يعتنى بالمظهر دون المخبر والقشرة دون اللب وبالظهارة دون البطانة ففى سبيل البقاء على مقاعد المجلس الموقر تركوا الأعضاء المنحرفين دون محاسبة لكى لا يسحبوا منهم الثقة وينتخبوهم فى المرات القوادم وتطلع الجريدة إياها بالمانشيت المعهود (التيار الاسلامى يكتسح نقابة المهندسين) ولذا فلم نسمع فى زمنهم الميمون أنهم وجهوا لوماً لمهندس واحد من الذين وردت أسماؤهم فى العمارات التى سقطت على رؤوس الأبرياء أو الأخرى التي ثبت فيها ارتكاب مخالفات هندسية.. مع أن عقاب المخطئ ومجازاة المسيئ من أبجديات المبادئ الاسلامية- وقرأنا فى سيرة عمر بن الخطاب أنه كان يحاسب ولاته وعماله حساباً عسيراً وكان من بينهم صحابة ذوو أسماء لوامع ولم تأخذه فى الحق هوادة.

وكان حرياً بـ (الأيدى المتوضئة) أن تتأسى وتقتدى به وتنسج على نوله ولكنها فضلت المنصب على تنفيذ صحيح الاسلام.

ونهج آخر ملئوه الخطأ والدافع إليه هو اثبات الاسلاموية الزائفة.

إقامة مؤتمرات وندوات ومعارض صور.. الخ لتأييد المجاهدين الأفغان والبوسنيين والكشميريين والفلبينيين والشيشان.. الخ وتحبيش المنقبات والمحجبات والمخمرات والمسرولات.. الخ إليها ودعوة الشيخ فلان وصاحب الفضيلة علاّن لالقاء خطب عصماء ترتجف منها القلوب وتذرف لها العيون.. وتكوين لجان لجمع التبرعات المالية والعينية.. الخ ونحن لا ندّعى أن هذه أعمال قبيحة إنما نحتكم إلى القاعدة الأصولية التى تقرر أن (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول) أو (الأقربون أولى بالمعروف).

فلو أن عصبة (الأيادى المتوضئة) كانت على فقه ضئيل بدينها لبادرت بتنظيف النقابة من الداخل بملاحقة الفاسدين والمفسدين وذوى الذمم الخربة وشطبت أسماءهم الطفسة(فى المعجم الوسيط/ الطفس = القذر الوسخ) من سجلاتها وأقامت الندوات العلمية ومعارض الكتب فى شتى العلوم الهندسية والمجلات المتخصصة وباعتها بأسعار زهيدة واستضافت بدلاً من لابسى العمم المهيبة- كبار المهندسين فى مصر والعالم ليحاضروا فى المكتشفات الحديثه وليتحدثوا عن آخر النظريات الهندسية.

بهذه التقدمات النافعة وهى مجرد أمثلة جاءت عفو الخاطر يطبقون الاسلام الصحيح ويجددون دماء نقابتهم ويفيدون وطنهم ومواطنيهم.

ولكنهم تغاضوا وتعاموا وسلكوا السبيل السهل المريح الذى يضمن لهم البقاء على الكرسى ولا يهم أن ينافى ذلك الشعارات التى رفعوها.

ولعل فى هذه المقاله الاجابة عن السؤال الذى حيّر الكثيرين:

لماذا -فى زماننا هذا- تنتهى الحكومات والنقابات والشركات التى ترفع شعار الاسلام بخيبة قوية ووكسة لونها كالنيلج(فى المعجم الوسيط/ النيلج صباغ أزرق يستخرج من ورق نبات النيل -(معّرب) - وهو المعروف فى مصر بـ النيلة).



معركة ساخنة فى انتخابات النقابات العمالية

التفاف عمالي واسع حول شعارات التغيير

أسلحة الحكومة:

انذار الوزير والقرار ٣٠ والضرب والتزوير

مدحت الزاهد

كانت معركة انتخابات النقابات العمالية التى جرت فى الشهر الماضى معركة ساخنة بكل المقاييس، وربما لم تشهد أى انتخابات سبقتها هذا الاستقطاب الحاد بين عملاء الإدارة من العناصر الصفراء.. ودعاة التغيير من القوى الجديدة.. بين معارضى الخصخصة.. وأبواق الحكومة.

وكان هذا الأستقطاب الحاد هو نفسه السبب فى أن الانتهاكات التى صاحبت ١٩٩٦ قد فاقت في عددها ونوعيتها كل الانتهاكات السابقة..

ولا يخفى على أحد أن هذا الاستقطاب يتصل فى أسبابه الأعمق بالاجواء التى جرت فيها هذه الانتخابات بعد أن قطعت سياسة الخصخصة التى تطرح معظم وحدات القطاع فى مزاد البيع شوطاً بعيداً .. بكل ما تنطوى عليه هذه السياسات من إهدار للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة سواء تعلق الأمر بحق العمل نفسه أو بعلاقات العمل.

مياه جديدة

وقد ألقت هذه الأجواء بظلها أيضا على انتخابات ٩١ ولكن الشعار وقتها كان ضد القانون ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام باعتباره رأس الحربة فى حملة الخصخصة ،وقد واكبتها فى تلك الفترة سياسة تحقيق الفائض على حساب الأجور المتغيرة والعمالة المؤقتة بسبب الحماية القانونية التى تمتعت بها الأجور الثابتة والعمالة الدائمة.. ناهيك عن أن مستوى هذه الأجور لم يكن يكفى حتى لتجديد قوة العمل!.

وما بين انتخابات ٩١ و ٩٦ كانت مياه كثيرة قد جرت: منها **تصاعد حركة الاحتجاج العمالى** ،ضد شعارات المرحلة الانتقالية للخصخصة، والذى بلغ ذروته فى **انتفاضة عمال كفر الدوار والمحلة فى خريف عام ٩٤**، الذى أطلق عليه بحق **خريف الغضب العمالى**.

ومنها **تصاعد حركة الخصخصة** التى اندفعت إلى الأمام بسلسلة من السياسات والاجراءات والقرارات والقوانين ناورت فيها الحكومة بذكاء لاكتساح المواقع العمالية الدفاعية لا من خلال تراجع عام، بل تفادى الاشتباك فى المواقع، مع تطوير الهجوم على باقى المواقع فى كل اتجاه..

مناورات الحكومة

وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المناورة قد شملت **تحديد الدورة النقابية التى** كان من المقرر اجراؤها فى العام الماضى سنة أخرى حتى لا تلتحم معارك مجلس الشعب بالنقابات العمالية والمهنية ،وحتى تأخذ الحكومة فرصتها فى إعادة ترتيب الصفوف كما شملت هذه المناورة استخدام المزايا التى يمنحها التنظيم النقابى العمالى الهرمى الموحد فى إقامة حواجز تحول دون تسرب ممثلى حركة الاحتجاج إلى النقابات العامة والاتحاد العام بتعديلات قانونية على قانون النقابات العمالية سمحت للمحالين على المعاش وممثلى الإدارة العليا بالاحتفاظ بمواقعهم الثابتة دون حتى الحاجة إلى طلب الثقة من اللجان المصنعية ،وهو الشرط الديمقراطى للتمثيل فى أى مستوى أخر ، فى الوقت الذى صنعت فيه -غربالاً- يمنع كل ما هو حى وأصيل وشريف فى الحركة العمالية من النفاذ إلى المستويات العليا فى التنظيم الكنسى النقابى، بينما جردت اللجان النقابية المصنعية من كل صلاحية حتى يبقى

القوى الديمقراطية تواجه سياسات الخصخصة

التنظيم النقابي أسيراً .. محجوزاً، وتبدت سلاح الاضراب بالف قيد وقيد حتى يظل قراره رهينة في أيدى العناصر الصفراء.

السباحة ضد التيار

وتبعا لكل هذه المناورات كان السؤال قبل انتخابات ٩٦ مطروحا بحدة: هل يسفر تطوير الهجوم الواسع على جبهة الخصخصة إلى نشر حالة من الاحباط واليأس في صفوف الحركة العمالية ، خصوصا وأن الحكومة قد زينت هذا الهجوم بمسكنات من نوع «**المعاش المبكر**» بينما استمرت في تفادي الاشتباك في المواقع الحساسة حتى لا تلقى هزيمة كالتى لحقت بها عام ٩٤ في المحلة وكفر الدوار؟.

بصورة أخرى كان السؤال هل تلك الحركة العمالية رغم كل ما تعتمل به من مصادر التوتر والغليان بما يكفى من القوة للسباحة ضد تيار أصبح عاتيا وعنيفاً! خصوصا وأن الحركة عند هذا المستوى من الوعي والتنظيم لا زالت مبعثرة- مجزأة بينما الهجوم موحد ومركز!.

والحقيقة أن هذه الخلفية للمناخ على الجبهة العمالية قد أفرزت مأزقا مزدوجا ، لايخص طرفا منفرداً بل قطبي الصراع.

فالحركة العمالية وإن لم تبلور شعارا واضحا على نحو ما كان عليه الحال في انتخابات ٩١ (**ضد قانون قطاع الاعمال العام**) إلا أنها راكمت مرارات أكثر.. ومخاوف أشد. ومشاعر أكيدة بالخطر على تصفية«**الضمان الاجتماعي**» الذي ارتبط بشكل ملكية الدولة لوحدات القطاع العام. وبالتالي فان **شعار التغيير كان أكثر نفوذا في أوساط الحركة** لانه بصرف النظر عما يمكن أن تؤول إليه حملة الخصخصة ، فانه لابد من مقاومة كل تهديد للضمان الاجتماعي ،والرفع برجال المقاومة إلى مقدمة الصفوف.

قيادات المعاش

وعلى الجانب الآخر فان ممثلى الإدارة من العناصر الصفراء والقيادات النقابية التقليدية ورغم الحصانات التي تمتعوا بها في ظل التعديلات التي جرت على قانون النقابات العمالية استشعروا عمق المأزق الذي أصاب التنظيم النقابي الهرمي المهترئ والذي لم يعد ملائما للاستجابة لمتطلبات الحركة العمالية في مرحلة تواجه فيها الخطر حيث تحول إلى شكل كاريكاتورى ما أن تبدأ حركة احتجاج عمالى حتى تعصف به..**فلم تعد الرحلات وجمعيات دفن الموتى وإعانة المرض كافية للصمود في وضع يتم فيه الهجوم على حق العمل نفسه وعلى ضمانات العمل**، كما أظهر مشروع قانون العمل الموحد المنتظر عرضه على مجلس الشعب في هذه الدورة.

ولعله من المفيد هنا أن نشير بسرعة إلى نتيجة كاريكاتورية لهذا الوضع وهى أن **١٥ من رؤساء النقابات العامة من المحالين للمعاش ! فازمة القيادات التقليدية الصفراء ،وحدة الصراع ، لا تسمح بفرز عناصر جديدة.**

التغيير والتجميد

وإذا كان مأزق الحركة العمالية قد دفعها لان تبنى بحماس شعار «التغيير» فان مأزق القيادات الصفراء قد دفعها- ايضا- لكى تبنى بجنون شعار«**الضمانات الادارية**».

وبالتالي كان الاستقطاب الحاد نتيجة طبيعية لعنف الصراع من جهة ، وللأزمة على الجانبين من جهة أخرى، وكانت تلك هى النقطة التى اصطدمت فيها الارادات بين «**دعاة التغيير**» «**ودعاة التجميد**».

وفي الحقيقة فان دعاة التجديد كانوا قد حصلوا على ميزة بحكم المحكمة الدستورية العليا **بالغاء المادة ٣٨ من قانون النقابات والتى كانت تقضى بانه لا يجوز الجمع بين عضوية اللجنة النقابية وعضوية أى نقابة مهنية بما يزيد عن ٢٠٪ من عدد أعضاء اللجنة، وهى المادة التى كانت تمثل غربالا لقوى اليسار والقوى الديمقراطية في الحركة العمالية ،خصوصا وان خريجى المعاهد الفنية، الأكثر استنارة كان يجرى ضمهم قسرا لنقابة المهن التطبيقية.**

بعد الانتخابات:

سقوط

التنظيم

الهرمى

المركزى

ونشير هنا عرضا إلى أن إلغاء هذه المادة ومواد من قوانين اخرى تتعلق بالحريات كان مقدمة للعاصفة التى طالبت براس المحكمة الدستورية العليا!.

إنذار لمعارضى الخصخصة

دعاة التجميد فقد حصلوا في مقابل هذه الخبرة، على مزايا عديدة فللأمانة والإنصاف، ومن قبل ومن بعد، فقد القت الحكومة بكل ثقلها خلفهم، ولم تكتف بكل ما فعلته في قانون النقابات.

مقدمات هذا التدخل ظهرت في خطاب ، كان مانشتا لأعداد جريدة الأهالي- التى سبقت الانتخابات وفيه **يطلب وزير قطاع الأعمال من الادارات التدخل بكل قوة ضد معارضى الخصخصة.**

بعد هذا الخطاب بدأت ملامح الجو الحربى تتضح أكثر **فوزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام للعمال** عقدا عدة اجتماعات مع كل هيئات مكاتب النقابات العامة كان شعارها «**لن نسمح بسقوط النقابات**» «**لابد من مواجهة شرسة**» «**الهزيمة لمعارضى الخصخصة وانصار التعددية النقابية.. وعناصر التيار الدينى**»، وفي هذه الاجتماعات طلب الوزير من رجاله أن يرتفعوا إلى مستوى الحدث ، وأن يلملموا خلافاتهم فلا وقت للفرقة .. وبصورة ، وبأخرى قالها لهم «**نكون أو لا نكون**»!.

القرار ٣٠

تتويجا لهذه الحملة ظهر ما سمى «بالقرار ٣٠» الذى نص على حق رئيس النقابة العامة وحده في اعطاء الشهادات التى تثبت العضوية في التنظيم النقابى ،مع حظر تفويضه لاي عنصر آخر في منح هذه الشهادات، وهو قرار غريب عجيب، يطعن مشروعية الانتخابات كلها ، فضلا عن أنه يكشف ما تخبئه الأنفس والصدور لانه باختصار قرار حظر، يمنح الولاية لرئيس النقابة العامة وحده في اعطاء ورقة إدارية .. ويخلط بين وظيفتى رئيس النقابة العامة

والمدعى «العام الاشتراكى».

ورغم هذا لم يهدأ بال الحكومة فالتعليمات الوزارية الخاصة بفتح باب الترشيح والدعاية اختصرت الدعاية الانتخابية إلى نصف المدة التى كانت متاحة فى دورة ٩١.

العنابر .. ممنوع!

ثم تكفلت التعليمات الادارية بمحاولة خنق الانتخابات باصدار توجيهات للأمن تحظر على المرشحين دخول العنابر وتوزيع البيانات الانتخابية، حتى أدى التوتر فى بعض المصانع إلى مظاهرات عمالية.وتلا كل هذه الانتهاكات مهزلة جديدة بابتداع نظام التمثيل النسبى فى المصنع الواحد بتقسيمه عدة أقسام. كما حدث فى الحديد والصلب والدفع بعناصر الإدارة فى الاقسام الأكثر ملاءمة. ووضع القوى الديمقراطية فى مواجهة بعضها فى الأقسام الأخرى..

ورغم أن الادارة، فى انتخابات سابقة قد لجأت إلى سلاح التقسيم لتحقيق تفرق عناصرها. إلا أنها كانت تلتزم بقاعدة أن التقسيم أو التمثيل النسبى يرتبط بوجود فروع للمصنع الواحد لتلعب هى فى نسبة التمثيل لترجيح الموالين. أما فى هذه الانتخابات فقد كان يجرى تقسيم المصنع الواحد، دون فروعه، جهاراً.. نهاراً.

طعنا بالسكاكين

ومثلما تحول التنظيم النقابى إلى ما يشبه الكاريكاتور ..كانت أيضا طريقته فى اجراء الانتخابات، بل أن المأساة. المهزلة قد فاقت كل حد عندما اعتدى صلاح هيكل. الذى أصبح رئيسا للجنة النقابية فى الحديد والصلب. قبل الفرز مباشرة، بمطوى طعنا فى عبد الرشيد هلال الذى تم نقله إلى المستشفى، وعندما انتهت انتخابات رئيس اللجنة بالتعادل بين زكريا سالم مرشح اليسار وصلاح هيكل مرشح الادارة- رغم أن قيادتين يساريتين من أعضاء اللجنة كانوا نزلاء بالمستشفى بينهما عبد الرشيد -قام ضابط أمن الدولة باختطاف ثلاثة مرشحين واجبارهم على تغيير أصواتهم.

وتجدر الاشارة هنا ما دمنا قد أخذنا الحديد والصلب باعتباره من أكثر المواقع توتراً كنموذج لحالات الانتهاكات-ان نذكر ان على فتح الباب مرشح الاخوان، ونائب حزب العمل فى البرلمان قد سقط فى هذه المعركة الساخنة.

فى المواقع الصناعية

وعلى العموم فان الازمة المزدوجة، التى سبق الاشارة إليها، كانت لها ظلال مختلفة حيث كانت المعارك أكثر توتراً فى المواقع الصناعية وعلى الأخص فى الحديد والصلب والنصر للسيارات والكوك والحرير والنقل الخفيف، والنصر للمواسير و٩٩ الحربى فى حلوان وتورين وادبال والصباغة والدلتا فى شبرا والغزل فى المحلة والكيماويات والغزل والصباغة والتجهيز فى كفر الدوار وشركات البترول فى السويس ومجمع الألومنيوم فى نجع حمادى بينما كانت أقل توترا فى النقابات الخدمية مع استثناءات ابرزها نقابة العاملين فى السكك الحديدية التى فاز فيها باعلى الأصوات القائد اليسارى والتجمعى محمد الاكيابى الذى شارك مع صلاح شرف فى قيادة إضراب سائقى القطارات عام ٨٦.

البرامج

ورغم محدودية فترة الدعاية فان شعار التغيير والتنظيم النقابى الفعال كان الشعار الغالب فى دعاية المرشحين حتى أن مرشحى الادارة انفسهم قد نافقوا هذه الشعارات، باعتبارها الأكثر جاذبية فى محيط متوتر وفى مجال الخصخصة تركزت معظم الدعاية -فى المواقع المتقدمة على مقاومة سياسة «المعاش المبكر» باعتبارها تشريداً مقننا لقوة العمل، وتقسيما لوحدة الحركة فى النطاق المصنعى والمحلى باغراء مكافأة يسيرة سرعان ما تبتلعها ضرورات الحياة، كما كان مشروع قانون العمل الموحد مكانا فى خريطة الدعاية بكل ما انطوى عليه المشروع من مخاطر تجيز لصاحب العمل حق إغلاق المنشأة وتصفية العمالة وتخفيض الأجر والأجازات وتغيير الوظيفة. كما تصفى من الناحية الفعلية دور مكاتب القوى العاملة واللجان الثلاثية كما تنوعت المطالب الاقتصادية تبعا لحالة العمال فى كل موقع وان تركز أغلبها على مطالب تتعلق بالاجور المتغيرة النقدية والعينية(فالحركة فى هذا المستوى لا زالت مترددة فى رفع مطالب تتعلق بالأجر الثابت فتختفى وراء الأجر المتغير، موقع الاشتباك فى كل حركة احتجاج) كالحوافز والمنح والوجبة والرعاية الطبية للعاملين وأسرهم فى محاولة لتعويض انسحاب الدولة من المجال الخدمى بمكاسب اقتصادية فى النطاق المصنعى.

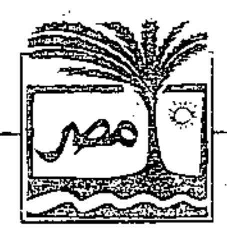
النتائج

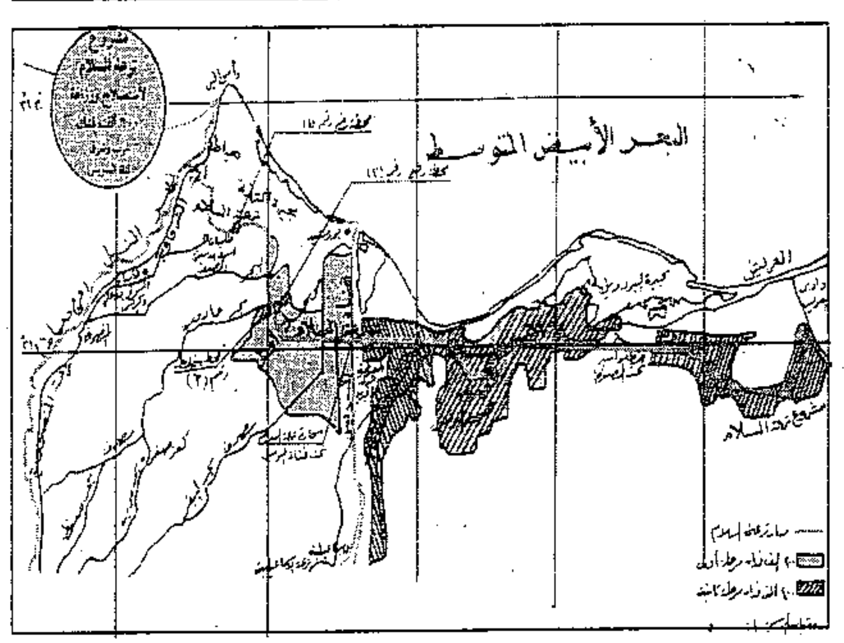
غير أن نتائج الانتخابات لا تستغرق تغيرات فى تشكيلات اللجان النقابية المصنعية بين ٤٠: ٩٠ ٪، بل أنها أسفرت أيضا عن ٣ آلاف محضر شرطة وأحكام عاجلة من محكمة العمال الجزئية ببطلان الانتخابات فى مواقع عديدة مثل مصنع «٨١ الحربى» وشركة «سيجوارت» ومؤسسة روزاليوسف والنصر للتليفزيون واتوبيس شرق الدلتا وطعون كثيرة ابرزها هيئة قناة السويس واللجنة النقابية بالمحافظة وشركة النصر للبترول والسويس لتصنيع البترول والحديد والصلب والشركة العربية للتوريدات والاشغال البحرية ومصر ايران للغزل والنسيج والصباغة والدلتا للغزل والنسيج بالمحلة،وغيرها كثير مما أوردناه مجرد عينات من النطاق القومى لبيان الانتهاكات التى صاحبت عمليات الاستقطاب والدعم الحكومى لعناصر الادارة.

وملامح هذا الوضع تشير إلى أن التنظيم النقابى العمالى الهرمى يواجه أزمة حادة، وان هذا التنظيم المركزى الموحد أصبح إطاراً خانقا لتطلعات الحركة ومطالبها المباشرة، وأن الحركة فى تورطها سوف تناضل من أجل إعادة بناء التنظيم النقابى على أسس ديمقراطية ،وأنها سوف تراوح، تبعا لقوة وتفتح المواقع، بين عدة تكتيكات تتراوح بين انتزاع مواقع وبناء أشكال موازية، وفرض التعددية النقابية القائمة على الاتحاد الطوعى للتنظيم النقابي، فى مستوياته المختلفة، على أسس ديمقراطية.

خلال هذا المسار تفقد المستويات المركزية (النقابات العامة والاتحاد) ولايتها على الحركة العمالية، بقدر ما تفقد قدرتها على التعبير عن مصالح العاملين، ويواصل الهرم المركزى عملية اهترائه، ففى زمن الناصرية، ورغم كل القيود التى حاصرت الحركة العمالية كان بوسع الهرم المركزى أن يصمد لأسباب تتعلق بالمناخ العام.. أما فى زمن الخصخصة فان الهرم يتحول إلى مسخ وكاريكاتور وكاسر اضراب، لأسباب أيضا تتعلق بالمسار العام..

وخلال هذا المسار تواصل أيضا الحركة العمالية عملية الفرز وتصبح العناصر الوسيطة أكثر ضعفا .. وكذلك أيضا كل من لا يلتقط الرسالة.





ترع السلام .. بين آمال التنمية الوطنية ومخاطر المخططات الأمريكية - الصهيونية

عريان نصيف

افتتح في ١٩ نوفمبر من العام الماضي، النفق الثالث - من مجموع أربعة أنفاق - من "سحارة" ترعة السلام . ذلك المشروع الهام والعملاق بكل المقاييس :

* فهي قناة صناعية . تبدأ من **فارسكور** بدمياط وتمتد حتى قناة **السويس** ثم تعبر - تحتها - **إلى سيناء** حتى تصل إلى جنوب **العريش** . ويبلغ طولها شرق القناة ٨٦ كم.

* تقوم بنقل **٨ر٢ مليار م٣ سنويا - من مياه النيل العذبة فرع دمياط ، ومن مياه المصارف العمومية الصالحة لاعادة الاستخدام** - إلى الصحارى الشاسعة بسيناء .

* ستتمكن من خلالها من ري واستصلاح وزراعة **٦٢٠ ألف فدان جديدة.** ٢٢٠ ألف منها غرب القناة بمحافظات **دمياط وبور سعيد والشرقية والدقهلية والاسماعيلية** ، **٤٠٠ ألف** من أراضي **سيناء**.

* بانجاز مرحلتها الأولى - في أكتوبر ١٩٩٧ - **سيتم زراعة ٦٠٠ر٢٢١ فدان .**

* **سيقام حولها ٣٧ مجمعاً عمرانياً متكاملاً ، ٥٠ قرية جديدة** ، قادرة على استيعاب حوالي **مليون مواطن** من الدلتا المزدحمة والوادي الضيق ، بالاضافة إلى أهالي سيناء .

.. ومن هنا تتضح مدى أهمية هذا المشروع.

.. ومن هنا - أيضا - يمكن إدراك مايحدق به من مخاطر .

أولا . مخاطر التواجد الصهيوني على أرض سيناء.

في كتاب "**معركة المياه في الشرق الأوسط** تأليف **كريستيان شينو** والذي عرضه **شريف الشوباشي** على صفحات جريدة الأهرام في أوائل عام ١٩٩٤ - يؤكد ويوثق المؤلف أن " **الاستيطان الزراعي يمثل الأولوية بالنسبة للمطامع الإسرائيلية في المنطقة** ".

وللأسف ، فانه وفقا لما يسمى سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني ، فان الحكم في مصر- وخاصة المسئولين عن السياسة الزراعية - يتيح الفرص واسعة وسهلة لهم لتحقيق مطامعهم على أرض سيناء:

١) من خلال البروتوكولات والاتفاقيات التي عقدها د. **يوسف والي** - طوال السنوات الأخيرة - مع المسئولين الإسرائيليين ، سواء بشكل مباشر بينه وبينهم أو بواسطة الوفود المصرية التي أرسلها إلى إسرائيل بمعرفته ورعايته.

ولعل أخطر هذه الاتفاقيات - التي أشاد بها مدير الكيان الصهيوني في مؤتمر القاهرة الاقتصادي - والخاصة بالتسلل الإسرائيلي إلى أرض سيناء :

* البروتوكول المنعقد بين د. **والي** ونظيره الإسرائيلي **يعقوب تسور** في ديسمبر ١٩٩٢ ، والذي ينص على إقامة إسرائيل لمجمعات زراعية في الأراضي المصرية المستصلحة - بمعرفة خبراء إسرائيليين وعمالة مصرية - وخاصة في **مساحة ٥٠ ألف فدان في سيناء .**

* الاتفاق الذي عقد في أبريل ١٩٩٣ بين الوفد المصري المكون من قيادات وزارة الزراعة وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، وبين المسئولين الإسرائيليين ، بشأن العمل الإسرائيلي / المصري المشترك في مجال استصلاح واستزراع الأراضي.

* اتفاق وفد رجال الأعمال المصريين ونظرائهم الصهاينة - بمدينة القدس في أكتوبر ١٩٩٣ - حول **الاستثمارات المشتركة في سيناء .**

* ماتم الاتفاق عليه من خلال دورة الاجتماعات للجنة الزراعية العليا المصرية الإسرائيلية - في المدة من ١-١١/٢/١٩٩٤ بالقاهرة - حول **تنمية الصحارى وتدريب إسرائيل للخريجين المصريين.**

٢) من خلال الاستراتيجية الجديدة لتعمير سيناء ، التي قدمها وزير التعمير السابق إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب في ٢٧ فبراير ١٩٩٤ . والتي حددت توزيع الأراضي الزراعية المستصلحة في سيناء بواسطة ترعة السلام . كما يلي:

- ٥٠٪ للمستثمرين .
- ٥٠٪ للمصريين (الشباب - المنتفعين - أهالي سيناء)

ومع ماهو بديهي ومدرك من أن الجزء الغالب من هذه النسبة الكبيرة للمستثمرين ، سوف يكون إسرائيليا ، فلقد صرحت السيدة / **جليلة عواد** - نائبة جنوب سيناء والعضو

النيادى فى الحزب الحكم - فى اللجنة .." **أرجوكم ، لاتعطوا إسرائيل فرصة للسيطرة على سيناء اقتصاديا بعد أن فشلت فى ذلك عسكرياً.**

ثانيا: اختيار المسئولين للمنهج الذى يهمش دور الدولة بالنسبة لهذا المشروع القومى الحيوى ، ويمكن المؤسسات الأجنبية الكبرى والشركات متعددة الجنسية من الهيمنة عليه - انجازا له واستغلالا لثماره - من خلال:

١) إلغاء قرار مجلس الوزراء الذى كان يقضى " بعدم السماح للأجانب باقامة مشروعات تنموية فى سيناء بحكم طبيعتها الخاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى".

٢) قرار مجلس الوزراء - فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ - الذى يكرس هذه الهيمنة وينظر لها ، بنصه على اعداد مشروع قانون لاضافة مزايا جديدة تشجع الاستثمار فى المناطق الجديدة خارج الوادى القديم " ، وأن إعداد مشروع هذا القانون الجديد " يحتاج إلى فكر جديد يحقق تعبئة الاستثمارات ويفتح الأبواب بعيداً عن الفكر النمطى "!!

عبد الهادى راضى

ثالثا - الضغوط المتوالية - والمتزايدة - لكل من : **البنك الدولى للانشاء والتعمير ، وهيئة التنمية الأمريكية والمجلس الرئاسى الأمريكى / المصرى لرجال الأعمال** - الذى تأكد وخاصة من خلال مؤتمر القاهرة الاقتصادى مدى مايمثله من ثقل حقيقى فى تشكيل مستقبل ومقدرات الاقتصاد المصرى وتوجيهه لصالح الاستثمارات الأمريكية - لسريان التشريعات الخاصة بالاستثمار فى المناطق الحرة والصناعية على هذا المشروع ، سواء بالنسبة لعملية استصلاح واستزراع الأراضى فى سيناء أو بالنسبة لتملك أو استغلال هذه الأراضى الجديدة والهيمنة على مايحيط بها - ويترتب عليها - من مجمعات عمرانية .

.. وإذا كان **الدكتور عبد الهادى راضى** - وزير الأشغال العامة والموارد المائية رحمه الله ، والذى قام خبراء وزارته فى الرى والثروة المائية وبحوث الصحراء ، بالجهد الأكبر فى سبيل إنجاز المراحل التى تمت من هذا المشروع الكبير وفى العمل على استكمال ماتبقى منها - قد كان حريصا على أن يؤكد - فى الاحتفال بافتتاح النفق الثالث من سحارة هذه القناة - أمام السيد رئيس الجمهورية .." أن العبرة ليست فى حفر قناة أو ترعة ، ولكن فى تحقيق الهدف من وراء ذلك ، وهو أن **تكون محورا رئيسيا للتنمية الوطنية فى سيناء**".. فان من حقنا - بل من واجبنا - ان نتساءل .. كيف يمكن أن يتحقق هذا الهدف التنموى من قيام هذه الترعة - وماسيترتب عليها من زراعة مئات الآلاف من الأفدنة - مع هذا التوجه بترك ذلك لهيمنة الشركات العالمية وكبار المستثمرين الأجانب؟

.. هل ستكون هذه المؤسسات حريصة على أن تزرع هذه الأراضى الجديدة بالمحاصيل الاستراتيجية التى تقلل من حجم الفجوة الغذائية وخاصة القمحية ، وبالتالى من حجم التبعية والاعتماد على الخارج؟!

.. هل ستكون هذه الشركات الكبرى مؤرقة بأن يسود النموذج الاجتماعى الحقيقى فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، بما يعنيه ذلك من تخفيف لأزمة البطالة الطاحنة فى مصر ، وخلق صناعات حقيقية وضرورية ، وتوفير الحياة الإنسانية الكريمة - بكل مفرداتها - لأبناء هذه المجتمعات؟!

إن مثل هذه المشروعات الكبرى ، لايمكن أن يترتب عليها إلا أحد أمرين:

* إما أن تكون - من خلال تولى الدولة لدورها الرئيسى بالنسبة لها إنجازا أو استثمارا - مشروعا تنمويا حقيقيا لصالح الوطن والمواطنين على كافة المحاور.

* أو أن تكون - من خلال تخلى الدولة عن دورها الواجب والمفروض - مجالا جديدا وكبيرا لاستغلال الشركات العالمية الكبرى ورأس المال الأجنبى ، وأقصى ماتقدمه لأبناء الوطن وأصحاب المشروع - فى هذه الحالة - هو توظيف بعضهم كأجراء لديها.

وإذا كان البعض يعتقد أن اتباع نهج تهميش دور الدولة فى هذا المجال ، هو من قبيل إثبات إدراكنا للغة العصر" ، وهو السبيل لأن نلحق بركب العولمة" .. وفق التعبيرات " الحداثية" التى يحرص بعض المسئولين على تأكيد استيعابها والأخذ بها كفلسفة للتوجهات الاقتصادية الجديدة فى مصر ، فلن نجادلهم بمنهج الاقتصاد الاشتراكى ، ولاحتى بثوابت الاقتصاد التنموى المخطط مركزيا ، ولكننا سنورد لهم بعض فقرات رئيسية من بحوث ومقالات لأساتذة أجلاء من **الخبراء الاقتصاديين** المصريين الذين لايعادون - على الأقل - المنهج الرأسمالى مع حرصهم - فى نفس الوقت - على مقتضيات التنمية الوطنية:

* " **إن إعداد الخريطة الاستثمارية** فى حد ذاته يعتبر بداية ، تتكامل معها خرائط أخرى لقطاعات أخرى من قطاعات التنمية . كما أنها خطوة كبيرة من خطوات الانفتاح الاقتصادى وتحريك كل أجهزة الدولة لبناء مصر المستقبل ، الأمر الذى يتطلب إقامة إدارة خاصة بهذه الخريطة ترصد كل مايطرأ عليها من متغيرات وتتابع مايجرى على الخرائط الأخرى التى تعد لمختلف قطاعات التنمية القومية ، ولتكن هذه الإدارة التى تحرك الخريطة الاستثمارية هى أحد أجهزة الجهاز المركزى للتخطيط".

د. عبد الباقى ابراهيم
كبير خبراء التنمية العمرانية بالأمم المتحدة سابقا

* " **إن القوة الاقتصادية لايمكن أن تتحقق بمعزل عن قوة الدولة ..** إن الاقتصاديات التى تتسم بالديناميكية هى التى تنتمى لدولة " قوية" أو " فاعلة".

د. شريف دلاور
الخبير الاقتصادى

* " إن ظاهرة العولمة - بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية - أفرزت تأثيرات على المفهوم التقليدى لسيادة الدولة فنتج عنه - واقعيا - نتائج تؤدى إلى أن تتأثر سياسة الدولة القومية بهذه التطورات وتتغير أولوياتها ، إذ أن قوى السوق كثيرا ماتعمل على إعادة تشكيل هذه الأولويات فى غير اتجاه الطبقات الشعبية والخدمات العامة الأساسية.

د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن
نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأسبق

.. وأخيرا .

فان مشروع ترعة السلام وماسيترتب عليه من زراعة حوالى ثلاثة أرباع مليون فدان ، وكذلك مشروع ترعة الوادى الجديد . ومايستهدفه من استزراع مليون فدان . ومن الممكن - والمتاح - أن يكون لهما فاعلية كبرى:

* فى التخفيف من الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المصرية الحالية ، وخاصة بالنسبة للفجوة القمحية . والغذائية عامة - ومايترتب عليه من مخاطر ليست على اقتصادنا فحسب ، ولكن على أمننا القومى وقرارنا السياسى أيضا ، وكذلك بالنسبة لمشكلة البطالة وتوابعها الاجتماعية والمجتمعية المدمرة.

* وفى إقامة آفاق أرحب للحياة - خارج الدلتا والوادى - بكل أبعادها الزراعية والصناعية والإسكانية والاجتماعية.

.. ولكن ذلك مرتهن بشرط رئيسى وضرورى ، وهو أن يتحول كل منهما إلى مشروع قومى حقا ، بكون إنجازه ومقدرته ، فى يد" الدولة" المصرية ، وتكون ثماره للشعب المصرى ومستقبل أبنائه.



هل يستقيل الوزير.. للتفرغ لصحبة أسرته؟

محمد جمال إمام

بادئ ذي بدء ، هذا الموضوع يدخل في دائرة اهتماماتي وفي نطاق الموضوعات التي درجت منذ عدة أشهر على الكتابة عنها في «اليسار» . ألا وهي موضوعات العمل والعمال فهو يتعلق باستقالة وزير للعمال. صحيح أنه وزير **عمال الولايات المتحدة الأمريكية** ، وهو أمر قد لا يهم القراء العرب في كثير أو قليل، غير أن مضمون المقال الذي نشره الوزير في صحيفة «**الهيرالد تريبيون**» الأمريكية في التاسع من نوفمبر الماضي يؤصل كثيرا من قواعد تنظيم ظروف تشغيل العمال. ومن المثير للاهتمام أنها قاعدة سبق أن أشار إليها **الإمام علي بن أبي طالب** ،كرم الله **وجهه**، عندما نصح المؤمن بأن يقسم وقته إلى ثلاثة أجزاء، جزء لاكتساب الرزق وجزء لعبادة الله وجزء لنفسه وأسرته.

ووزير العمال الأمريكي هذا «**روبرت ريتش**» من العناصر الهامة في حكومة الرئيس **بيل كلينتون** في فترة ولايته الأولى. اذ أنه محسوب على العناصر الليبرالية (أو اليسارية بالمفهوم الأمريكي) المؤثرة في تلك الحكومة ويقال أنه كان من القوى التي ناصرت العديد من التشريعات الليبرالية القليلة التي صدرت عن هذه الحكومة ،وفي مقدمتها **رفع الحد الادنى للأجور وقانون الرعاية الاجتماعية** .

يقول الوزير الأمريكي في مقاله هذا:

«منذ أشهر عديدة وأنا أحاول إقامة توازن أفضل بين عملي وأسرتي ، إلا أن الفشل كان يلازمني في محاولاتي هذه بشكل مخجل.وقد فهمت مؤخرا فقط السبب في ذلك. أن كلمة «توازن» ذاتها هي التي كانت تحبط محاولاتي».

«لقد كنت أفترض دوما أن التوازن الأفضل يعني أن يولي المرء مزيدا من الوقت لما يود أن يعمله بالفعل ووقتا أقل لما لا يحبه. وبالنسبة لي- وربما بالنسبة لكثير من الآخرين -فقد كان ذلك أمرا صعب المنال».

«ومن المؤكد أنني قابلت الكثيرين من الناس الذين توصلوا إلى إقامة توازن أفضل من خلال القيام بقدر أقل من العمل والفوز بقدر أكبر من صحبةأسرهم. وقد يكون ذلك أمرا يصعب تحقيقه، من الناحية الاقتصادية غير أنه كان ممكنا على الأقل بالنسبة للبعض من الناس ، وذلك بأن يعيشوا في حدود أرخص ،وأن يخفضوا من نفقاتهم، وأن ينأوا بأنفسهم عن جنس الفئران».

«غير أنني قابلت قليلا من الناس الذين أقدموا على العكس من ذلك. فقد كان التوازن الأفضل يعني بالنسبة لهم مزيدا من العمل وقليلا من صحبة الأسرة. لقد كانوا يعشقون وظائفهم ويجدون عالم الزوجة والأطفال أشق وطأة عليهم. ومن ثم فانهم استأجروا جليسة للأطفال. أو أرسلوا أولادهم إلى كليات داخلية أو حصلوا على الطلاق.وحينئذ أصبحت طاقاتهم مركزة على العمل بشكل يبعث السعادة في نفوسهم».

«أعرف امرأة وجدت التوازن في التقليل من كلا الأمرين. لقد كانت تحتاج ببساطة إلى مزيد من الوقت من أجل نفسها. لقد سئمت من رئيس يثقلها بأعباء العمل وأسرة تعتمد عليها في عمل كل شئ .وكان العثور على التوازن يتطلب وضع ضوابط صارمة».

«لقد وجد جميع هؤلاء الناس توازنا أفضل بين العمل والأسرة بتخصيص الجزء الأكبر من الوقت والطاقة لما يعطونه حقيقة قيمة أكبر وقليلا من الوقت لما لا يولونه أية قيمة.

«ولكن ماذا يكون الأمر عليه اذ كنت على شاكلتي ،وعلى شاكلة الكثير من أمثالي فيماأتصور؟ أي لو كنت تحب عملك وتحب أسرتك وتريد بشكل يائس أن تحصل على قدر أكبر من المتعة من كليهما. لقد وهبت نعمة مزدوجة إلى حد ما .فأي متعة تحصل عليها من أيهما تبعث فيك البهجة . فكيف تجرؤ على الشكوى؟ ولكن ها هنا تكمن المعضلة : فليس هناك من وسيلة لإقامة توازن مريح بين العمل والأسرة. انك

حتما تجور على أحدهما، أو كليهما. فلن تستطيع أبدا أن تحقق ما يكفيك من ذلك الأمر الذي توليه قيمة حقيقية.

«لا تقل لي أن على أن أحسن مهاراتي في إدارة الوقت. لقد حاولت ذلك، وبرمجت وقتي بكل دقيقة منه. غير أن أولادك المراهقين لا يحتاجون إليك وفقا لجدول زمني.والزوجة لا تبادل زوجها المودة بالأمر. وعملك لا يقدم لك دائما الفرص أو الأزمات الجديدة في الوقت الذي تخصصه لذلك بالضبط . فإذا ما كان لديك رئيس تقفز إلى ذهنه فكرة جيدة كل دقيقتين. فانك ستنسى مسألة الجداول الزمنية إلى الأبد.

«وفي النهاية . لن تستطيع ببساطة أن تحقق الكثير في المجالين . فليس هناك مجال«لتوازن» أفضل. إن التشبيه خاطئ تماما: وعليك أن تقدم على خيار مؤلم.

«وقبل عدة أيام كنت أتحدث مع زميل سابق واجه نفس المعضلة .لقد كان لديه وظيفة رائعة كان يستطيع أن يحقق فيها الكثير .وعندما كان يغادر مقر عمله كل مساء،كان يضرب نفسه بالحذاء، لأنه لم يجد مزيدا من الوقت يكرسه لهذا الأمر. غير أنه كان متعلقا أيضا بأسرته بشكل عميق. كان ينفصل ابنه الكبرى عن الالتحاق بالجامعة سنتين.وكان يريد أن يجد وقتا أكبر يقضيه معها قبل أن يحين ذلك الوقت. فما الذي فعله من أجل ذلك؟ لقد ترك هذه الوظيفة الرائعة.ورغم أنه لا يزال يشعر بألم عميق من جراء هذا القرار،فانه يقول لي الآن أنه كان ينبغي له أن يترك الوظيفة قبل ذلك بكثير. لقد تركت ابنته عش الأسرة ولم تكن السنتان كافيتين تقريبا.

«وفي إحدى الليالي في الأسبوع الماضي. نويت أن أعود إلى المنزل في وقت يسمح لي بأن أقول لابني «تصبحان على خير». لم أكن قد عدت إلى منزلي مبكرا لنحوأسبوع. غير أنني عندما اتصلت بابني الاصغر، «سام»، لأخبره بأنني قد لا أستطيع أن أعود إلى المنزل في الوقت المناسب لذلك، قال لي لا بأس. ثم أضاف:«ولكن هل يمكن أن توقظني عندما تعود إلى المنزل يا والدي»؟.

وشرحت له أنني قد لا أعود إلا في ساعة مبكرة من الصباح وأنه يحتاج إلى النوم، فأجابني قائلا: «انني أنني لو أيقظتني . انني أريد فقط أن أعرف بأنك معنا في المنزل».

ان لدى أفضل وظيفة حصلت عليها حتى الآن، وربما قد لا أحصل على مثلها. فلن يكون هناك ما هو أعلى منها بالنسبة لي، ولست بمستطيع أن أحقق فيها ما يكفي. ولدى أيضا أفضل عائلة يمكنني أن أحصل عليها في حياتي، ولا أستطيع أن أستمتع بها بما يشبعني.

العثور على توازن أفضل؟ لقد كنت أخدع نفسي بالتفكير في أن ذلك أمر يمكن تحقيقه. أن التشبيه لا يصلح ،وعلى أن أختار.

ولقد أخبرت رئيسي بأنني سأترك الوظيفة وشرحت له السبب في ذلك.وقلت له أنني لا أعرف بالضبط ما سأفعله فيما بعد. وقد تفهمني: فلديه نفس المعضلة،وسيواجهها على الأقل طوال السنوات الأربع المقبلة».

هذه هي رسالة وزير العمل الأمريكي التي دبجها في مقاله البالغ التأثير، فهل يمكن للمواطن العربي أن يتساءل في نفسه،**كم من وزير في بلادنا يجرؤ على مثل هذا الخيار، فيترك أبهة الحكم والوزارة من أجل التفرغ لصحبة أسرته؟.**



القهر الطوعى.. كسياسة

فريدة النقاش

تطورت العلوم جميعا في اتجاهات شتى، ووصلت لنتائج لم تكن لتخطر على بال الباحثين قبل عشرات السنين، حتى أن بعض النقاد ينظرون لقصص الخيال العلمي كنبوءات مبكرة، واستشراف لآفاق تقدم كان القصص العلمي قد وعد بها الانسانية كلعبة من الاعيب الخيال في الماضي.

ورغم كل هذا التقدم فما زال علم النفس يتلكأ خلف العلوم الأخرى، وما زال الخفي من النفس الانسانية أكبر كثيرا من المكشوف، وقد برزت هذه الحقيقة للباحثين بعد أن خرج علم النفس من **الجيتو «الفرويدى»** ليرتبط أكثر فأكثر بالمجتمع، وتحتل مدرسة علم النفس الاجتماعي المكانة اللائقة بها، ويقدم لها باحثون من كل أرجاء العالم خبرات شعوب مختلفة، لتصبح نتائج الأبحاث التي يقوم بها الدارسون المنتمون إليها هي الأكثر نفوذا ومصداقية في ساحة العلم لا في ساحة الوعي الجماهيري ولها القول الفصل في هذا الميدان، إن جاز أن يكون هناك قول فصل في العلم، لان منطق العلم يجافي المطلقات والاحكام النهائية بحكم طبيعته.

نفس المرأة

وما تزال الدراسات في علم نفس المرأة تتلكأ خلف التقدم الكبير في علم النفس الاجتماعي. ولعلها سوف تشهد طفرة في السنوات القادمة، في ظل الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة على الصعيد العالمي. خاصة بعد أن توصل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة والذي انعقد في العاصمة الصينية «بيجين» في العام الماضي إلى خطة ومنهاج عمل من المفروض أن تلتزم بها. لا تحسب الحكومات التي شاركت في المؤتمر وهي غالبية حكومات العالم، وإنما أيضا عشرات الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي التزمت بالخطة والمنهاج، بل بذلت جهودا مضنية قبل انعقاد المؤتمر بما يزيد على عام كامل من أجل الإعداد له، وإثارة اهتمام الرأي العام بالأوضاع المتردية للنساء وحثه على التفكير في ضرورة تغييرها إلى الأفضل، بصرف النظر عن أن بعض صور التغيير في أوضاع النساء، وبالتالي في أوضاع الجماهير الكادحة عموما كانت تتجه إلى الأسوأ، خاصة في البلدان التي شهدت حروبا أهلية طاحنة، مثل **الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة وافغانستان.**

وقد أسفرت منظمة «**طالبان**» في افغانستان عن وجه رجعي معاد للمرأة، **يتحول من مقولات نظرية قالوا أنهم أتوا بها من الإسلام، إلى تطبيقات عملية تزداد بشاعتها سفورا كل يوم**، وبلغت ذروة غير مسبوقة بمنع النساء من التوجه إلى العمل أو الالتحاق بالدراسة ثم إخفائهن تماما خلف حجاب من نوع جديد.

نساء طالبان

ورب ضارة نافعة كما يقال، فبروز «**طالبان**» على هذا النحو يستفز الشعور الحضاري بل والانساني فضلا عن انه يقدم مادة غنية لموضوعات البحث الناقصة حول علم نفس المرأة، ويسلط الأضواء على ارتباطه الوثيق بالوضع التاريخي «الاجتماعي- الاقتصادي»، حيث **تنشأ الأفكار مهما كانت غرابتها وغربتها من أوضاع واقعية وتتطور وتتبلور بارتباطها الوثيق بهذه الأوضاع**، ولكنه ذلك النوع من الارتباط المعقد والمركب الذي تؤثر فيه عوامل شديدة التباين، حتى يصل الأمر إلى الحالة التي تبدو فيها الأفكار كأنها معلقة في الفراغ أو قادمة إلى هذا العالم الواقعي من مكان بعيد جدا عنه وتحظى الأفكار في هذه العملية الطويلة المدى بنوع من الاستقلال الذاتي حتى أن الباحثين في علم تاريخ الأفكار والذين يستخدمون المناهج الجزئية والاجرائية التي تستبعد ترابط كل الأشياء وتكاملها والعلاقات الوثيقة بينها يعاملون هذا التاريخ للافكار بدوره وكأنه مستقل استقلالا كاملا.

فكيف تكون بشاعة «**طالبان**» نافعة للدراسات الخاصة بالمرأة وهم ينكلون بها ويحتقرونها، لدرجة جعلت حكومة «**ايران**» التي كانت- باسم الشعارات الثورية الشيعية- قد الحقت بالنساء أضراراً بالغة سواء في ميدان التعليم أو العمل أو العلاقات الاسرية، جعلت هذه الحكومة تصف ما يفعله طالبان بالنساء بأنه موقف رجعي. لأن طالبان جسدت كل الافكار المعادية للمرأة في صورة واحدة مركزة.

وسوف تقودنا الاجابة عن هذا السؤال للكشف عن طبيعة ومنشأ الأفكار المعادية للمرأة والتي ارتبطت عبر التاريخ الإنساني بكل الديانات السماوية والأرضية على حد سواء، وطالما كانت هذه الديانات نفسها بموقفها من المرأة موضوعا لصراع ممتد بين القوى المحافظة اجتماعيا والقوى المستقبلية. **اذ استخدمت القوى المحافظة كل الوسائل لابقاء النساء في حالة من الدونية وإحكام السيطرة على عقولهن وأرواحهن وحتى اجسادهن،** التي جاء زمن من العصور الوسطى اعتبر جسد المرأة موطنا للشر، كل هذا لكي يقبلن بهذه الدونية، إما على أساس ديني أو على أساس ثقافي شامل لمعطيات الدين، وبعض النتائج الجزئية المبتورة للبحث العلمي في العصر الحديث والتي يجري تسويقها، حتى تقتنع النساء أنفسهن أن دونيتهن هي شئ مخلوق معهن طبقا للتفسير الرجعي وقد صدقت عليه كل الأديان، وهو ما تفعله «طالبان» العاجزة عن النهوض بالمجتمع الافغاني أو تحديثه غير القادرة على انشاء مدارس تسع الجميع صبيانا وبناتا، أو خلق فرص عمل تكفي الجميع رجالا ونساء.

أما القوى المستقبلية والتي تتطلع لترقية الانسان في كل الميادين وتمكينه من السيطرة على مصيره، وبناء حياة جديدة بانسانيته فانها تفسر الديانات تفسيرا مستنيرا، وترى ان **رسالتها جميعا هي في جوهرها رسالة لاسعاد البشر لا فرق بين ذكر وأنثى أو أسود وأبيض أو أصفر وأسمر فالله واحد والانسان واحد وتلك هي رسالة الاسلام الحقيقية التي جعلت منه الدين الوحيد الذي**

ما يزال ينتشر حتى الان.

ومع ذلك فلأن أي تفسير للدين رجعيا كان أو مستنيرا لا ينفصل بحال عن السياق التاريخي الاجتماعي- الاقتصادي، فان «طالبان» تقدم الآن هذا الوجه الرجعي المتوحش وتسميه دينا إسلاميا.

وقد نتجت الفروق بين البشر عبر صراع طويل خاضته البشرية على مر العصور.

ومنذ خروج الإنسان من حالته البدائية الأولى إلى أن نشأ **المجتمع الطبقي** الذي تحتكر فيه طبقة لنفسها الثروات الأساسية لمجتمع ما، وبالتالي **تهيمن على السلطة فيه بما فيها السلطة الثقافية وسلطة تفسير الدين**.. منذ ذلك الحين تراكمت طبقات الثقافة ومفرداتها التي تؤكد دونية المرأة وتبرر **هذه الدونية تبريرا دينيا حينا ، وبيولوجيا حينا آخر** ،وهي تطور أشكال التبرير حسب مقتضيات الحال وتغير الظروف وتقدم العلم..

اللعب الايديولوجي

وكما سبق القول فان بعض النتائج الجزئية للعلم يجري تسخيرها من قبل الطبقات المهيمنة من أجل الاستخدام الأيديولوجي. فقد أثبتت نتائج بحث اجتماعي جرى على مدى عشرين عاما في مصر **أن الفتيات يتفوقن في الدراسة على الأولاد في السنوات الأولى للتعليم ثم يبدأن في التراجع عن مستوى الأولاد مع سن المراهقة**. ورغم أن الدراسة التي اجراها **المركز القومي للبحوث الاجتماعية** في مصر تتوصل بعد ذلك إلى أن هذه الفروق التي تحدث في سنين المراهقة بين البنات والأولاد لصالح الأولاد **تنتج أساسا عن التنشئة الاجتماعية التي تحيط الفتاة بالمخاوف والشكوك وتعلمها الحذر وتلقنها أن جسدها هو شرفها تتخاف منه وعليه** وتنشغل به ، ذلك الجسد الذي يتعرض لتغيرات جذرية ترتبط ببداية الطمث. وقد قرنت الأساطير بل وبعض الديانات هذا الدم بالنجاسة والخطيئة. ومن هنا جاءت فكرة تغطية جسد المرأة التي وصلت لأقصى أشكال تطرفها لدى سلطة «طالبان» حين قررت إخفاء هذا الجسد تماما حتى لا يتدنس العالم، فأبعدت النساء عن الرجال في كل مكان وفرضت نوعا من النقاب الجديد الذي يغطي كل جسد المرأة، حتى عينيها وضعوا عليها شبكة لكي لا تبين.

بطبيعة الحال لم تتوقف ماكينة الدعاية المعادية للمرأة أمام النتيجة الأولى لبحث المركز القومي للبحوث في مصر والتي تقول بتفوق البنات ولكنها توقفت طويلا أمام النتيجة الثانية و اختزلتها في مقولة تخلف البنات عن الصبيان مستبعدة أسباب هذا التفوق الحقيقية لا المتعلقة أو الناشئة في المجتمع.

قهر الذات

ويؤدي الالحاح على دونية المرأة عن طريق وسائل الاعلام والثقافة والتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد إلى أخطر النتائج على الاطلاق : الا وهي إقرار المرأة ذاتها بدونيتها ويكون جسدها عورة، بكل ما يرتبط بهذا الاقرار من اعتراف بأن مصيرها كضحية هو الوضع الطبيعي الناتج عن دونيتها ،سواء كانت هذه الدونية مسببة دينيا أو بيولوجيا ،وتقوم المرأة في هذه الحالة بقهر ذاتها وهو ما أسميه **بالقهر الطوعي للنفس** ، لأنها تكون قد تشبعت بالثقافة المعادية لها والتي استخدمتها الطبقة المهيمنة استخداما بالغ الذكاء لكي توفر على نفسها أي مقاومة يمكن أن تبديها النساء للأوضاع الظالمة التي يعشن فيها. وهي أوضاع ظالمة لهن مرتين، مرة بحكم انتماء **الغالبية العظمى** منهن للجماهير الكادحة خاصة في المجتمعات الفقيرة ،ومرة أخرى بحكم كونهن نساء مثلهن مثل العبيد لابد أن يقبعن بحكم الثقافة في المكان الأدنى.

إن قمع الثقافة الطبقية للمرأة والذي تمارسه الأسرة بنفسها كخلية أولية ونيابة عن المجتمع كله، يتحول إلى مؤسسة غير مكلفة مؤسسة مجانية لا تحتاج للغازات المسيلة للدموع أو لاسلحة خفيفة أو ثقيلة من أي نوع.

دأبت جارة ذات صوت عال تسكن في عمارة مجاورة لسكني دأبت على المشاجرة مع إبنها الوحيد ،وفي ذروة كل اشتباك كانت تسبه سبا مقذعا بالنسبة لها حين تقول له بصوت يسمعه جيران الجيران:

«أنت مرة».

جارتي تعتبر جنسها سبة ونقيصة وهي بالتالي لا تثق في نفسها أو قدرتها. وكذلك غالبية النساء وبينهن متعلمات تعليما عاليا. ونحن نعرف من تجاربنا الحياتية الكثيرة ومن خبراتنا اليومية أن **محاصرة الطفلة والفتاة داخل الأسرة تتم عن طريق الأم أساسا** حتى قبل الاب، الذي يكون قد اطمأن نفسيا لمرجعية التربية التي تلقتها امرأته نفسها ولعله اختارها على أساسها حتى أنه يأتمنها بعد ذلك على تربية ابنته. وقد علمته الثقافة والتقاليد والعلاقات القائمة بين الناس كما علمت الأم أن شرف الأسرة مرهون بسلوك هذه الابنة الجنسي وبصورتها العامة أمام الناس ،وأن مثل هذا السلوك هو الذي يرفع قيمة الفتاة في سوق الزواج الذي لا تتحقق سعادتها أو استقرارها أو كينونتها ذاتها بدونه.**ولا يطمئن الرجل الأب على مصير ابنته الا إذا أودعها لدى رجل آخر يمارس وصايته الدائمة عليها بديلا عن الأب**.واذا كان حظ الفتاة تعيسا ولم تجد لها زوجا فان الاب غالبا ما يتنازل عن وصايته عليها اذا شاخ للابن الأكبر.

شبح فرويد

سوف يقول البعض إن ملامح هذه الصورة البائسة للمرأة التي تؤدي بها إلى قهر نفسها قد أخذت تتغير وتتعرض مع الزمن للتخلخل ،وهذا صحيح ،ولكن في زمن التراجع الذي نعيش فيه تستعيد الثقافة القديمة قوتها وتسترد ما كانت أزمنة التحرير والتقدم قد سلبته منها ،وتصبح وضعية المرأة هي المرآة الصادقة لهذا كله.

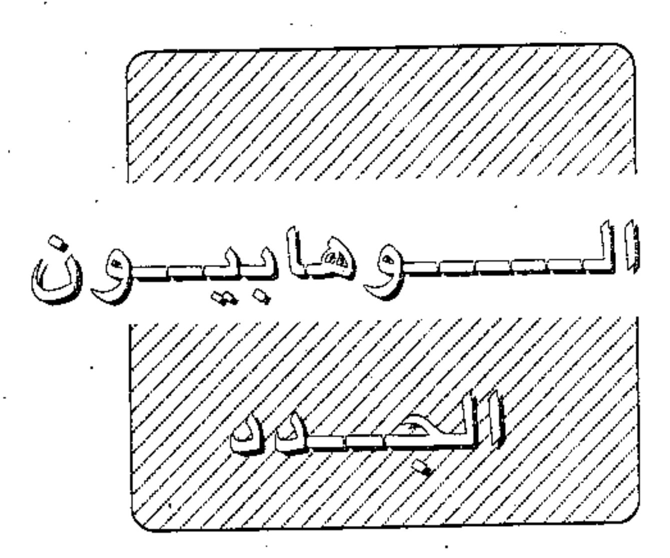
أما لماذا بقي علم النفس الاجتماعي متلكأ خلف العلوم الاجتماعية الأخرى خاصة في ميدان علم نفس المرأة فان لذلك أسبابا كثيرة متشابكة لعل ابرزها ذلك التأثير الهائل للمدرسة الفرويدية في التحليل النفسي والتي راكمت وروجت مجموعة من الإدعاءات ، حول المرأة، ورغم أن هذه الإدعاءات قد ثبت زيفها إلا أن هذا الاثبات لم يلق من الرواج والدعاية ما لقيته وما زالت تلقاه مدرسة التحليل النفسي الفرويدية.

كذلك كان غالبية العلماء، حتى وقت قريب هم من الرجال المستمتعين بالتميزات المرتبطة بالثقافة الذكورية الطبقية، والذين عالجوا دونية المرأة باعتبارها شيئا بديهيا مخلوقا معها، أي أن مؤسسة العلم لم تتخلص من طابعها الذكوري إلا بعد أن استطاعت عدة أجيال من النساء- المحظوظات طبعا- أن يحصلن على تعليم عال وينخرطن في سلك العلماء ويضعن كل ما قيل انه بديهي عن «*طبيعة*» المرأة موضع التساؤل وقد شاركهن في هذا التساؤل رجال نزيهون لهم عقل نقدي ووعي راق.

والأهم من هذا كله أن **مؤسسة العلم التقليدية كانت وما تزال في الغالب الأعم خاضعة لهيمنة الطبقات الاستغلالية** ، التي رأت في كل العصور منذ عصر العبودية حتى عصر الرأسمالية أن قهر جماعة أو فئة من الناس لنفسها هو أسهل الطرق لقيادة هذه الجماعة أو الفئة قيادة سلسلة دون توترات أو انفجارات أو متاعب ، ولذلك يقول التجار أن إقناع النساء بالشراء أسهل، ويعول منتجو الدراما التلفزيونية الهابطة على النساء كجمهور مضمون.

وحتى تتوصل جماهير النساء إلى هذه الحقيقة لابد أن يتسلحن بالوعي النقدي باعتباره أول الطريق للخلاص من القهر الطوعي.

د. سمير حنا صادق



تعلمت الكثير خلال السنين الطويلة.

تعلمت أن أرى صورة رئيس وزراء الدولة التى ينفصلها عنا. كما زعم السادات، حاجز نفسى(؟!)، وأن أسمع صوته وهو يعبر عن عنصريته البغيضة الحقيرة، دون أن أخلع حذائى لأحطم شاشات التلفزيون أو على الأقل أبصق عليها.

تعلمت- بعد أن أرتفع ضغطى- أن أقرأ عناوين الصحيفة اليومية يوم الاثنين، ثم ألم أطرافها بحذر حتى لا يقع ما تحتويه من البذاءات والقاذورات حتى لا ألوث أرض المنزل، ثم ألقى بها فى سلة القمامة.

وتعلمت أن أسمع التصريحات عن الفقر بأن «كل بلاد العالم فيها فقر» ، وعن الفساد بأن «كل بلاد العالم فيها فساد» ،وعن البطالة بأن «كل بلاد العالم فيها بطالة»، وعن الارهاب بأن «كل بلاد العام فيها إرهاب»، إلى آخر هذا المسلسل بعنوان «كل بلاد العالم» الذى يطرد عادة تصريحات عن «مرحلة الانطلاق» التى نبدأها كل عام من أكثر من ربع قرن ، ثم نتلوها بتصريحات عن اهدافنا في عام ٢٠١٠ انشاء الله. وتعلمت أن أسمع كل هذه التصريحات وعلى وجهى ابتسامة هادئة صابرة.

تعلمت كل هذا...

ولكن حكمة واحدة لم أتعلمها: تقول الحكمة «اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب».

كنا فى منزلى، مجموعة من الشعراء والادباء والمثقفين والعلماء المشغلين بهموم وطنهم وعالمهم. ودار الكلام عموما عن العلوم ثم عن الفنون، وجاء ذكر محمد عبد الوهاب وطمعت فى أن أدلى بدلوى فى هذا الجمع الراقى، وأفلت منى لسانى وغابت عنى الحكمة، وأبديت شيئا من التحفظ. وقامت الدنيا ولم تقعد: «ده أعظم موسيقار» (؟!) . ده «اللى علمنا نسمع الموسيقى الرفيعة»(؟) «مافيش مثيل له» (؟) «لن يتكرر» (؟) .وتطورت المقولات إلى شخصى الضعيف مع التلميح احيانا ثم التصريح بأنى ادعى العلم بما لا علم لى به وأننى اصطنع مقدرة للنقد فيما لاحق لى فى اصطناعه. وحاولت خلال هذه الهوجه بلا جدوى أن أذكرهم بما نقوله دائما عن الرأى الآخر وحرية التعبير والتعددية والنسبية. وبلغنا قمة الهوجة بأن وقف بغضب احد أحبهم إلى قلبى وقال «أنا لن أدخل بيتك بعد اليوم ما لم يكن فيه تسجيل لعبد الوهاب بل سأنصرف الآن». ووجدت لحسن حظى اسطوانتين لعبد الوهاب (خايف أقول اللي في قلبى وكلنا نحب القمر) . وانتهت ليلة «الوهابيين الجدد» على خير.

واكتشفت بعد ذلك مدي انتشار هذه الظاهرة ، ظاهرة «الوهابيين الجدد» ومنعت نفسى عن الكلام لمدة سنتين منتظرا ان تتضح الامور وأن نسمع نقدا موضوعيا سليما في هذه القضية .ولكن يبدو أن المتخصصين قد نأوا بأنفسهم عن حرارة الحوار مع هؤلاء الوهابيين الجدد.

بداية، أنا شخصيا ، أحب الكثير من أغاني عبد الوهاب، فهى تمثل بالنسبة لي ذكريات أيام حياتي، ولا زلت حتى الآن لا أستطيع، رغم احتجاج الأسرة ، أن أمنع نفسى من إعادة مشاهدة أفلامه وهو يمثل فيها بطربوشه المائل وجاكتته البيضاء (الشارك سكين) وتمثيله الشنيع وضحكته الطريفة المميزة«ها.. ها.. ها.. ها.. »وليس هناك من جيلى من لا يحب أن يرى الوردة البيضاء.. دموع الحب.. يحيا الحب.. رصاصة فى القلب.

ولكنى أحب عبد الوهاب بنصف مخى الايمن فقط. والحب يختلف عن التقييم الموضوعى ، بل كثيرا ما يصبح الحب عبئا على التقييم.

نعلم من دراسات المخ البشرى اننا نسمع الموسيقى، ونرى الفنون التشكيلية، ونقرأ الشعر والأدب، باختلاف بين وظائف شقى القشرة المخية: فالشق الايمن يتقبل الفنون على علاتها دون نظرة نقدية ويربطها بعوامل غير واضحة: ذكريات، ارتباطات الخ. أما الشق الايسر فهو المختص بالتحليل والتركيب والدراسة. وينطبق هذا الكلام على كل إنسان ايمن وينعكس اذا كان المتقبل للفن أعسر. والنصف الايسر في المخ يتحكم في النصف الايمن في الجسم ،وبه ايضا فى الانسان الايمن

مركز الكلام: فاذا أصيب مريض بجلطة فيه فقد المقدرة على الكلام.

ويصل بين نصفي المخ جسر يدعى «الجسم الصلب» Corpus Callosum وقد تعلم علماء المخ الكثير عن هذا التخصص الوظيفي بين شقي المخ بفضل وجود حالات معينة يصاب بها هذا «الجسر» بحادث أو بزال لسبب ما.

لهذه الأسباب فان «حب» عبد الوهاب لا يبرر الموقف النقدي له. فاذا كان إكرام الميت دفنه، فان إكرام الفنان الميت نقده، والاكتفاء بالزعم كما حدث في بريد قراء جريدة يومية بأن عبد الوهاب «أعظم موسيقار انتجته البشرية» أو «بأنه فلتة ولن يتكرر»، أو «بأنه علمنا سماع الموسيقى الراقية»، لا يمثل نقدا عقلانيا أفرزه الجانب الأيسر من المخ.

وقد امتنع كما قلت علماء الموسيقى، وللموسيقى علماء متخصصون، عن تقييم عبد الوهاب حقنا للدماء واجتنابا لوجع الدماغ. ولكن، لابد أن يعاد فتح الملف حتى تسير فنوننا في طريق قويم تجمعنا فيه ونلتف حولها ونسير معا إلى الارتقاء بوجداناتنا. وإلى أن يتكرم السادة النقاد بالكلام المفيد الذي يلعب فيه النصف الايسر من المخ دوراً رئيسياً، فانني ارجو السماح لمستمع من عامة الشعب ببعض الملحوظات.

هل حقيقة أن عبد الوهاب «اعظم موسيقار في العالم»؟ هل حقيقة أن عبد الوهاب حتى مجرد «موسيقار»؟ اذا تغاضينا عن حقيقة أن عبد الوهاب لم يؤلف قطعا موسيقية ذات قيمة بل كان اغلب الوقت ملحنا ومؤديا للاغاني. فانه، رغم جمال بعض ما نجده في الفترة الأولى من حياته، لم يكن، فيما يبدو، يعلم الكثير عن الأسس النظرية لعلم الموسيقى، الا فيما يتعلق بالمقامات الشرقية التي كان يفوقه طبعا في تفهمها والابداع فيها العديد من معاصريه (القصبجي، السنباطي، زكريا أحمد). أما عند خروجه عن هذه القوالب إلى ما ادخله على أغانيه من الحان غربية، فانه كان يلجأ، كما يعرف الجميع، إلى غيره ممن درسوا اصول الموسيقى امثال اندريه رايدر وغيره وغيره لوضع ما يريده في القوالب الصحيحة من توزيع وهارموني وكانتربوينت.. بل لكتابة النوتة ولادخال ما يريد من الآلات البراقة (الاكورديون، والجيتار، والاورج الخ) إلى موسيقاه.

وفي الحقيقة فان استعانة عبد الوهاب بغيره في تلحين اغانيه كان ظاهرة تستحق الدراسة. فعلاوة عن استعانته بالمتخصصين وعلاوة على استعماله للعديد من الحان معاصريه من المصريين، فقد سمح لنفسه «باستعارة» العديد من الألحان العالمية ولصقها وسط المقامات الشرقية التي كان يفهمها. والقائمة طويلة وما خفي كان أعظم:

- فمقدمة «حياتي أنت ما ليش غيرك» منتزعة بالنص من إحدى الرابسوديات المجرية لليست.

-كان عهدي عهدك في الهوى منتزعة من اوبرا عايدة لفردي.

-الندى ينزل على جفن الحبيب موجودة في قصص هوفمان لاوفنباخ.

والكثير من أغانيه الراقصة السعيدة: «يا دنيا يا غرامي»، «بلاش تبوسني في عينيا» الخ مقتبسة من رقصات فولكورية روسية. ولعل اللحن الذي فتح شهية عبد الوهاب إلى هذه العملية هو لحن «هيلا هوب هيلا» المأخوذ من أغنية «مراكبية الفولجا» الروسية.

وقد أدى هذا «الخلط» الذي ابتكره عبد الوهاب إلى فساد حاسة التذوق الموسيقى عند جانب كبير من المصريين، فقد فقد هؤلاء المقدرة على تذوق موسيقى أبو بكر خيرت، وعزيز الشوان، وجمال عبد الرحيم، ومن تلاهم من جيل الشباب العمالقة أمثال منى غنيم، وراجح ساسي داوود وشريف محي حسين.

ومحمد عبد الوهاب مسئول أيضا عن كلمات الاغاني السخيفة التي انتشرت في عهده، ولولا عبد الحليم حافظ لما سمعنا كلمات صلاح جاهين والابنودي وغيرهما من المؤلفين الرائعين، بل قد يمثل انتشار اغاني «المعلم بيرة» لاحمد عدوية ثورة على الكلمات الركيكة التي كان يشتريها عبد الوهاب لاغلب أغانيه لرخص ثمنها.

وفي الحقيقة فان هذا الجانب من أعمال عبد الوهاب الفنية يلفت النظر إلى صفة واضحة في شخصيته. وأنا أعلم اعتراض البعض على مناقشة الميول والخواص والحياة الشخصية للفنانين. ولكن هناك خواص شخصية- شخصية مثل العلاقات النسائية الخ وهذه لن نقترب منها وهناك خواص شخصية -عامة مثل المواقف السياسية والاجتماعية والموقف من المجتمع. وهذه الجوانب في حياة أي فنان تمثل جزءا هاما من أوجه الدراسة النقدية له، فلا زال الشعراء يذكرون لازرا باوند Ezra Pound اذاعاته في راديو ايطاليا الفاشية، ولا زال الموسيقيون يذكرون للمايسترو فون كارايان- Von Karajan تخاذله عن ادانة النازية في ألمانيا.

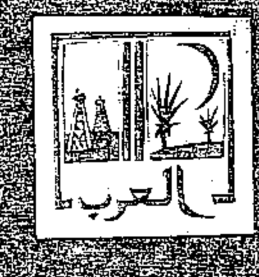
وحياة عبد الوهاب الشخصية العامة كانت بكافة المقاييس غير مثالية: ولعل الصفة الواضحة فيها هي الأنانية المطلقة: وهي خاصية تختفي عادة عند الفنانين الحقيقيين.

فعلاوة على اهتمامه المبالغ فيه بذاته (صحته وراحته ورخائه الخ)، فقد كان على قدر معلوماتي- وارجو أن أكون مخطئا- لا يهتم حتى بابنائه. أما معاملاته مع غيره من الفنانين فأقل ما توصف به هي المكيافيلية الشديدة القسوة. وقد أدى تربعه على عرش الغناء لفترة طويلة إلى احتكار ميادين الاداء الغنائي واختفاء أسماء مثل كارم محمود وعبد الغني السيد ومحمد قنديل ومحمد فوزي، ولولا ذكاء عبد الحليم حافظ لناله ما نال هؤلاء. بل إن جيلنا قد عاش فترة طويلة دون أن يسمع عن سيد درويش.

وبينما تحتفظ انجلترا حتى الآن في ريبرتوارها باوبريتات جلبرت وسوليفان (١٨٨٠- ١٩١٠) وتقدمها مئات المرات في كافة الأماكن والمدارس والمجتمعات كل عام،وهي لا تقل سطحية ولا تزيد جمالا وصرحا عن اوبريتات سيد درويش، فاننا دفنا هذه الاوبريتات ذات الالحان الجميلة والكلمات الرائعة (بيرم التونسي وبديع خيري) في مقبرة عرش محمد عبد الوهاب .وليت عبد الوهاب امتعنا بملء هذا الفراغ، ولكنه لضعف صوته، امتنع عن التأليف الأوبرالي -أحد اهم أشكال الموسيقى- ليترك فراغا في الموسيقى العربية إلى أن ملأت الرحبانية هذا الفراغ بروائعهم الجميلة: «المحطة» و«ميس الريم» وبياع الخواتم «ولولو» الخ.

لم يكن عبد الوهاب في مقدرة عبد الحليم حافظ ولم يكن له صوت محمد قنديل، لم يكن عبد الوهاب في مستوى الطويل، أو الموجي، أو سيد درويش في التلحين. لم يكن لعبد الوهاب خفة دم محمد فوزي في التمثيل، صحيح أنه كان له باع في كل هذه المجالات ولكنه- قبل هذا كله- كان تاجرا متفوقا.

وأنا أعلم ما سيثيره على هذا الحديث من غضب الوهابيين الجدد، ولكن لعل هذا الكلام البسيط يفتح الباب لنقد علمي موضوعي لعبد الوهاب حتى ننقذ أنفسنا من الهوة التي سقطت فيها موسيقانا وأغانينا.



إسرائيل ١٩٩٧

إلى الأمام .. أم إلى الوراء؟

الانقلاب السياسي الذي حصل في السنة المنصرمة ، سيترك أثره بالطبع ، على السنة القادمة . لكن الحكومة الجديدة في إسرائيل لاتبدو واضحة في سياستها . بل تشغل حاليا في رصد ردود الفعل على سياستها المبهمة . والرد على الرد . من دون مبادرات . وقد تكون بذلك الحكومة صاحبة الرقم القياسي في الحكومات التي تبني سياستها على ردود فعل الآخرين . فهل تأتيها النجدة من الخارج أم أنها تقصر عمرها؟!



نتانياهو

شيمون بيريز

إن أهم حدث ميز العام المنصرم ١٩٩٦ في إسرائيل . هو الانقلاب السياسي الذي حصل بسقوط حزب العمل عن الحكم وقدوم الليكود . وها هي ست سبعة أشهر كاملة على هذا الحدث . ومازال الشغل الشاغل للمحللين والمعلقين المتغربين . وبسببه أصبح ما يدور على الحلبة السياسية الإسرائيلية بمثابة مركز استقطاب واهتمام في العالم عموما وفي عالمنا العربي خصوصا . لدى السياسيين وكذلك لدى الباحثين والإعلاميين . وليس صدفة . فبكل عاقل يعرف . أن الحكومة الإسرائيلية قادرة على إشعال حريق أو إطفائه . ليس في المنطقة فحسب . بل في العالم . فإذا تدهورت الأوضاع في منطقتنا إلى انفجار دموي . مثلا . حتى لو كان محدودا مثل الصدامات الدموية التي حصلت في سبتمبر / أيلول الماضي (إثر فتح النفق تحت أسوار القدس العربية) . فإن آثارها قد تصل إلى واشنطن ولندن . وإلى باريس وبرلين . وسنفسر ذلك لاحقا.

عندما فاز نتنياهو بالحكم . جاء فوزه بمثابة صدمة كبرى في إسرائيل والعالم العربي والعالم الغربي . ولم يخف معظم السياسيين . في كل مكان . امتعاضهم وقلقهم . وبدأ يطلق تصريحات النصر . في إسرائيل . وكأنه يفتتح المعركة الانتخابية من جديد . وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية . في زيارة " التتويج " التقليدية التي يقوم بها كل رئيس حكومة إسرائيلي جديد منذ الستينات . ومن هناك هاجم الدول العربية ذات النظم غير الديمقراطية . ووجه تهديدات مبطنة للإدارة الأمريكية . باعتبار أن اليهود الأمريكيين نفوذا واسعا في الولايات المتحدة (ونذكر هنا ، على سبيل المثال . فإن ٦١٪ من ميزانية المعركة الانتخابية للرئيس كلينتون قام بتمويلها يهود) .

وهكذا . بدأ يحرق سلسلة من الجسور التي بنيت بمشقة في العهد السابق . وخدش حتى العلاقات مع واشنطن.

لماذا . خرج العالم العربي بهجوم كاسح عليه . كان لمصر الدور الرائد فيه . وراح العالم يطلق إشارات التحذير والوعيد . فراح

رسالة حيفا

نظير مجلي

نتانياهو ينتظر الفرج في العام القادم على يد خصمه بيريز!

يتراجع خطوة . ويتقدم خطوتين فى نفس النهج . لدرجة أن أولئك المحللين الواقعيين ، الذين دعوا للتروى والانتظار فرصة .. شهرين - ثلاثة حتى يدرس الوضع ويجرب ويتعلم . حتى أولئك - ونحن بينهم - أصابهم الكلل والملل وخرجوا بنفس الاستنتاجات التى كان قد خرج بها الناس الذين حكموا عليه من دون أن يجربوه وخير دليل على ذلك كان مؤتمر القمة العربى فى القاهرة . الذى قرر اعطاء نتنياهو فرصة . ويجد هؤلاء القادة أنفسهم ، اليوم ، مضطرين إلى مهاجمته والرد على أسلوبه وسياسته بالإجراءات العقابية مثل تجميد العلاقات أو التراجع عنها (تونس وسلطنة عمان وقطر والمغرب) وبالعزلة السياسية (مصر والأردن).

والأمر نفسه ينطبق على أوروبا ، حيث تتعرض سياسة حكومة إسرائيل للنقد اللاذع . وحتى الإدارة الأمريكية ، المتحيزة بلا حدود لإسرائيل ، تجد نفسها مضطرة إلى" الدفاع عن كرامة رئيسها " بعد أن قام مستشار نتنياهو بسار إيلان بانتقاده.

وقد خرج ثلث أعضاء الكنيست الإسرائيلى (٤٠ عضوا من مجموع ١٢٠) باتهام واضح لنتنياهو بأنه لايصلح لمنصب رئيس للحكومة . وقدموا رسالة إلى رئيس الكنيست يطلبون فيها عزله . مع أنهم يعرفون أن مثل هذا الأمر مستحيل (حسب القانون ، يحتاجون إلى ٨٠ عضو كنيست يؤيدون عزله . وهذا غير متوفر . إذ أن الائتلاف يضم ٦٦ نائبا).

وهكذا يلخصون موقفهم منه:

" لقد أثبت رئيس الحكومة ، خلال الفترة القصيرة التى يشغل بها منصبه ، أنه لايلائم المنصب الرفيع فى رئاسة الحكومة . عدم الملاءمة هذا يتميز بما يلى:

*** أولا : انعدام المسؤولية**

رئيس الحكومة يتصرف بانعدام مسؤولية متطرف ، إذ أنه يرفض قبول تقديرات الأذرع الأمنية ، ويخشى من الفشل يوتر الحدود بين إسرائيل وجاراتها . ولايلتزم بالاتفاقات والتعهدات التى قطعها على نفسه مع قادة المنطقة والعالم.

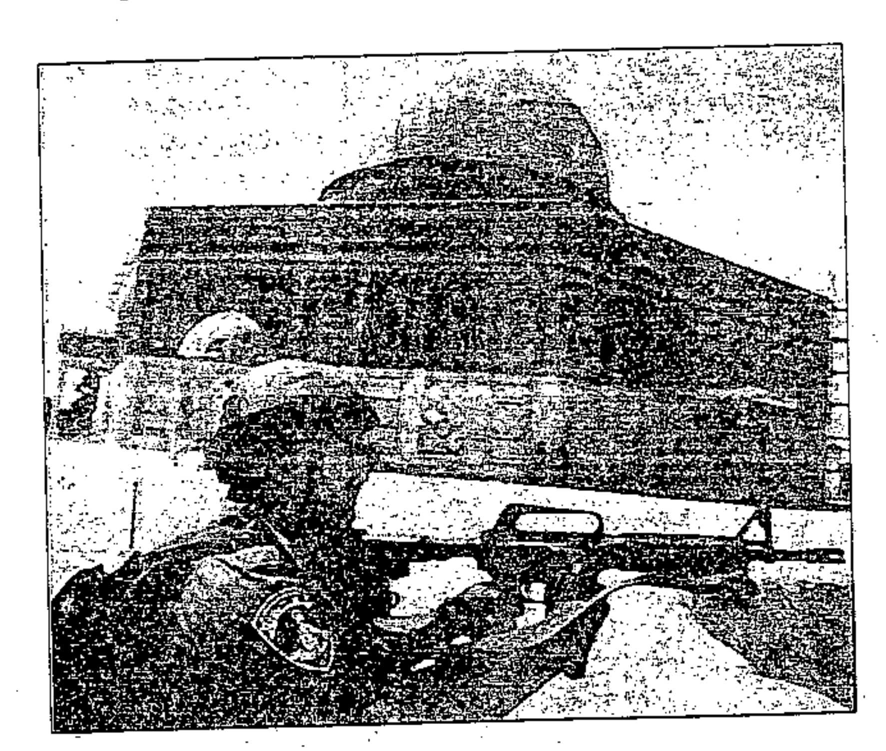
*** ثانيا: الاستهتار بسلطة القانون**

رئيس الحكومة ، من خلال موقعه كرئيس للسلطة التنفيذية ، يستهتر بسلطة القانون ، يشجع التدخل الخارجى ، والضغط السياسى على السلطة القضائية ولايستنكر الهجمات المنفلتة على قضاة المحكمة العليا .

*** ثالثا : اهمال يصل إلى حد الجريمة يدهور إسرائيل إلى وضع قاس**

رئيس الحكومة يمس بالأذرع الأمنية ولايقبل التقديرات حول الأوضاع الاستخباراتية المقدمة اليه ويشجع خرق اتفاقات أوسلو بأيدى المستوطنين ويهدد بتغيير الاتفاقات السياسية الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من جانب واحد.

*** رابعا : مساس خطير فى علاقات إسرائيل الخارجية**



رئيس الحكومة يمس فى العلاقات الخاصة والحساسة بين إسرائيل وحليفاتها وبين إسرائيل وأوروبا وبين إسرائيل والدول العربية . أن نتنياهو يمس بعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة ، بواسطة تشجيعه الاستيطان فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة . وقد تسبب فى انخفاض مكانة إسرائيل فى الخظيرة الأوروبية والعلاقات بين إسرائيل ومصر على حافة الانفجار ، ومصر تهدد بسحب سفيرها من تل أبيب والدول العربية الأخرى قررت تجميد استمرار العلاقات مع إسرائيل وبعضها تفكر حتى فى إغلاق مكاتب المصالح المشتركة فى البلاد.

*** خامسا: المساس بالديمقراطية فى دولة إسرائيل**

نتنياهو يقدم الدعم لزيادة النشاطات التى تزعزع الديمقراطية فى إسرائيل . ويواصل التحريض على شخصيات جماهيرية من الخصوم لدرجة هدر دمائهم ، بذريعة كاذبة عن اقامة علاقات مع العدو ويسكت ، سكوت الموافقة ، على الهجوم السياسى الذى يقوم به شركاؤه فى الائتلاف على المحكمة العليا وعلى المستشار القضائى للحكومة وعلى سلطة القانون.

*** سادسا : الفشل فى إدارة شئون الدولة عموما والحكومة خصوصا**

لقد فشل نتنياهو فى منصبه وفى ممارساته وبدا الفشل ، أيضا ، فى غياب سياسة واضحة فى كل مايتعلق بادارة شئون الدولة عموما والحكومة خصوصا.

لاتوجد لدى نتنياهو سياسة اقتصادية . ميزانية الدولة المطروحة أمام الكنيست تدل على غياب السياسة والحكمة والاحساس . سلم أفضليات الحكومة ورئيسها ينضح بالغبن ويعمق الفوارق بين الأغنياء والفقراء . رئيس الحكومة فى العامود الفقرى للمجتمع الإسرائيلى : الأزواج الشابة ، الجنود المسرحون ، القادمون الجدد ، سكان بلدات التطوير وأحياء الفقر . أن من شأن الحكومة ، برئاسة نتنياهو ، أن تقود إلى حرب أهلية ، على خلفية اجتماعية - ثقافية ، فى المجتمع الإسرائيلى.

لقد فشل نتنياهو فى إدارة الشئون السياسية لدولة إسرائيل . لا تقدم فى عملية السلام وهناك خطر فى أن تنفجر أحداث دامية فى المناطق وداخل حدود الدولة.

إن حكومة إسرائيل برئاسة نتنياهو

مشلولة . الوزراء عبروا عن عدم ثقتهم بميزانية الدولة . معظم الوزراء ليسوا على اطلاع بشأن القضايا الأمنية والسياسية . بل أنها تعمل بالطريقة الارتجالية التي تميز رئيس الحكومة".

أربعون عضو كنيست من جميع أحزاب المعارضة وقعوا على هذه الرسالة . في مقدمتهم شمعون بيرس ، رئيس الحكومة السابق . وكل وزرائه وأعضاء الكنيست العرب . ويؤيدهم في هذا الموقف ١٢ عضو كنيست آخر . لا بل أن العديد من الفقرات التي وردت في هذه الرسالة . كانت قد أسمعت من قادة في حزب الليكود نفسه وغيره من أحزاب الائتلاف . وتكتب في الصحافة من كبار المحللين والمعلقين السياسيين . وتطرح في وسائل الإعلام ، بلسان عدد من كبار قادة الجيش والمخابرات.

ومع ذلك ، فإن نتنياهو ماض في طريقه " بثقة" غير عادية في النفس . والسؤال هو: إلى أين؟

الجواب عن هذا السؤال ، لايتعلق بنتنياهو . وقد يبدو هذا القول غريبا . لكنه حقيقي . فخلال الأشهر السبعة الماضية . أثبت السيد نتنياهو أن السياسة التي يتبعها هي فن اللا-سياسة.

قبل حوالي أربعة أشهر ، التقيناه خلال عودته بالطائرة من زيارته الثانية للولايات المتحدة ،ووجهنا إليه السؤال التالي ، بكل جدية (" الاتحاد" - ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦):

* سؤال : هل يوجد لديك ، في قناعاتك الداخلية وبينك وبين نفسك تصورات للحل النهائي للنزاع الإسرائيلي - العربي .. على كل الأصعدة وفي كل المجالات ؟

- جواب نتنياهو: يوجد عندي تصور عام للحل النهائي بالتأكيد.

* سؤال : ماهو؟

- جواب نتنياهو : لاتتوقع مني أن أطرحه الآن .. إنني أحتفظ للمفاوضات . وعندي ثقة وقناعة بأن نتوصل إلى حل وليس مسيرة سلام بل عملية سلم حقيقية ومتكاملة .

- سؤال : أليس هذا كلاما في كلام؟

- جواب نتنياهو: بالعكس . أنني عندما أتحدث عن عملية سلام وليس مسيرة سلام ، أقصد بالضبط أن لاتكون المفاوضات مجرد كلام في كلام.. أنا معني بالسلام الحقيقي خير حيوي لنا جميعا . أريد سلاما ثابتا يؤدي إلى الاستقرار في المنطقة عموما وعلاقات سلام مع سورية وسائر الدول العربية وعلاقات حسن جوار وشراكة حقيقية مع الفلسطينيين.

* سؤال: أنت تعرف مواقف الدول العربية ، وتعرف أن الثقة مفقودة حتى الآن تجاه السلام الذي تريده أنت . إذن دعنا نستمع إلى رأي صريح . هل الحل السلمي النهائي الذي تتصوره ، يبدو لك واقعيا بالنسبة للمطالب العربية ! هل سيقبل به العرب؟

- جواب نتنياهو : إنني واثق من أننا بالنوايا الطيبة سنتوصل إلى سلام . إنني أحلم بهذا السلام . ومن حق الإنسان أن يحلم . وأطرح التفاوض على العالم العربي ليكون بالسلام بالاتفاق المشترك ، قد يكون ماأطرحه غير واقعي بالنسبة للمطالب العربية حاليا لكن هذا ليس مهما . وأنا ، على عكس رؤساء حكومات إسرائيل السابقين ، لاأنظر للموقف الأولي الذي يطرحه نظراؤنا العرب كموقف نهائي .

* سؤال : سيتنازلون ، حسب رأيك؟

- جواب نتنياهو: إذا اقتنعوا بضرورة التنازل فسيتنازلون .

* سؤال : وأنت ، ألا تتنازل عن شيء من مواقفك ؟

- جواب نتنياهو : لقد تحدثت عن مفاوضات . وكلمة مفاوضات باللغة العبرية تعني أمن وعطاء وليس عطاء وعطاء . وقد قلت لجميع الزعماء العرب الذين التقيتهم : إن ماأطلبه هو مفاوضات حقيقية . تماما كما يجري الزعماء العرب مفاوضات أخذ وعطاء فيما بينهم . عندما تنشأ قضية ما في العالم العربي . وقد ضحكوا ووافقوا معي.

.. وكذا يقول إن عنده سياسة لكنه لايفصح عنها وعندما تناقشه يعود إلى " المفاوضات" العبرية . فإن أردنا نموذجا منها ، نجده في المفاوضات مع الفلسطينيين تحت الاتفاقات الموقعة . والتي لاتحتاج إلى مفاوضات ، تجري مفاوضات طويلة ، شبرا بعد شبر ، لتطبيقها . ولاتنتهي بعد.

حتى أقرب المقربين منه ، لايعرفون هذه السياسة .

ووزراؤه أنفسهم ، يشكون منه . ويصرحون بذلك في الصحف . ولانقصد فقط خصومه الجدد ، أمثال شارون وبيغن ، بل حتى وزيرة مثل ليمور ليفنات . التي قادت حملته الانتخابية الإعلامية ، تشكو.

أحد كبار مسئولي الأمن في أرقى سلم قيادي قال ، حسب صحيفة " يديعوت أحرونوت" (١٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦) :" لاتوجد عنده سياسة . وإن كانت موجودة فنحن لانعرفها - يقصد قيادة الجيش والمخابرات - إنني أخشى أن يؤدي غياب السياسة الواضحة إلى حرب زائدة غير ضرورية مع العرب ".

وهذا كله ، اضافة إلى جيش الغاضبين عليه من القيادات الوسطى في الليكود ، أولئك الذين كانوا موعودين بمناصب في الوزارات والدوائر الحكومية ، فخاب أملهم . لأن نتنياهو أعطى الوزارات الدسمة ، من حيث المناصب ، لحلفائه من الأحزاب الأخرى: وزارة الداخلية ، وزارة الأمن الداخلي ، وزارة الأديان ، وزارة الشئون الاجتماعية ، وزارة التجارة والصناعة ، وزارة الزراعة ، وزارة الخارجية ، وزارة الإسكان ، وزارة المواصلات وهكذا ..

لقد خلق نتنياهو ، بسياسة اللاسياسة هذه ، جيوشا من الخصوم والأعداء . وتسبب في توتير الأجواء .. في البلاد ومع الجيران وحتى الأصدقاء والحلفاء والنظراء ويواصل طريقه.

والسؤال هو: كيف يدخل العام ١٩٩٧؟ بمواصلة هذا النهج؟! ولماذا؟! أهو نوع من قلة التجربة (نتنياهو لم يشغل منصب وزير في حياته ، ووصل مباشرة إلى كرسي رئيس الوزراء) أم هو نوع من ركوب الرأس؟!

للاجابة الموضوعية نقول: الأمران معا . فهو فعلا قليل وحتى عديم التجربة في القيادة ذات الموقع الأول . ولذلك فإن مشاكله لاتقتصر على الخصوم والأعداء ، بل على أقرب الأصدقاء والحلفاء . لكن هناك أيضا مشكلة " ركوب الرأس" فالسيد نتنياهو جاء إلى الحكم بسياسة غير واقعية ، وفي ظروف غير طبيعية . لقد اعتمد سياسة انتخابية ديماغوغية. ومن اليوم الأول لجلوسه في سدة الحكم بدأ يصطدم بواقع يرفضها.

- هاجم حزب العمل على سياسته " سلام بلا أمن" ، فجاء وإذا به يعطي " السلام بلا أمن" (الصدامات الدموية في الأراضي الفلسطينية ، استمرار العمليات والمعارك في جنوب لبنان ومؤخرا في رام الله ..)

- هاجم بيرس لأنه صافح عرفات ، وهو صافح عرفات بكلتا يديه .

- قال إن اتفاقات أوسلو غير واقعية ، ثم وجد نفسه يتعهد بتطبيقها كاملة " مع تعديلات أمنية فقط" .. وبالطبع لم يطبقها.

- أعلن أن سياسته الاقتصادية تجلب الازدهار . ومنذ مجيئه إلى الحكم بدأ ركود اقتصادي وحدث هبوط كبير في السياحة وزاد العجز في الميزان التجاري ليصل إلى مليار دولار ..

والأمثلة كثيرة . إنه لايستطيع أن يطبق أيا من شعاراته الانتخابية . وكل مايفعله هو محاولة تأخير تطبيق ما كانت الحكومة

السابقة تريد تطبيقه وماجيا عليه . وهذا يخلق له المشاكل في كل مكان ومع كل الأطراف وفي كل المجالات .

فأصبح بلا سياسة . بل حتى رقت قياسيا بين رؤساء حكومات الدول في هذه السياسة . ينتظر ردود الفعل ليرد عليها . ولايبادر لأي شيء.

وفي هذه الأوضاع ينتظر نتنياهو الفرج من الخارج ، أي من خارج حكومته . ينتظر مثلا أن يتراجع العرب . أو أن يقدم له الأمريكان غطاء كاملا . أو أن يعطي الأوروبيون موقفا "متوازنا" يعطيه متنفسا .

والفرج الأكبر الذي ينتظره ، هو من .. خصومه بالذات من حزب العمل . ينتظر أن ينضم اليه حزب العمل . في الائتلاف الحكومي . ليس الآن بالضبط بل بعد فترة .. بعد انجاز اتفاق حول الخليل . حتى يقيم جبهة إسرائيلية واسعة في مواجهة العالم . وقد يأتيه الفرج فعلا من هذه الناحية . لأن زعيم حزب العمل ، شمعون بيرس ، يستميت في الوصول إلى كرسي في الوزارة . وبيرس يزعم بأن دخوله الحكومة سينقذ عملية السلام ، لكن عددا كبيرا من أبرز قادة حزب العمل مثل أهود براك وعوزي برعام وحجاي صروم ، يعتقدون بأن ما يبحث عنه بيرس هو انقاذ نفسه . فهو إذا دخل الحكومة قبل سبتمبر / أيلول القادم . سيضمن البقاء زعيما فعليا للحزب حتى سنة ۲۰۰۰ .

رسالة القدس

العد التنازلي لنسف عملية السلام بدأ بخطة نتانياهو الاستيطانية

القدس من حنا عميرة



حراس النفق الاسرائيلي في القدس

عندما صرح رئيس وزراء اسرائيل **بنيامين نتنياهو** قبل فترة وجيزة بأن مفاوضات الحل النهائي مع السلطة الوطنية ستبدأ بعد انتهاء المفاوضات حول الخليل، لم يكن في ذهنه بطبيعة الحال الأخذ بنصيحة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **هنري كيسنجر** حول ضرورة الربط بين مسألتين هامتين: الدولة الفلسطينية وحدود دولة إسرائيل!.

وإذا كان حزب العمل الاسرائيلي. قد طرح تصوراته في السابق وأثناء وجوده في السلطة -حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ضمن صيغة أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة. فان الليكود بقيادة نتنياهو يتحدث عن صيغة تقع ما بين الاحتلال والحكم الذاتي، أي ليس احتلال مباشرا ولكن أقل من حكم ذاتي..

وهذه الصيغة حول الحل النهائي هي امتداد للمفاهيم الاستراتيجية التقليدية للصهيونية والقائلة بأن تحقيق ما تسميه بالسلام أو المحافظة على حالة اللاحرب ، يمكن أن تتم فقط من خلال احتفاظ اسرائيل بتفوق عسكري وقدرات رادعة.

الخطر القادم من الاستيطان وليس من اتفاقات أوسلو

وهذا يعني على الصعيد الفلسطيني، وكما ورد في صحيفة **جيروزاليم بوست** في مطلع شهر كانون أول الجاري، احتفاظ الجيش الاسرائيلي بسيطرته على المرتفعات الاستراتيجية في جميع انحاء الضفة،وعلى منطقة غور الاردن هذا بالاضافة إلى المناطق المتاخمة لخط حدود عام ١٩٦٧.

ومن الناحية العملية فان نظرية الردع الاسرائيلية تعني بأن هذه التسوية لن تتعدى اقامة مجموعة من الكانتونات وفق تعبير وزير البنية التحتية الاسرائيلي **اريك** شارون، أو المقاطعات وفق التعبير الذي استخدمه نتنياهو في كتابة «**مكان بين الأمم**»،أي مقاطعة نابلس، **ومقاطعة** رام الله **ومقاطعة بيت لحم. وهكذا..** بدون أي اتصال جغرافي سيادي بينها.

في هذا الاطار بالتحديد يمكن أن نفهم خطورة قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير بتعزيز وتطوير الاستيطان واعتبار المستوطنات مناطق تطوير من الدرجة الأولى، والتمهيد لاقامة الاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، فحسب اقوال **نتنياهو** فان مستوطنة **ارئيل هي عاصمة «السامرة»** وغور الاردن يجب أن يبقى تحت السيادة الاسرائيلية إلى الأبد والخليل يجب تقسيمها والقدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمة لإسرائيل وهكذا..

لقد أعدت حكومة **نتنياهو** نفسها جيدا قبل اتخاذ هذا القرار،ونفذت سلسلة من الاجراءات والخطوات الاستيطانية على الأرض، ولكن يبدو أنها كانت تنتظر التوقيت المناسب للاعلان عن قرارها رسميا، وقد رأت في عملية اطلاق النار الأخيرة على سيارة أحد المستوطنين قرب رام الله، الفرصة التي كانت تنتظرها فامسكت بها واعلنت عن قرارها الذي لم يكن مفاجئا لاحد!.

ووفق مختلف المقاييس فان هذا القرار، يشكل من الناحيتين العملية والرسمية افتراقا عن مسار اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو والسير في الاتجاه المعاكس،والتوجه نحو اعلان مبادئ آخر ينسخ الأول ويستبدله باعلان جديد ينسجم مع أهداف حكومة الليكود.

وبالنسبة للجماهير الفلسطينية فان هذا يعني أن الخطر الأساسي الذي تواجهه الان هو خطر تجدد موجة الاستيطان، وليس اتفاقات أوسلو كما يحلو للبعض أن يردد خاصة وأن هذه الاتفاقات أصبحت مرفوضة من الطرف الاسرائيلي الرسمي نفسه، ومن لا يرى هذه الحقيقة كما هي، ويقرأ الواقع الناشئ بموضوعية، ويقيس خطواته وتكتيكاته بحكمة ورؤية وفقا لذلك، فانه سيقع في نفس اخطاء الماضي وسيجد نفسه في مكان أبعد ما يكون عما يريد.

وفي ظل هذه الأجواء واذا ما نظرنا لمجمل الصورة الماثلة أمامنا فان مجموعة من الأسئلة تطفو إلى السطح، وتتردد فلسطينيا وعربيا وربما دوليا أيضا ومنها: هل يمكن تحقيق أي تقدم ملموس في المسيرة السلمية في ظل حكومة نتنياهو؟ وهل يمكن التوصل إلى اتفاق مقبول حول الخليل؟!.

ولماذا يفضل رئيس إسرائيل الانتقال إلى مفاوضات الحل النهائي؟!.

من الواضح أن **نتنياهو والتحالف** الحاكم في إسرائيل يريدون التهرب من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وما تم الاتفاق عليه مع الحكومة السابقة، وخاصة أن هذه الاستحقاقات قد تتجاوز بكثير مفهوم هذا التحالف ووجهة نظره حول التسوية النهائية- فالجانب الفلسطيني يأمل على سبيل المثال أن يؤدي استكمال اعادة الانتشار في المنطقتين«ب»و «ج» التي من المقرر أن تنتهي وفق الاتفاق المرحلي في ايلول ١٩٩٧ إلى بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على حوالي ٧٥٪ من مساحة الضفة، وهذا يعني عمليا تعزيز مكانة هذه السلطة في مفاوضات الحل النهائي ووضع حد للتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي العربية والاستيلاء عليها، وليس من المنطقي أن يسلم نتنياهو مثل هذه الأوراق التفاوضية قبل الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية.

ونفس الشئ يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لباقي الاستحقاقات التي مر موعد تنفيذها ولم تنفذ مثل الافراج عن الاسرى والاسيرات (١٩٩٥/٩/٢٨)، حل الادارة المدنية ونقل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية (١٩٩٦/٣/٧) سحب المستوطنات العسكرية (١٩٩٦/٣/٧)، اعادة الانتشار من **الخليل(١٩٩٦/٦/١٥) تأمين حركة القوات الفلسطينية على الطرق الرئيسية(١٩٩٥/١٢/٢٨) هذا بالاضافة طبعا إلى قضايا الممر الآمن، الميناء، المطار، المعابر الدولية،** وغيرها. وبعد ذلك تأتي مفاوضات المرحلة النهائية حول القدس والحدود والاستيطان واللاجئين والمياه.. الخ ويجب أن نلاحظ هنا أن عدم التقيد بالتواريخ المذكورة اعلاه ابتدأ في فترة حزب العمل وجاء الليكود ليتجاهلها نهائيا فيما بعد.

وبالنتيجة: فان تنصل نتنياهو من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية لم يقف عند هذا الحد، وانما جرى استكمال ذلك بقرار حكومي رسمي ومعلن باطلاق عنان النشاطات الاستيطانية. جرت ترجمته بسرعة البرق في توسيع مستوطنة«بيت ايل» قرب رام الله. والبقية ستأتي وسنشاهدها قريباً بالنسبة لباقي المستوطنات.

لقد باشر نتنياهو تعامله مع السلطة الفلسطينية منذ بدء فترة حكمه قبل ستة أشهر بممارسة مختلف الضغوط والمناورات بغية فتح الملفات التفاوضية السابقة وابتدأ بملف الخليل، وعندما فشل في ذلك ابتدأ يتحدث عن القفز لمرحلة ثانية من تسوية يتنكر لمرحلتها الأولى وللأسس التي قامت عليها، وأخذ على عاتقه تنفيذ سياسته باهداف أخرى غير الأهداف التي حددتها الاتفاقيات المعقودة، وتفترق عنها وتنتقل إلى حالة من المجابهة لم تفترضها هذه الاتفاقيات.

إن امعان الليكود في سياسته هذه، يعني أننا مقبلون على أيام صعبة تتطلب منا رص الصفوف والتشمير عن سواعدنا لمواجهتها،كما أن ذلك يتطلب تشكيل أوسع جبهة ضغط داخلية وخارجية والعودة إلى اطار التنسيق العربي وخاصة مع الدول العربية المجاورة لاجبار هذه الحكومة على التراجع عن مخططاتها، ولتكن الدعوة الفلسطينية المطالبة بالتحكيم الدولي هي المدخل التفاوضي لمواجهة مخططات نتنياهو.

فضيحة واحدة لا تكفي !

أثبتت شجرة الفساد طوال عام ٩٦ جدارتها بأن تصبح

شجرتنا القومية في مواجهة الأشجار الأجنبية المستوردة المعروفة



عالميا باسم : أشجار الكريسماس.

إنقرضت أشجار الجميز التي غرسها الفراعنة ، وتقدمت

أشجار التين البنغالي التي جلبها الخديو اسماعيل ، أما

أشجار النخيل فقد تجاوزتها الأحداث ولم تعد ملائمة

للتعبير عن مصر في عصر المعلوماتية الكوكبية والتحولات الإقتصادية.

وطوال العام تزهر شجرة الفساد بفضائح من كل لون :

من تزوير الإنتخابات إلى مكابرة نواب (الشعب) ورفضهم الإذعان لمحكمة النقض إلى إنهيار العمارات الجديدة ،

وانفضاح بعض أسرار خبراء النهب القومي الذين

باعوا القطاع العام برخص التراب ثم قدموا الحبالك (فدية)

عن جيش الحباكيين المختلسين والمرتشين.

وقبل أن ينتهي العام حلّ موعد

ذبح (الليثي)

إفتداءً لمن لا نعلم.

وعلمنا بذلك السر الخفي وراء تجدد

الحملة على حرية النشر بحجة حماية (حُرمة الحياة الخاصة).

وهذا دليل على أن شجرة الفساد لا تنقطع قطوفها أبداً.

وإن كنا نسأل الله أن يوقف نموها ولو

إلى حين نلتقط فيه أنفاسنا.

ح. العرب


٩٧
عقبالك كده ياحبيبتي لما اشوفك مفضوحة في التلفزيون
أيوه عرفتها.. مين ميحبش رشوة
المزة يابهوات
هابي نيو رشوة
رشوة حلوة ياجميل
رشوة حلوة ياجميل


قبضت العربون .. والباقي لما اخلص المسلسل
ايوه السوق واسع علينا لازم نجيب شريك أجنبى
ونطفى النورليه؟! هوا احنا بنخاف!!
قطيعة تقطع الصحافة وسنينها .. لا بنخلى الراكب راكب ولا الواقف واقف


مجلسنا متين و
ميت فل..
لانزميم
ولاتنكيس
مجلس الشعب
عندها
خمس تدوار
مخالفة..
ولا حد
يقدر
يكلمها
التقرير الكاريكاتورى السنوى
لوحد سأل على قولوله
البيه هربان شويه..
جوازات



من يقف وراء حزب المستقبل ودعوته

المؤتمر الأول للأحزاب العربية

غياب سيطرة الأنظمة العربية يقود مؤتمر عمان للنجاح

- في الطريق إلى المؤتمر الأول للأحزاب العربية الذي عقد في عمان (١٦ -١٨ ديسمبر ١٩٩٦) بدعوة من **سليمان عرار** واللجنة التنفيذية لحزب **المستقبل** الأردني ، خالجني شعور بالقلق وعدم الارتياح.

كنت قد عدت قبلها بحوالي ٧٢ ساعة من **صنعاء** - عاصمة اليمن - بعد تجربة محبطة في مؤتمر مماثل - نظمه **ملتقى الحوار القومي** - ضد التطبيع والاستسلام . فما جرى في مؤتمر صنعاء ، ومحاولة بعض التيارات فرض وجهة نظرها على كل المشاركين في المؤتمر من أحزاب وقوى سياسية وشخصيات وطنية . وانتزاع موافقتهم على بيان ختامي وتوصيات لاتعكس اتفاق المشاركين ، ومصادرة حقهم في إعلان امتناعهم عن التصويت على البيان وتقرير وتوصيات اللجان التي جرى تعديلها في لجنة الصياغة ولم تعرض على المؤتمر بعد التعديل .. كان أمرا يدعو لليأس من العمل الشعبي المشترك . وكاشفا عن أن **الأزمة العربية لاتنحصر في أزمة الأنظمة الحاكمة ، ولكنها تمتد إلى القوى السياسية والشعبية المعارضة ، وأن البعض لايتجاوز إيمانه بالديمقراطية وحق الاختلاف والعمل المشترك حدود الكلمات فحسب.**

رسالة عمان

حسين عبد الرازق

مع وصولي إلى عمان ، التي تعيش بعض نتائج اتفاقيات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل ، وتواجه على أرض الواقع التطبيع والزحف الإسرائيلي المالي والتجاري إلى العمق الأردني . ظهر بوضوح اختلاف المناخ والمنهج في تناول العمل المشترك بين الأحزاب العربية . لقد ساد من البداية **منهج البحث عن نقاط الاتفاق وتأجيل الخلافات** .. ربما بسبب صدى التجربة السلبية لمؤتمر صنعاء . والدور الإيجابي الذي لعبه أصحاب الدعوة (**حزب المستقبل**) . وتجربة أحزاب المعارضة الأردنية التي تعمل منذ فترة طويلة معا في إطار يضم اليسار واليمين والوسط - وقد شاركت جميعا في المؤتمر - ومشاركة أحزاب هامة غابت أو غيبت عن مؤتمر صنعاء ..مثل عدد من الأحزاب والمنظمات الفلسطينية (**فتح - فدا - الديمقراطية - الشعبية - حزب الشعب** ..).ولكن أهم عامل من وجهة نظري أن **المؤتمر لم يكن مسيطرا عليه من أي نظام حاكم** .فرغم أن المؤتمر وضع تحت الرعاية الملكية الأردنية ، وقدمت الحكومة الأردنية دعما هاما له ، فلم يكن الوجود الحكومي ضاغطا بأي صورة من الصور على المؤتمرين.

ومع ذلك فقد لاحظ بعض المشاركين مظاهر متناقضة أحاطت بجو المؤتمر . ففي الوقت الذي سمحت الحكومة الأردنية لحزب **المستقبل** بعقد هذا المؤتمر في عمان ، والذي ضم كل ألوان الطيف السياسية من أحزاب يسارية وشيوعية . إلى الأحزاب والقوى السياسية الاسلامية التي تعتمد الكفاح المسلح (حماس) . والقوى القومية ، وقوى يمينية ، وأن يكون محوره رفض التطبيع والاتفاقات الجزئية والانفرادية والنظام والسوق الشرق أوسطي ، والتأكيد على ديمقراطية تعددية صحيحة وكاملة .. كانت هناك ممارسات تتصادم بقوة مع شعارات وأهداف المؤتمر وتتواكب معه.

منها على سبيل المثال **إقامة معرض للصناعات الإسرائيلية في الأردن** ، ووصول **ديفيد ليفي** وزير الخارجية الإسرائيلية إلى عمان في نفس اليوم(الخميس) الذي أعلن فيه المؤتمر قراراته . وكان هناك حديث يدور في كل التجمعات السياسية والصحفية في عمان ، حول منع **طلال سلمان** رئيس تحرير **السفير** و**راجح خوري** مدير تحرير **النهار** من دخول عمان - رغم حصولهما على تأشيرة دخول من الداخلية الأردنية - للمشاركة في ورشة عمل حول " العقبات التي تعترض طريق المحقق الصحفي في تحرياته " تنظمها " **مؤسسة كونراد اديناور** و" **مركز الأفق الثقافي**" الأردني ، وترحيلهما إلى بيروت قبل



ابراهيم شكرى ومحمد رجب ونبيه العلقامى فى الصف الأول وطلعت مسلم وحسين عبد الرازق فى الصف الثالث فى انتظار الإفتتاح

انعقاد مؤتمر الأحزاب العربية بأيام . أيضا قرأنا بيانا لمجلس نقابة الصحفيين الأردنيين يحتج على منع صحيفة " **المجد** " الأردنية من التوزيع خارجيا فى سوريا ولبنان !

طرحت هذه المظاهر وحقيقة التعارض القائم بين الأهداف المعلنة للمؤتمر وطبيعة تكوينه ، وتوقيع الأردن على اتفاقية للصلح مع إسرائيل (**اتفاقية وادى عربة**) وتبنيها كبقية الحكومات العربية - خاصة الموقعة على اتفاقيات تسوية مع إسرائيل - للتطبيع والسوق الشرق أوسطية ، سؤالا أساسيا على كل المشاركين تقريبا .. **من يقف وراء مبادرة حزب المستقبل للدعوة لهذا المؤتمر ؟ وأين موقع السلطة من الأمر كله؟ وماهى طبيعة العلاقة بين حزب المستقبل ورئيسه " سليمان عرار" والسلطة الأردنية؟.**

ولم تكن الاجابة صعبة فى ظل هذا التعدد السياسى الكبير فى الأردن . وبعد لقاءات كثيرة مع شخصيات اردنية معارضة أو قريبة من السلطة ترتبط بها علاقات قديمة . " **سليمان عرار**" الداعى لهذا المؤتمر - وحزبه "**المستقبل** وينظر إليه كحزب وسطى معبرا عن الرأسمالية التجارية المحلية - **شخصية تحظى بقبول الأحزاب الأردنية والمعارضة الأردنية** . ورغم عدم انضمام حزبه لجبهة أحزاب المعارضة الأردنية أو للمؤتمر الشعبى الأردنى لحماية الوطن ومجابهة التطبيع ، فموقف حزب المستقبل ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية بالغ الوضوح ، وتربطه بأحزاب المعارضة علاقات وثيقة ، وله صداقات فى صفوف اليسار الأردنى والمصرى والعربى.

فى نفس الوقت فسليمان عرار ليس بعيدا عن السلطة وهو محل ثقتها . وقد كان رئيسا لمجلس النواب السابق ، ومن قبلها نائبا لرئيس الوزراء ، ووزيرا للداخلية ، ورئيسا لتحرير صحيفة " **الرأى** " الأردنية .

ويرجح كثيرون أنه اتخذ مبادرة الدعوة للمؤتمر الأول للأحزاب العربية فى أغسطس الماضى على ضوء قراءته للأوضاع فى المنطقة العربية والأردن ، وفهمه لمواقف السلطة الأردنية ، وكان مقررا عقد المؤتمر فى الفترة من ٩ إلى ١١ أكتوبر الماضى لكن المؤتمر تأجل انتظاراً لورود موافقات كافية من الأحزاب العربية إلى نوفمبر ، ثم إلى ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ وكان حريصا طوال الوقت على رضا الحكومة والقصر الملكى فى الصورة وضمان موافقتهما .

ولم يدع قرار **الملك حسين** وضع المؤتمر تحت رعايته ، وحضوره الجلسة الافتتاحية وإلقاءه لكلمة سياسية فيها ، واستقباله للوفود العربية ، ثم لقاء **الأمير الحسن** ولى العهد بالمشاركين فى المؤتمر ، أى شك فى أن الحكم فى الأردن يرحب بعقد هذا المؤتمر.

ومن الواضح أن الحكومة الأردنية واجهت فى الأشهر التالية لصعود **نتانياهو** والليكود إلى السلطة فى إسرائيل ، وفى أعقاب مذبحة النفق ورفضه عمليا لأسس ومبادئ التسوية السياسية التى انطلقت من مدريد ، نفس الموقف الصعب الذى واجهته الحكومات التى وقعت اتفاقيات صلح مع إسرائيل .

وزاد عليها فى الأردن أن التطبيق العملى لاتفاقية " وادى عربة" أثار ردود أفعال بالغة العداء لإسرائيل وللتطبيع ووضع الحكومة الأردنية فى حرج أمام المواطنين .

وجاءت فكرة المؤتمر الأول للأحزاب العربية فى الأردن لتشكل أحد العوامل المساعدة لجهود الحكومة الأردنية لإزالة أى فجوات مع الجماهير الأردنية والعربية وهو أمر لايلغى أو يقلل من الأهداف العامة والأساسية للمؤتمر الأول للأحزاب العربية . والذى عقد تحت شعار" **نحو تضامن عربى شعبى مشترك**".

وقد بدأ المؤتمر أعماله بافتتاح **الملك حسين** له ، وإلقاء كلمة جرت صياغتها بعناية كالعادة.

فعندما تعرض لقضية التسوية السياسية وتوقيع الأردن اتفاقية وادى عربة مع إسرائيل ، ربط بينه وبين الشعب الأردنى وخياره الديمقراطى ، وبين الاجماع العربى . قائلا : " وقد أتاحت لنا هذه الديمقراطية الفرصة لمشاركة سائر أبناء شعبنا من خلال ممثليه فى مجلس النواب الأردنى فى اتخاذ العديد من القرارت المصيرية .. وكان من أهم هذه القرارات اختيارنا ضمن الإجماع العربى للتوجه نحو السلام من خلال العملية التى انطلقت من مدريد . وكنا فى ذلك منسجمين مع أنفسنا ومع إجماع الأمة العربية كلها على خيار السلام".

الحكومة الأردنية دعمت المؤتمر و الملك حسين يؤكد في افتتاحه على الديمقراطية والتعددية وينتقد الأحزاب اليسارية والقومية



الملك حسين يصافح د. يعقوب زيادين

كل الأحزاب والقوى الفلسطينية شاركت في المؤتمر

وأفرد الحسين مساحة واسعة في حديثه للديمقراطية مؤكداً أنه لا " بديل للديمقراطية في مجتمعاتنا في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخنا . سوى الاحباط والتفجر والفوضى التي تؤدي إلى حروب أهلية الكل فيها مهزوم" مضيفا أن " الحرية تقتضي احترام مبدأ التعددية . والبعد عن مصادرة حرية الآخرين وحقهم في التعبير عن قناعاتهم وأفكارهم والتخلص تماما من فكرة أن بامكان جهة ما أن تدعي احتكار الحقيقة وحدها دون سواها . أو أن تملي قناعاتها وإرادتها على الآخرين . تحت أي ذريعة كانت " . ولكن لم يفته توجيه **النقد الحاد لبعض الأحزاب اليسارية والقومية في الأردن والوطن العربي** - دون أن يسميها - مطالباً إياها بمراجعة شاملة لمسيرتها وبرامجها وخططها ووسائلها .. " ليس من الحكمة أن يظل بعض هذه الأحزاب متوقفاً عند طروحاته وشعاراته التي نادى بها قبل نصف قرن من الزمان أو أكثر متجاهلا كل الأحداث والمتغيرات التي شهدها العالم عبر هذه العقود العديدة . فقد فقدت هذه الشعارات مضامينها وأصبحت خارج إطار المرحلة".

وبانتهاء كلمة **الملك حسين** بدأ المؤتمر أعماله لمناقشة الأوراق المطروحة عليه. في اليوم الأول ناقش ورقة مقدمة من **سليمان عرار** تحت عنوان " قراءة شاملة للوضع الراهن للأمة" وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي على ضوء عرض قدمه اثنان من المشاركين من بينهم صبري العسكري (مصر) بعد أن تخلف د. **يحيى الجمل**" عن الحضور ولم يرسل بحثه المنتظر . وفي اليوم الثاني نوقشت ورقة حول الآفاق الاقتصادية لبناء التضامن والعمل العربي المشترك للدكتور **محمد الطراونة** وأخرى حول" الأحزاب وتحرير الإعلام" **لمحمود الشريف** . وثالثة تحت عنوان " نحو مشروع نهضوي للأمة - الجوانب الفكرية وثوابت الأمة" **للدكتور أحمد صدقي الدجاني** .وفي اليوم الثالث نوقشت ورقة حول " دور التربية في بناء مجتمعات عربية حديثة " وأخرى عن" الأحزاب العربية والثقافة".

وقبل بداية المناقشات انتخب المؤتمر "**سليمان عرار**" رئيسا له . والمهندس **ابراهيم شكري** (رئيس حزب العمل - مصر) **وعبد الرحمن التليلي** (الأمين العام للاتحاد الديمقراطي التونسي) نائبين للرئيس . **وعبد الوهاب محمود** (أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكي - اليمن) وفؤاد **رزق** (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني) مقررين .

وعندما طرحت فكرة اختيار لجنة للصياغة ، توالت الترشيحات حتى اقتربت من ثلاثين مرشحا .برزت فكرة أن يكون هناك ممثل واحد لكل بلد من ١٠٢ قطراً عربياً مشاركاً في المؤتمر . وكان الاختيار سهلا في أغلب الوفود باستثناء وفدي فلسطين والأردن . القوى والأحزب الفلسطينية المشاركة في المؤتمر ضمت المشاركين في السلطة التنفيذية والرافضين لاتفاقيات أوسلو . والمطالبين بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر وإزالة إسرائيل . وباعتماد الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للنضال . وبعد اجتماع مشترك اختارت الأحزاب والقوى الفلسطينية د. **أحمد صدقي الدجاني** ممثلا له ملتزم بنقاط الاتفاق بينها والابتعاد تماما عن نقاط الخلاف . وبهذا الاتفاق قطع المؤتمر أكثر من ٧٠ من طريقة للنجاح . باعتبار أن **الخلافات حول الصراع العربي الإسرائيلي (أو الصهيوني)** والتسوية السياسية **يمثل أعقد مشكلة في الساحة** العربية الآن . خاصة في ظل إصرار **بعض القوى** على طرح **الحد الأقصى وفرضه على كل** القوى، وإصرار قوى أخرى **على الوقوف عند** مادون أدنى من **الحد الأدنى والتزام الجميع به.**

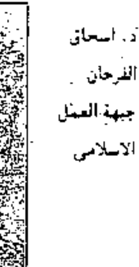
أما بالنسبة للأردن والتي شارك مايقرب من ٢٤ من أحزابه في المؤتمر فقد بدى الاتفاق على شخص واحد أمراً بالغ الصعوبة . وفي النهاية تركز الاختيار بين مرشحين ..د. **اسحق الفرحان** أمين عام جبهة العمل الاسلامي ، ود. **يعقوب زيادين** أمين عام الحزب الشيوعي الأردني . وكان من وجهة نظر الحزب الشيوعي الأردني ، أنه رغم مشاركة عدد من الأحزاب الشيوعية ذات التاريخ النضالي والفعالية في الساحة العربية ، لم يشارك أى حزب شيوعي في رئاسة المؤتمر أو لجنة الصياغة بينما حصلت الأحزاب القومية والاسلامية على نصيب الأسد في كل هيئات المؤتمر . وحسمت رئاسة المؤتمر الأمر

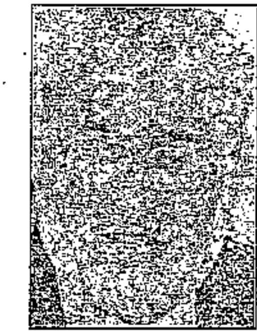


سليمان عرار رئيس حزب المستقبل الأردنى و صاحب المبادرة الناجحة



ناجى علوش





د. اسحاق الفرحان جبهة العمل الاسلامى



عبد العزيز السيد دينامو الصياغة

باختيار **د. اسحاق الفرحان** . وقبل الحزب الشيوعي الأردني هذا الأمر حرصا على نجاح المؤتمر . وقد ساهم الحزب بعد ذلك فى المناقشات والاقتراحات - مع الأحزب الشيوعية واليسارية العربية - بصورة فعالة.

وقد شارك عديد من أعضاء المؤتمر فى النقاش، خاصة حول ورقة **سليمان عرار** ، وفى موضوع الديمقراطية ، والموضوع الاقتصادى . ومن الصعب نقل تفاصيل هذه المناقشات الهامة التى عكست وجهات نظر واجتهادات مختلفة حول قضايا الأمة العربية ولكن النتائج التى توصلت اليها لجنة الصياغة وعرضتها على المؤتمر فى " البيان الختامى والقرارات والتوصيات " تمثل **نقط الاتفاق بين كل المشاركين** ،وإن لم يمنع ذلك محاولة البعض فرض وجهة نظر احادية على البيان والقرارات . كما فعل **ناجى علوش** عندما طالب بالتمسك فى البيان بإزالة إسرائيل وعدم الاشارة إلى قرارات القمة العربية إطلاقا . كما اعترض البعض على بعض الصياغات مثل " **محمد رجب** " - الذى مثل الحزب الوطنى الديمقراطى (مصر) مع **نبيه العلقامى** وكان محل ترحيب حيث يشارك الحزب الوطنى لأول مرة مع أحزاب المعارضة فى مؤتمر شعبى عربى - واعترض على النص الذى يقول " **يتوجه المؤتمر بالتحية للشعب المصرى وأحزابه وقواه السياسية لنضالهم المتصل والمتصاعد ضد التطبيع منذ توقيع اتفاقية الصلح بين السادات وبيجن وبصفة خاصة بموقفهم الرافض للسوق الشرق أوسطية والمؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى القاهرة الشهر الماضى** ".

وقد نجحت لجنة الصياغة فى معالجة قضية التسوية بصورة مبدئية وواقعية لاتستسلم للحد الأدنى - أو ماتحت الأدنى - المفروض علينا ،أو تصادر على الموقف الاستراتيجى ومقولة أن الصراع صراع وجود لاحدود . وفى نفس الوقت لاتتجاهل الواقع وتوازن القوى القائم فى الوقت الحاضر.

لقد نبهت قرارات المؤتمر "**إلى مخاطر التسوية المبنية على الانحياز الأمريكى للعدو الصهيونى**" وأكدت على " تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة ، واستعادة حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى وعاصمتها القدس و" حق الشعب الفلسطينى والأمة فى مقاومة الاحتلال الصهيونى لفلسطين ". وفى نفس الوقت سجل البيان الختامى أن " انعقاد القمة العربية بعد أن غيبتها أحداث الخليج بفعل الفيتو الأمريكى عليها، بارقة أمل تستحق وتستوجب المثابرة عليها ،كما أن إعلان بعض الدول الخليجية التى سارت فى التطبيع تجميد خطوتها فى هذا المجال أمر حسن .." ودعى المؤتمر " قادة الدول العربية لعقد " قمة عربية عاجلة لتدارس سبل مواجهة السياسة العدوانية والتوسعية الإسرائيلية التى تدفع المنطقة إلى حافة الحرب . والوقف الفورى لكافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيونى ، والتحرك السياسى والدبلوماسى الموحد على الصعيد العالمى لممارسة الضغط السياسى والاقتصادى عليه ، من أجل وقف تهويد القدس وعمليات الاستيطان فى الجولان وجنوب لبنان وجميع الأراضى الفلسطينية المحتلة".وجاءت صياغة القرار الخاص بالأمن القومى العربى والذى استند أساسا إلى مداخلتين من اللواء طلعت مسلم (حزب العمل) **وحسين عبد الرازق** (حزب التجمع) ملبية لمناقشات المؤتمر ومحل تقدير لأعضائه.

التناقضات التى أحاطت بالمؤتمر.. لم تحل دون الإمساك بنقاط الإتفاق

يقول القرار.."

يدعو المؤتمر إلى حماية الأمن القومى العربى ، وبصفة خاصة :

١- إعلان المنطقة العربية وحوض البحر المتوسط منطقة خالية من السلاح النووى ، وتصفية الترسانة النووية الإسرئيلية التى تجعل منها القوة النووية الخامسة فى العالم ، وإخضاع منشآتها للتفتيش الدولى.

٢- المطلبة بانسحاب القوى العسكرية الأجنبية ، وبخاصة الأمريكية ، التى تتواجد بذريعة المحافظة على الأمن فى المنطقة ، وذلك بالعمل على إحياء اتفاقية الدفاع المشترك العربية ، وبناء قوة عسكرية دفاعية تكون قادرة على حماية الأمن العربى.

٣- وضع خطة عربية شاملة لتوفير الأمن الغذائى حماية للأمة العربية من مخططات وضغوط القوة المعادية.

٤-وضع خطة عربية لحماية الأمن المائى العربى باعتباره جزءا حيوياً واستراتيجياً من الأمن القومى ، وذلك بالعمل الجماعى لمقاومة أى محاولات للاعتداء على مخزون المياه العربية ، ومطالبة تركيا باحترام حقوق القطرين الشقيقين سوريا والعراق وفقا للقانون الدولى وإجراء الحوارات التى تذلل المشاكل العالقة للوصول إلى اتفاقيات عادلة بهذا الشأن.

ولفت القرار الخاص بالتطبيع والسوق الشرق أوسطية ، والقضية الاقتصادية - والذى كان لتعقيب د. **منير حمارنة** على الورقة الاقتصادية دورا كبيرا فى بلورته - نظر عديد من أعضاء المؤتمر لطرحه لرؤية

التســـوية السياســـية .. والتطبيـــع .. والســـوق الشرق أوســـطية .. والأمـــن القومـــى .. والديمقراطيـــة

عربية شاملة على السياسات الاقتصادية المفروضة على الوطن العربى والمشروعات والتكتلات غير العربية المطلوب جره اليها . تقول التوصية .."

يعلن المؤتمر رفضه للتطبيع وللنظام الشرق أوسطى بأشكاله كافة ، والسوق الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية المتوسطية الرامية لإنهاء وتصفية النظام الإقليمى القائم على أساس قومى وإحلال نظام اقليمى جديد محله.

كما يؤكد المؤتمر أن الرد على هذه المشروعات المشبوهة يتجسد فى ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادى والعمل العربى لانجاح التنمية العربية وتأمين اطرادها على كل المستويات القطرية والقومية بما يدعم سيطرة الشعب العربى على مواردها وتحرير ارادته وتمكينه من اتخاذ القرارات بالاستناد إلى أبناء الوطن دون غيرهم والاعتماد على الذات أولا وأخيراً ، دون انكفاء ، والعودة لخطة العمل العربى المشترك وإستراتيجية التنمية العربية التى أقرت فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ م ، وإحياء مشروعات الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، ورفض السياسات المفروضة من المؤسسات المالية الدولية من كل ماسمى بالنظام الدولى الجديد والعولمة والكوكبة والتى أدت عمليا - فى ظل التورط بالديون - إلى توقف التنمية الوطنية وإهدار الثروات الوطنية وتصفية دور الدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى وفرض الخصخصة وتعميق الفوارق بين الطبقات.

ولايعنى هذا أن البيان والتوصيات تحتاج بعض أجزائه إلى إعادة نظر ومناقشة جديدة ، خاصة لاصرار البعض على استخدام مصطلحات " تيار الاسلام السياسى " فى الصياغة فى محاولة للإيحاء بسيطرة أو غلبة هذا التيار على المؤتمر والساحة العربية ، وفى تجاهل أن الحضارة العربية " **شارك فى تشييدها مؤمنون مسلمون ومسيحيون ، عرب وغير عرب ينتمون لهذه الحضارة** " **على حد قول د. أحمد صدقى الدجانى فى حديثه عن المشروع النهضوى للأمة.**

كذلك هناك قضايا لم تأخذ حقها فى البحث والنقاش ، بما فيها قضية الديمقراطية وقضيتى الثقافة والإعلام .. وربما تكون هذه القضايا هى عناوين لمؤتمرات قادمة .

وقد جرى نقاش طويل فى أروقة المؤتمر وداخل لجنة الصياغة حول مستقبل هذا المؤتمر.

كان هناك - مع الترحيب بما تم - ملاحظات من عدد من المشاركين حول **تجاهل الداعين لأحزاب وقوى سياسية رئيسية فى الساحة العربية ، بسبب حجب أنظمتها الشرعية عنها** .. مثل الحزب الشيوعى العراقى ، والإخوان المسلمون والحزب الشيوعى فى مصر . كما أدى غياب **أحزاب شرعية هامة** إلى إحساس بعدم أكتمال الفكرة . وجرت إشارة إلى " الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية" فى المغرب أقوى الأحزاب المغربية

أمانة المؤتمر

إنشاء أمانة عامة تأسيسية تعقد اجتماعات دورية بهدف الاعداد لعقد المؤتمر الثانى للأحزاب العربية ويكون مقرها فى عمان وتكلف بالمهام الآتية:

١- مواصلة الاتصالات بالأحزاب والقوى السياسية العربية التى حالت الظروف دون مشاركتها فى المؤتمر الأول.

٢- دراسة الاقتراحات التى ترد من الأحزاب والقوى السياسية العربية حول تطوير العمل العربى الشعبى تحقيقا لأهداف الأمة بما فى ذلك إعداد نظام داخلى لمؤتمر الأحزاب.

٣- تبادل المعلومات والأدبيات المختلفة للأحزاب والقوى السياسية العربية.

وقد تشكلت الأمانة العامة من:

سليمان عرار (رئيس المؤتمر) - عبد العزيز السيد (منسق المؤتمر) - حسين عبد الرازق (مصر) - أحمد الأسعد (سوريا) - قاسم صالح (لبنان) - د. اسحاق الفرحان (الأردن) - أحمد صدقى الدجانى (فلسطين) - محمد قاسم حمدى (العراق) - عبد الهادى الهمدانى (اليمن) - على شلتج (محمد المعمرى (المغرب) - سالم والى (ليبيا) - عبد الرحمن القاضى (السودان) تونس) - فريد العيار (الجزائر) - محمد المعمرى (المغرب) - سالم والى (ليبيا) - عبد الرحمن القاضى (السودان)

طبقا لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، والحزب الاشتراكى اليمنى" و" الحزب العربى الديمقراطى الناصرى" و" حزب الوفد" من مصر ، و" حزب الله" وأمل" من لبنان ، و" المنبر الديمقراطى " فى الكويت ، وأحزاب " الأمة و" الاتحادى" و" الشيوعى" فى السودان.

من هنا جرى الإلحاح على أن يكون هناك حرص على مشاركة جميع الأحزاب والقوى السياسية - بصرف النظر عن الشرعية الحكومية - فى المؤتمرات القادمة.

ومنذ البداية كانت هناك تساؤلات حول امكانية إنشاء وضع مؤسسى لهذا المؤتمر.

أصحاب الدعوة وبعض المشاركين كان تقديرهم تكوين أمانة عامة للمؤتمر تنبثق عنه وتمارس عملها بصورة مؤسسية واضحة.

وقد عارض آخرون هذه الفكرة مخافة أن تتحول الأمانة إلى جهاز يتحدث باسم الأحزاب التى شاركت فى المؤتمر ويصدر بيانات باسمه ، وهو أمر يحمل خطر التفرق والتمزق ومصادرة امكانية استمرار المؤتمر ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار تجارب معاصرة وسابقة.

وفى النهاية توصلت لجنة الصياغة ومن ثم المؤتمر إلى صياغة تجمع بين فكرة الأمانة مع تحديد دقيق لاختصاصاتها يجنبه المخاطر والمخاوف وسيطرة أى طرف عليها.

لقد كان المؤتمر الأول للأحزاب العربية فى عمان تجربة واعدة ، بفضل حنكة وفهم الداعين ، وحرص سليمان عرار رئيس حزب المستقبل ، وعبد العزيز السيد منسق المؤتمر ومقرر لجنة الصياغة "على التركيز على مايجمع وتجنب مايفرق ، والدور الإيجابى الذى لعبته بعض الأحزاب المشاركة فى تقديم صياغات مقبولة من الجميع تقريبا ، وأيضا مستوى التمثيل وحصره فى قيادات مسئولة وعدم إغراق المؤتمر فى عدد هائل من المدعوين بما يحوله إلى مظاهرة بدون فعالية حقيقية.

ولكن النجاح الحقيقى له واستمراره يتوقف على الدور الذى ستقوم به الأمانة التأسيسية ، ومدى تجاوب الأحزاب المشاركة مع الهدف من المؤت

الدعوة للنظام الشرق أوسطى تهدف إلى نفاذ إسرائيل لكل المنطقة العربية و حقن إقتصادها بعناصر قوة جديدة تؤهله للهيمنة واستكمال سيطرة الولايات المتحدة على كل أوضاع المنطقة



حسين عبد الرازق

كلمة حسين عبد الرازق ممثل التجمع أمام المؤتمر

الأخوات والإخوة أعضاء المؤتمر الأول للأحزاب العربية

أجد لزاما على أن أوجه الشكر والتقدير إلى حزب المستقبل على مبادرته بالدعوة لهذا المؤتمر واستضافته الكريمة له ، وكذلك للأحزاب الأردنية جميعا التي ساهمت في انعقاده .

لقد استمعنا وقرأنا باهتمام للورقة المقدمة من الأستاذ سليمان عرار أمين عام حزب المستقبل ورئيس المؤتمر تحت عنوان " قراءة شاملة في الوضع الراهن للأمة ".

واستأذنكم في ثلاث نقاط قصيرة:

أولا: إن مايجري في المنطقة هو محاولة لاقامة نظام إقليمي جديد ، تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل لفرضه تحت اسم " **النظام الشرق أوسطى** " ليحل محل **النظام الاقليمي العربي** . وقد بدأ السعي لفرض هذ النظام بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وقبل أسابيع من توقيع اتفاقية الصلح بين حكومتي مصر وإسرائيل . عندما تقدمت وكالة التنمية الأمريكية (A I D) بوثيقة إلى الكونجرس الأمريكي ، أكدت فيها على وجوب " أن يحل محل نظام التعاون الاقليمي العربي القائم على أساس قومي نظام جديد ، هو نظام التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط . ويتطلب اقامة هذا النظام انهاء البلاد العربية لحالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف الرسمي بها وادخالها في النظام الاقليمي للمنطقة".

وفي أعقاب مؤتمر مدريد ، وتحديداً بعد اتفاقية أوسلو ، بدأ التحرك الجاد لفرض هذا النظام من خلال المباحثات متعددة الأطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة.

إن الهدف الواضح لهذا النظام الشرق أوسطى هو نفاذ إسرائيل لكل المنطقة العربية في إطار يحميه من المنافسة الدولية ، وإلى حقن الاقتصاد الإسرائيلي بعناصر قوة جديدة بجعلها مركزا قياديا مهيمناً في المنطقة بما يؤدى إلى زيادة الفروق بينها وبين باقي دول المنطقة بما في ذلك الدول المجاورة لها . وتحول إسرائيل إلى قاعدة ورأس جسر للشركات متعددة الجنسية - الأمريكية الأصل خاصة - تلحق بها المنطقة العربية بما تحويه من نفط ومصادر بشرية وضع تابع.

وهكذا تستكمل إسرائيل - والولايات المتحدة الأمريكية - سيطرتها ونفوذها السياسي والعسكري في الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية واحتكارها للأسلحة الذرية. بالسيطرة الاقتصادية.

وللأسف القوى العربية التي تتمسك بالموقف الاستراتيجي وبالحل النهائي لتصفية الصراع العربي الإسرائيلي .. وكذلك القوى القابلة بالتسوية السياسية الجارية حاليا إنطلاقا من مدريد .. لاتملك رؤية واضحة لمواجهة هذا الخطر الحالي يمكن الاتفاق عليها.

ثانيا: يرتبط أو يتواكب مع محاولة فرض النظام الشرق أوسطى والهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على المنطقة . السعي لفرض منهج وسياسات اقتصادية واجتماعية معينة على الدول العربية ودول الجنوب جميعا في ظل مايسمى بالعولمة أو الكوكبة.

وهكذا تم فرض ماعرف باسم سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي من المؤسسات المالية الدولية ، والتي تؤدى إلى توقف التنمية فعليا واستحالة تحقيق تنمية مستقلة في المستقبل وفرض الخصخصة وانتشار البطالة والتضخم وتصفية الثروات الوطنية وانسحاب الدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتعميق الفروق بين الطبقات .. الخ

ثالثا: أريد أن أؤكد على ماورد حول الديمقراطية رغم أن كل الحكومات والأحزاب العربية ترفع شعارات الديمقراطية وتشهد انتخابات عامة بين الحين والآخر ، فان الصورة الحقيقية لوطننا العربي بكافة أقطاره بالغة القتامة .

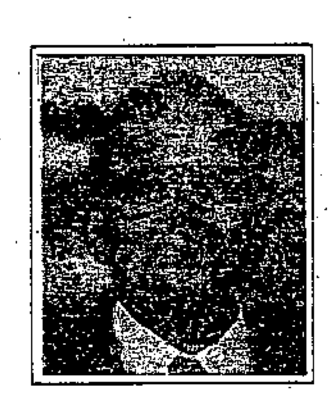
فانتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية وشيوع الاعتقالات والتعذيب والقتل خارج القانون ، ومصادرة أو محاصرة الرأي الآخر ، وتكفير المخالفين في الرأي ، وتأكيد الحاكم الفرد، وسيطرة حزب واحد على الحكم بصورة مستمرة ، وتزوير الانتخابات العامة والتدخل الفظ في انتخابات النقابات ، ومحاصرة الجمعيات غير الحكومية واللجوء إلى العنف بدل الحوار .. وغير ذلك من المظاهر غير الديمقراطية ، هي الصورة الغالبة في كافة الأقطار العربية بدرجات مختلفة.

وبدون حل هذه الأزمة حلاً حقيقيا لاشكليا وتأسيس ديمقراطية تعددية كاملة تستند إلى تراث الانسانية العريض ، وماسطرته البشرية في المواثيق العالمية ، لن تستطيع الأمة العربية مواجهة الهجمة الإسرائيلية الامبريالية وتحقيق مشروع عربي قومي تقدمي ، ويعيد لحركة التحرر الوطني العربية مجدها ويجعل مشروعها أمراً ممكن التحقيق.

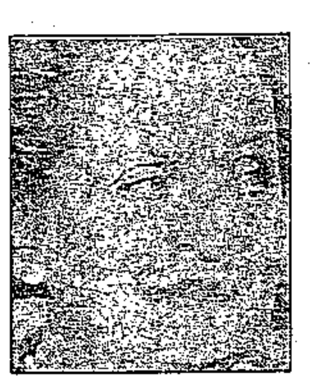


خلافا لما نتصورد فى عواصمنا فان المسئولين الأمريكيين على مختلف المستويات لا يعيرون اهتماما كبيرا بما تكتبه الصحافة العربية عن الولايات المتحدة وسياساتها ومواقفها وزعاماتها السياسية بل الأحرى أن المسئولين الأمريكيين يعيرون درجة من الاهتمام لما تكتب الصحافة المعارضة فى «العالم العربى» تفوق اهتمامهم بما تكتبه الصحافة الرسمية أو الموالية لحكومات البلدان العربية.

ربما لأن باستطاعة المسئولين الأمريكيين أن يتوقعوا بدرجة أو بأخرى من الدقة ما يمكن أن تكتبه الصحافة العربية الرسمية عن أى قرار أمريكى خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية.. بينما لا تستطيع ذلك بالنسبة للصحافة المعارضة، إن وجدت وحيثما وجدت فى «العالم العربى».


وليام كوهين


كلينتون


مارلين اولبرايت- الخارجية

فريق جديد .. لسياسات قديمة

العوامل الداخلية لعبت الدور الأكبر فى تكوين فريق كلينتون الجديد

رسالة واشنطن



وربما لسبب آخر أهم، وهو أنه -أيا كان رأينا فى النظام الأمريكى وفى طبيعة الديمقراطية الأمريكية- فان المسئولين الأمريكيين ينظرون بدرجة من الاحترام للصحافة المعارضة عموما، بينما ينفرون «ايديولوجيا» من **الصحافة الرسمية.. من الصحافة المملوكة للسلطة الحاكمة ملكية مباشرة والخاضعة لتوجيهاتها** سواء كان ذلك فى بغداد مثلا أو فى الرياض، مع اتساع المسافة بين هذه وتلك فى كافة النواحى.

ولا يعنى القول بأن المسئولين الأمريكيين لا يعيرون اهتماما كبيرا لما تكتبه الصحافة العربية عن الولايات المتحدة أن الأجهزة الرسمية الأمريكية لا تتابعها وترصدها بدأب ودقة. على العكس فان هذه الأجهزة تواصل متابعة ورصد الصحافة العربية.. شأنها شأن كل الصحافة الأجنبية وتنفق الكثير على ترجمة ما ينشر فى صحف العالم ويذاع فى نشراتها الاذاعية والتلفزيونية، وإعداد مختارات وملخصات من أهمها لكبار المسئولين فى مجلس الأمن القومى (البيت الأبيض) وفى وزارة الخارجية وفى وزارة الدفاع. ومنذ سنوات طويلة ومهمة رصد الصحافة الأجنبية فيما تنشره عن الولايات المتحدة موكولة إلى مكتب تابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وفى واحد من أحدث تطورات العمل فى هذا المكتب أن ما يصدره أصبح متاحا **على البث الاليكترونى** من خلال «الأنترنيت» **وباشتراكات ليست قليلة النفقات** بأى حال.

وعلى مدى سنوات طويلة لم ألحظ صعود «ترمومتر» الغضب لدى المسئولين الأمريكيين مما تكتبه الصحافة العربية عن موضوع أمريكى إلى درجة الحمى كما لاحظت أخيراً.

المسئولون الأمريكيون غاضبون وبشدة هذه الأيام مما كتب ويكتب فى الصحافة العربية- الموالية



بيرجر

أول مستشار يهودى للأمن القومى منذ كيسنجر واختياره تم لدوافع خفية.. ما هى؟

والمعارضة على السواء -عن السيدة مارلين أولبرايت التى رشحها الرئيس الأمريكى كلينتون لتولى منصب وزيرة الخارجية لتخلف وارين كريستوفر ،الذى يعرف كل متابع فى واشنطن مدى الاحترام والتقدير الذى يتمتع به لدى الرئيس كلينتون.

والدلائل تشير إلى أن غضب المسئولين الأمريكيين مما يعتبرونه «حملة عداء فى الصحافة العربية ضد مارلين أولبرايت» ناشئ عن اعتقادهم بأن هذه الحملة قد تلعب دوراً سلبيا فى قدرة أولبرايت على أداء دورها الجديد كوزيرة للخارجية عندما يتم التصديق على تعيينها فى هذا المنصب من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى. وهو أمر أكثر من مؤكد اذا جاز التعبير .. وبالأخص حين يأتى دورها للخوض فى أمواج عملية السلام العاتية فى الشرق الأوسط.

ويبدو أن بعض المسئولين الأمريكيين يفسرون غضب الصحافة العربية على أولبرايت والاستقبال السيئ لنبأ اختيارها وزيرة للخارجية يرجع إلى «صعوبة تعامل بعض الزعماء العرب» مع سيدة فى مثل هذا المنصب الرفيع ويفسره غيرهم بأنه موقف سلبى مبنى على معلومات خاطئة :أولا الاعتقاد بأن مارلين أولبرايت يهودية وهى ليست كذلك (وهو خطأ تعرض له أيضا وليام كوهين السيناتور الجمهورى السابق الذى اختاره كلينتون لمنصب وزير الدفاع ، اذ وقعت الصحافة العربية فى خطأ الاعتقاد بأنه يهودى لمجرد أن أسم عائلته كوهين ، وهو ليس يهوديا . (انما هو مسيحى بروتستانتى ينتمى للكنيسة التوحيدية).

قلة من المسئولين الأمريكيين تدرك أن النفور الذى أبدته الصحافة العربية من اختيار أولبرايت لتكون وزيرة للخارجية يرجع إلى خبرة العالم بها كسفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على مدى أكثر من ثلاث سنوات انما يجمع بين المسئولين الأمريكيين كافة فى غضبهم من طريقة تناول الصحافة العربية لموضوع اختيار أولبرايت هى أنها طريقة «أقل ما توصف به أنها غير جدية وتعتمد أسلوب الاثارة والتركيز على جوانب شخصية بحتة واغفال الجوانب الموضوعية والايجابية».

ولابد من الاعتراف بأن الصحافة العربية وقعت فى مجموعة أخطاء من هذا القبيل وأن هذه الاخطاء أدت بالفعل إلى إغفال الجوانب الجوهرية والمهمة فى تقييم «فريق الأمن القومى الأمريكى» الجديد الذى اختاره الرئيس الأمريكى لتنفيذ اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الأربع الثانية من رئاسته. وهو إغفال يوازى إغفال المسئولين الأمريكيين العوامل الموضوعية المحركة لقلق الرأى العام العربى من اختيار أولبرايت وكوهين وزيرين للخارجية والدفاع ووراءهما خلفية من التأييد الحماسى لإسرائيل وسياساتها ومواقفها.

أما عن التعيينات الجديدة التى تشكل ما يشبه «المكتب السياسى» لادارة كلينتون تستوجب الانزعاج وليس مجرد الحذر فهذا امر تقوم عليه ادلة كثيرة .. وهى أدلة لا تتعلق فقط بمواقف اعضاء هذا الفريق الجديد للأمن القومى بشأن الشرق الأوسط واسرائيل على وجه التحديد. وتتجاوز حدود غطرسة أولبرايت طوال سنواتها فى الأمم المتحدة ازاء قضايا مثل الحصار المفروض على العراق ، والعقوبات على ليبيا. وتأييد إسرائيل حتى فى أحلك ساعات عنفها ضد الفلسطينيين واللبنانيين.. وأخيرا الدور الذى لعبته أولبرايت فى نسف فرصة اعادة انتخاب الدكتور بطرس غالى لفترة ثانية كأمين عام للأمم المتحدة، وهى معركة تمكنت أولبرايت من تحويلها إلى حملة ارضاء لأكثر قطاعات الرأى العام الأمريكى رجعية، وهى القطاعات نفسها المعادية للأمم المتحدة والتى ترى فيها خطرا على السيادة الأمريكية اذا لم تتحول إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

ولولاحظنا الحماس الذى استقبل به المحافظون الأمريكيون وزعاماتهم فى مجلس الكونجرس الأمريكى اختيارات كلينتون لفريق الأمن القومى (أولبرايت للخارجية- كوهين للدفاع -صمويل بيرجر مستشارا للرئيس لشئون الأمن القومى- أنطونى ليك مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية) لوجدنا أن هذا الحماس كاف لاثارة القلق فى نفوس كل من لديهم أمل- مهما كان ضعيفا -فى أن يوجه كلينتون السياسة الخارجية الأمريكية ولو نحو الاعتدال، ولو نحو الوسطية وليس نحو تلبية مطالب وأهداف النخبة الأكثر يمينية من زعماء الحزب الجمهورى فى الكونجرس.

عندما قال السناتور الجمهورى جيسى هيلمز رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، والأشد رجعية بين زعامات الكونجرس كما تشهد اراؤه ومواقفه العنصرية والمعادية للعالم الثالث والعرب وللمهاجرين والعمال والفقراء «أن الأسماء التى اختارها كلينتون لتكوين فريق الأمن القومى تتمتع بتأييد الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الشيوخ» كان هذا العضو «العتيق» بمجلس الشيوخ الذى يتجاوز عمره الثمانين يخرج لأول مرة عن خطه المعتاد.. خط انتقاد سياسات كلينتون طلبا لسياسة أكثر عدوانية فى العالم الخارجى، وسياسة أكثر عداء تجاه

المنافسين والخصوم وسياسة أكثر سيطرة تجاه الحلفاء والاصدقاء. بل الحقيقة أنه كان **ينطق بأول مديح لقرار اتخذه كلينتون منذ بداية رئاسته.**

ولعل مجلة «ذى نيشن» (الأمة) الأمريكية كانت محقة فى تعليقها على اختيارات كلينتون حين قالت: «لقد أثبت كلينتون مرة أخرى أنه سياسى من الدرجة الأولى ورئيس من الدرجة الثالثة. فان كلا من هذه الاختيارات يؤدى دورا فى اللعبة الداخلية .. لانها **ترضى بتشددها كل فصائل المحافظين من جماعات الكوبية فى المنفى (أعداء الرئيس كاسترو) وجماعات الصقور اليهودية الأمريكية المؤيدة لسياسات حزب الليكود ورئيس الوزراء الإسرائيلى نتنياهو** (على الرغم من كل ما تثيره من مصاعب فى وجه «عملية السلام الأمريكية» **والكتل الجديدة المعنية بأوروبا الشرقية والمعادية لروسيا** وفضلا عن هذا وذلك فان اختيار أولبرايت يأخذ فى الاعتبار ضرورة طمأنة اليمين الأمريكى إلى **ألبرت جور** نائب كلينتون الذى يستعد من الآن لحملة انتخابه رئيسا فى عام ٢٠٠٠ (..).

لكن لماذا التركيز الشديد على أولبرايت؟.

السبب ليس فى أولبرايت نفسها.. انما فى أهمية المنصب. إن منصب وزير الخارجية الأمريكى منذ بدايات الولايات المتحدة كجمهورية مستقلة يعد واحدا من أرفع المناصب بعد منصب الرئيس. وإذا كان الرئيس الأمريكى يقدم هذا المنصب جائزة لأهم لاعب فى حملته الانتخابية الأولى. فان اختيار كلينتون لهذه السيدة فى بداية فترة رئاسته الثانية هو **مكافأة لها على دورها فى استمالة اليمين الأمريكى إلى صفه خلال السنوات الماضية.** لقد أثبتت بطريقة أدائها فى منصب السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة أنها لا تقل ميلا للسياسة اليمينية المحافظة عن السيدة **جين كير باتريك** التى كانت فى فترة رئاسة رونالد ريجان الأولى سفيرة لدى الأمم المتحدة.. وكانت مرشحة لمنصب وزير الخارجية لو حالف النجاح المرشح الجمهورى للرئاسة **روبرت دول** فى انتخابات نوفمبر الماضى.

غير أن اختيار **وليام كوهين لمنصب وزير الدفاع** يقدم دليلا أشد سفوراً على حرص كلينتون على إرضاء اليمين. ليس فقط لأن كوهين جمهورى. انما لأنه ليس من دعاة الاهتمام باصلاح «**البنتاجون**».. أى المؤسسة العسكرية. وأهم من هذا أنه ليس من دعاة خفض الميزانية العسكرية الأمريكية على الرغم من زوال أخطار حقبة الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بموقع أكبر قوة عسكرية بلا منازع ولا منافس وبلا أخطار استراتيجية كبيرة. **ان كوهين صديق حميم لقطاع الصناعات الحربية وجنرالات «البنتاجون».**



ماذا عن **صمويل بيرجر** المرشح لمنصب مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى؟.

يجدر بالملاحظة أولا أن **بيرجر** -وهو صديق لكلينتون منذ سنوات الصبا- هو أول **يهودى أمريكى يختار للمنصب منذ أن شغله هنرى كسينجر فى سنوات أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ولا نعرف اذا كما نذيع سرا حين نقول ان كلينتون تعرض لضغوط «خفية»** لفترة طويلة (منذ منتصف عام ١٩٩٤) لاقالة كريستوفر من منصب وزير الخارجية لأن ميوله لم تكن باتجاه اسرائيل بقدر كاف. ولتعيين وزير خارجية يهودى باعتبار أن هذا المنصب لم يشغله يهودى أيضا منذ أن شغله **هنرى كسينجر** قبل ربع قرن وأكثر. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار اختيار **صمويل بيرجر** لمنصب مستشار الرئيس للأمن القومى **استجابة -وإن لم تكن كاملة- لتلك الرغبة من «اللوبى اليهودى» فى أمريكا** فى «حضور كبير» لهم فى فريق الأمن القومى.. خاصة وأن أحد الذين خرجوا من إدارة كلينتون فى التغييرات الأخيرة هو واحد من أبرز **اليهود** فى هذه الادارة، وهو **جون دويتش** الذى كان مديرا لوكالة المخابرات الأمريكية وقبلها كان وزيرا للدفاع فى ادارة كلينتون.

وكثيرون- من الأمريكيين وغير الأمريكيين- لا يعرفون أن **صمويل بيرجر** كان من ابرز الأعضاء فى «**حركة السلام الآن الأمريكية**» -وهى حركة موازية للحركة التى تحمل الاسم نفسه فى اسرائيل والمعروفة مثلها باتجاهاتها السلمية ورؤيتها الأكثر اعتدالا للقضية الفلسطينية وتؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة كانجاز حتمى. لا يمكن تحقيق السلام بدونه. وقد خرج بيرجر من الحركة منذ تعيينه نائبا لمستشار الرئيس للأمن القومى فى بداية رئاسة كلينتون. والمهم فى الأمر أنه **أحد اليهود الأمريكيين الملمين بصراع الشرق الأوسط وتفصيلاته**. غير أنه التزم بطبيعة الحال- بمواقف وسياسات ادارة كلينتون المؤيدة لاسرائيل طوال فترة الرئاسة الأولى. وليس بمواقف وسياسات حركة السلام الآن. الأمر الذى لا شك على الاطلاق فى أنه سيستمر فى ممارسته لمسئوليات منصبه الجديد.

وثمة توقعات بأن يلعب بيرجر دوراً أكبر -ربما لا يكون علنيا فى معظم جوانبه- فى المحاولات التى يعتقد أن كلينتون سيقوم بها فى بدايات فترة رئاسته الثانية **لدفع الموقف فى اسرائيل نحو انضاج فكرة قيام حكومة وحدة وطنية من الحزبين الأكبر، الليكود والعمل.** تحل محل الحكومة الحالية التى تتحكم فيها أقلية ضئيلة من النواب المنتمين للأحزاب الدينية المتطرفة والتى تفرض آراءها ومطالبها على حكومة نتنياهو. ويتردد فى بعض أوساط الادارة الأمريكية أن الرئيس الأمريكى مقتنع بأن قيام حكومة وحدة وطنية اسرائيلية من «الليكود» و «العمل» هى السبيل الأوحد لالزام اسرائيل بالاتفاقات السابقة وبأية اتفاقات يمكن التوصل إليها فى اطار عملية السلام.

حيث لا يعود بامكان أى من الحزبين الاعتراض على ما يقدم عليه الحزب الآخر من قرارات أو اتفاقات.

مع ذلك فلابد من أن يؤخذ بعين الاعتبارات أن الطريقة التى تبناها كلينتون فى تكوين المجموعة المختصة للأمن القومى فى ادارته والطريقة التى اعلنها بها، تعطى انطباعا قويا بأنه يريد أن تمارس هذه المجموعة مسئولياتها كفريق، أى بطريقة جماعية، حيث لا يكون لأى من المسئولين الأربعة عن الخارجية والدفاع وشئون للأمن القومى والمخابرات، دور ابرز كفرد.

ولهذا فليس من المنتظر أن يكون لمادلين أولبرايت كوزيرة للخارجية- وعلى الرغم من الأهمية القصوى

للمنصب- هيمنة كاملة على طريقة تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ،كما كان الحال في معظم الأحوال بالنسبة لمن شغلوا هذا المنصب في الماضي. ومعنى هذا أنه لن تكون هناك فرصة لأولبرايت لترك البصمات الشخصية التي تركتها على المواقف الأمريكية في فترة ممارستها لمسئوليات سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.. وهي بصمات التشدد والميل لسياسة خارجية متشددة وعدائية في كافة الاتجاهات.

وإذا كانت أولبرايت قد لعبت دوراً كبيراً في التأثير على قرارات كلينتون الخارجية خلال السنوات الماضية، فربما يرجع ذلك إلى أنه كان أقل خبرة بالقضايا الخارجية عندما تولى الرئاسة، ولأنه جنى من تشددها وميولها اليمينية قبول اليمين الأمريكي .. **أما في فترة الرئاسة الثانية فيبدو أن كلينتون سيكون أكثر رغبة في أن يصبح هو نفسه وزير الخارجية الحقيقي في ادارته بعد أن كسب خلال السنوات الأربع الماضية خبرة بالسياسة الخارجية تكفي للعب هذا الدور** .. بعد كل التعقيدات التي واجهها في الشرق الأوسط(خاصة بعد صعود **نتنياهو** واليمين الاسرائيلي إلى السلطة على غير توقع) وفي البوسنة وقبلها في الصومال -وفي مواجهة ايران والعراق،وفي مواجهة معارضة روسيا خطط توسيع حلف الأطلنطي ليشمل عددا من بلدان حلف وارسو السابق. كذلك في مواجهة التحدي الصيني في مجالات مثل حقوق الانسان وصفقات الأسلحة لبعض بلدان العالم الثالث ومشكلات التجارة بين البلدين، وحتى في مواجهة تحدي استمرار النظام الكوبي على الرغم من تصاعد الضغوط الأمريكية الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عليه إلى حد خانق ،وأخيرا ظهور أعراض جديدة لما يمكن اعتباره التحدي الأوروبي ، الذي لم يعد يقتصر على المنافسة التجارية والتكنولوجية لأمريكا، بل يتسع ليشمل المنافسة على أدوار «عالمية» في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

وتبقى هناك مشكلة أساسية بالنسبة لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية لادارة كلينتون في فترة رئاسته الثانية، في ضوء تكوين فريق الأمن القومي.

وتتمثل هذه المشكلة في أن **المحافظين والداعين لسياسة خارجية أمريكية «متشددة» في كافة الاتجاهات ليسوا تابعين تماما بالفريق الذي** اختاره كلينتون ، **انهم يريدونهم أكثر تشددا وأكثر ميلا لليمين مما هم**. وبعض الساسة والكتاب اليمينيين الأمريكيين يشككون في تشدد من تعرف بأنها الأكثر تشددا في هذا الفريق، وهي **مارلين أولبرايت**.

ريتشارد جرينيه أحد المعلقين السياسيين في صحيفة «واشنطن تايمز» اليمينية الأمريكية كتب مقالا (في ١٢ ديسمبر الماضي بعد أيام قليلة من إعلان ترشيحات كلينتون الجديدة) بعنوان «هل وزير خارجيتنا الجديدة من الصقور»؟ وقال ان أولبرايت تشيع حولها جوا موحيا بالتحدي ، الا أنها غالبا ما تترك من يستمع إليها في حالة غموض والتباس. ولو أنها كانت حقيقة من الصقور -خلافا لمعظم أمثالها من المهاجرين من أوروبا الشرقية- فلماذا وضعت مصيرها من البداية في صف الحمائم.. لماذا اختارت الانتماء للحزب الديمقراطي حينما كان ابرز زعمائه هم **جورج ماكجفرن وادموند ماسكي وجيمي كارتر ووالتر مونديل ومايكل دوكاكيس**(المعروفين باتجاهاتهم الليبرالية والمعتدلة من وجهة نظر اليمين الجمهوري المتطرف).

وأضاف **جرينيه أن أولبرايت** بعد أن صعدت إلى منصب رئيسة الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة وهو واحد من أعلى المناصب الدبلوماسية الأمريكية أدخلت ما أسمته سياسة التعددية التأكيدية ،وهي جملة لا يزال العالم حائرا في فهم معناها. هل تعني «التحفظ الاقتحامي» أو «الخضوع العدواني»؟ ثم يفسر المعلق اليميني العبارة بطريقته الخاصة فيقرر انه يفهمها على أنها تعني تسليم السياسة الخارجية الأمريكية للآخرين.فاذا لم يقم الآخرون بالمسئولية كاملة فاننا نستاء كثيرا . فاذا لم ينفذوا لنا سياستنا الخارجية فاننا نصبح سريعي الغضب للغاية».



والسخرية واضحة في تعليق جرينيه، لكنها لا تخفي أبدا استياء اليمين الأمريكي من أن كلينتون لم يختر لوزارة الخارجية «أحد الاستراتيجيين العسكريين الموهوبين» على حد تعبيره، ليعرض بذلك عن افتقاره (أي كلينتون) إلى عمق الفهم للقضايا الاستراتيجية.

وهكذا نتبين بوضوح أن لليمين الأمريكي موقفا مزدوجا ،حيث يبدو جناحه الرسمي ممثلا في زعامات الكونجرس سعيدا باختيار أولبرايت وباقي أعضاء الفريق ، بينما يبدو جناحه «الفكري» ممثلا في الصحافة اليمينية والكتاب المحافظين غير راض تماما، ويطلب المزيد.

وبينما يعبر المسئولون الأمريكيون في كل مناسبة عن استيائهم الشديد ازاء انتقادات الصحافة العربية بمختلف اتجاهاتها لأولبرايت وبالتالي عرقلة دورها المنتظر في عملية السلام فان المنظمات اليهودية الأمريكية ليست راضية كلها عن اختيار أولبرايت. ولم تتردد صحيفة **فوروارد** اليهودية الأمريكية التي تصدر في نيويورك عن القول بانه اختيار أولبرايت وزيرة للخارجية قد اثار اضطرابا في عدد من المنظمات اليهودية.

وبالفعل فان «**الائتلاف اليهودي القومي**» ..وهي مجموعة من اليهود المنتمين للحزب الجمهوري-أصدرت بيانا عبرت فيه عن قلقها من ترشيح أولبرايت لهذا المنصب لأنها« **تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والشخصية القيادية اللازمتين لشغل هذا المنصب الهام**». ثم خرج بيان الائتلاف اليهودي القومي من دائرة التعميمات في الاعتراض على أولبرايت إلى دائرة الخصوصيات.. «فسجل عليها أنها امتنعت عن التصويت على عدد من قرارات الأمم المتحدة التي كانت تهم اسرائيل من الناحية الأمنية».

ويتعارض هذا تماما مع ما قاله بيان لمنظمة يهودية أمريكية أخرى هي «**الكونجرس اليهودي الأمريكي**» من أن لدى الأمريكيين كافة من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بان سياسة بلدنا الخارجية والقرارات المتعلقة بأمنها القومي ستكون في أيد أمينة .. ان اختيار الرئيس كلينتون قد وقع على دعاة الزعامة الأمريكية في العالم وعلى أصدقاء برهنوا فعلا على صداقتهم لاسرائيل».

ويزيد في الحيرة أن بعض الزعامات اليهودية التي تعد معتدلة في مواقفها من عملية السلام وتصل في ذلك إلى حد

التحذير من أخطار سياسات الليكود وحكومة نتنياهو وجدت في اختيارات كلينتون لفريق الأمن القومي ما يشجع على الأمل في نجاح عملية السلام (..) هذا ما قاله- مثلاً- **جوناثان جاكوبي** المدير التنفيذي لمنظمة تحمل اسم« **منتدى السياسة الاسرائيلية** ».

ومارلين أولبرايت نفسها كانت قد ألقت في شهر نوفمبر الماضي خطابا في حفل أقامته «**عصبة مكافحة التشهير اليهودية**» لمنحها إحدى جوائزها قالت فيه إن الادارة الأمريكية ستواظب على محاولة البدء من جديد بالمفاوضات بين اسرائيل وسوريا . وقالت «**يتعين أن تنتج المفاوضات سلاما حقيقيا وأمنا حقيقياً للشعب الاسرائيلي**». وتعهدت أولبرايت في ذلك الخطاب بالعمل بكل جهد من أجل منع الأمم المتحدة -خاصة مجلس الأمن- من عمل أو قول أي شئ يعرقل عملية السلام أو يضر بالمصالح الاسرائيلية »..

وكل ما يمكن الخروج به من هذا وذاك هو أن توجيه السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات القليلة المقبلة- وبالأخص فيما يتعلق بالشرق الأوسط سيكون موضوعا لصراع حاد وضغوط كثيفة.

لكن هل سيكون للعرب دور -ودور فعال بالذات- وسط هذا الصراع وضمن هذه الضغوط للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من الذي يملك اجابة بنعم على مثل هذا السؤال؟.

على أي الأحوال ليس هناك طرف واحد في الولايات المتحدة -سواء كان طرفا مشاركا مباشرة في رسم السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أو مجرد مراقب يتابع- ينكر أن أحد أهم الاختبارات التي تواجهها ادارة كلينتون خارجيا في فترة رئاسته الثانية ، ومع بداياتها الأولى هو اختبار قدرتها على مواجهة التحدي الذي شكله ويشكله لها منذ مجيئه إلى السلطة ، **بنيامين نتنياهو** ، والذين يأخذون خبرات السنوات الماضية معيارا لما يمكن توقعه **يؤكدون أنهم لا يتوقعون من كلينتون أو من فريق الأمن القومي الجديد أن يحولوا سياسة واشنطون إلى الضد بالاتجاه نحو معاداة نتنياهو وسياساته صراحة وعلنا** . فدون ذلك محاذير كثيرة يعمل لها كلينتون ألف حساب . نفوذ اسرائيل واليهود الأمريكيين على الكونجرس ، في وقت يسعى فيه كلينتون بوضوح لاستمالة الكونجرس



للتعاون معه على تنفيذ سياسات داخلية يعتبرها «الليبراليون» الأمريكيون **خيانة لمبادئ الحزب الديمقراطي الأساسية ،ويعتبرها اليسار الأمريكي انقلابا في سياسات الحزب الديمقراطي تستوجب أن ينفض من حوله كل من اعتبروا هذا الحزب في الماضي جبهة للقوى الديمقراطية والليبرالية والتقدمية.**

لكن هناك من يتصورون ان كلينتون ليس مستعدا للتضحية بما استثمرته أمريكا من جهود وطاقات في الشرق الأوسط من أجل إرضاء التطرف الاسرائيلي . وان بينه وبين نتنياهو ثأر شخصي حان موعده بانتصار كلينتون في انتخابات الرئاسة. ويعلق أصحاب هذا الرأي أهمية كبيرة على الانتقادات «الشديدة التهذيب» على حد تعبير صحيفة «**واشنطن بوست**» (في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٦) التي وجهها كلينتون إلى قرارات حكومة نتنياهو الأخيرة بتقديم حوافز للمستوطنين اليهود للتوسع في الضفة الغربية.

ويبقى أساس الأطراف بين هذين التيارين هو ذاته الاساس القديم: هل تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لنفوذ اسرائيل ويهود أمريكا ؟ أم أن اسرائيل ويهود أمريكا ليسا إلا أداة في يد السياسة الأمريكية لتنفيذ أهداف تتجاوز مصالح اسرائيل ويهود أمريكا بل ويهود العالم.

ونعود إلى السؤال : كيف سيكون شكل السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات القادمة من رئاسة كلينتون وفي اطار المجموعة الرباعية التي تشكل فريق الأمن القومي.

بعيدا عن اختلاف التقديرات بين من يرى في هذا الفريق مجموعة من الصقور. ومن يقول انهم ليسوا صقورا بالقدر الكافي. فان فريق كلينتون الجديد ليست له قدرات ولا خبرات قادة السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية السابقين أمثال **هنري كسينجر** . **وزبجنيو برجينسكي** .. وأنه

بينما كان السابقون بمثابة المخططين النظريين والايديولوجيين لسياسة امبريالية أمريكية.. فان القادة الجدد في فريق كلينتون أقرب لأن يكونوا مجموعة من «التكنوقراطيين» .

مع ذلك فان اخلاص الجدد لا يقل عن اخلاص القدامى في الدفاع عن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وما يسمى مصالح الأمن القومي الأمريكي وهذه لم تتغير في التسعينات عما كانت في الستينات والسبعينات سوى في طريقة الاداء، خاصة وأن الجدد هم تلاميذ القدامى. ليس بالمعنى المجازي للكلمة ، بل بالمعنى الحرفي. **مارلين أولبرايت كانت تلميذة بيرجنسكي مستشار** الأمن القومي في عهد كارتر **وانطوني ليك**-الذي انتقل من منصب مستشار كلينتون للأمن القومي إلى منصب مدير وكالة المخابرات المركزية- هو **تلميذ لكيسنجر** (وان كان قد استقال من منصبه كمساعد لكسينجر عام ١٩٧٠ احتجاجا على قرار غزو كمبوديا.. إلا أنه أدى الخدمة في ادارتي كارتر وكلينتون دون الاعتراض على أي شئ)، **وصمويل بيرجر تلميذ في مدرسة كسينجر الدبلوماسية** في جامعة جورج تاون التي تعلم فيها على **كسينجر** وأيضا على **جين كيرباتريك. وأما وليام كوهين** فكان دائما في ظل تلاميذ كسنجر الجمهوريين في مجلس الشيوخ يساعدهم ويساعدونه.

كما في عهد **كسينجر** وبعده **برجنسكي** تبنى **أهداف** السياسة الخارجية الأمريكية **أولبرايت** وليك **وكوهين وبيرجر** :**السيطرة التامة على الشرق الأوسط وبتروله وأرباحه- أخذ مكان الهيمنة الاقتصادية والثقافية الفرنسية في أفريقيا- السيطرة الاستراتيجية والاقتصادية على أوروبا الشرقية والبلقان- مواصلة سياسات الحرب وأساليبها ضد الصين وكوريا الشمالية وكوبا**(حيث لا تزال الاشتراكية في الممارسة بشكل ما) **وتحويل الزعامة الأمريكية للعالم الغربي إلى امتياز اقتصادي متصاعد للولايات المتحدة على كل منافسيها في أوروبا والشرق الأقصى** (حوض المحيط الهادى).

بقدر ما تبدو قدرة فريق الأمن القومي الأمريكي الجديد على تحقيق هذه «المهام» بقدر ما يبقى في مواقعه. **كل حسب اجتهاده .. ويصرف النظر عن العيوب «الشخصية» التي اهتمت بها الصحافة العربية فأغضبت** المسئولين الأمريكيين. (..).



بعد خمس سنوات من الاصلاح الاقتصادى

الخريطة الاجتماعية الجديدة التى شكلتها سياسات الاصلاح فى روسيا

حنين جوركى القديم من المسرح إلى الحياة

عام ١٩٠٢ عرضت لأول مرة مسرحية الحضيض للكاتب المعروف مكسيم جوركى لكنها لم تلق نجاحا يذكر مما دفع بجوركى للسفر إلى الخارج لفترة. وبعد أكثر من نصف قرن نجحت الحضيض عام ١٩٩٦ ليس على خشبة المسرح ولكن فى نسيج الحياة اليومية، وأصبح واقعا المونولوج الشهير لبطل المسرحية الذى يقول فيه:«يالها من حياة مرة. حياة كئيبة لا تسر أحدا. كأنى أخوض فى مستنقع، وكلما تعلقت بشئ أجده يتفتت بين يدى وينهار».

يلتسين

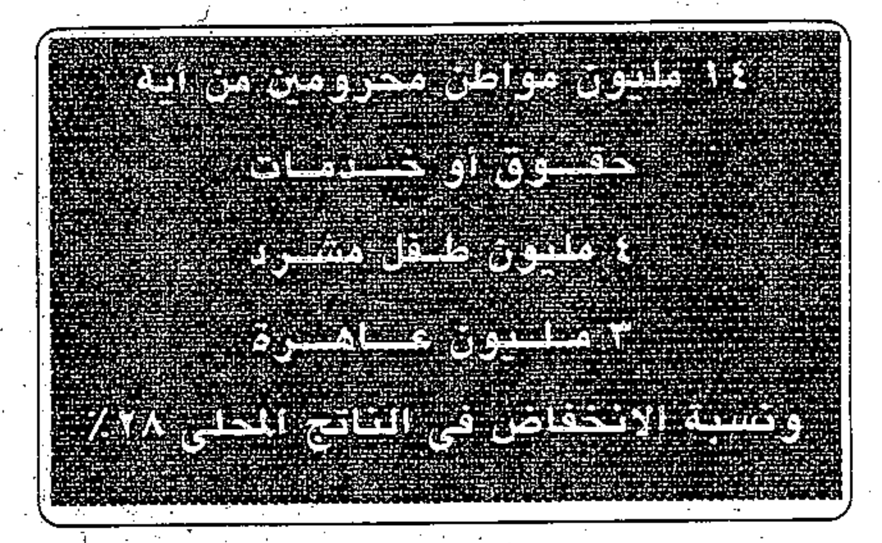
رسالة موسكو

أحمد الخميسى

فقد أدت خمس سنوات من اصلاحات الرئيس **يلتسين** إلى ظهور فئتين لكل منهما وجودها الاجتماعى وقيمها الفكرية والنفسية المميزة: «**الروس الجدد**» وليس المقصود بهم المجرمين أو رجال الأعمال وإن كان أولئك هم المناخ الذى ينمو فيه الروس الجدد، لكن التعبير يشير فى معظمه إلى طريقة فى الحياة وقيم فلسفية باعتبارها خليطا من قيم الاغراق فى المتعة واللذة والابتذال والتبذير الجنونى والسير على الحافة بين الموت والحياة لتكثيف الشعور بالوجود للحظة وإن تكن عابرة. ولهذا فان الروس الجدد قد لا يكونون من الأثرياء حتما. إنهم أيضا من الشبان الصغار الذين يتعاطون الحقن المخدرة فى علب الليل بأي ثمن، ومن بين الانتلجنسيا المتحررة. ولكن القيمة الفلسفية الأهم فى «الروس الجدد» هى الأموال باعتبارها الهدف والوسيلة. وقد أدى شيوع تلك الفلسفة لظهور نمط جديد من البشر: الانسان المصنوع من الأوراق النقدية ورغوة الخمور المتعة على الرغم من أن السمة المميزة للعقلية الروسية عبر ثقافتها وتاريخها الفكرى هى العداء للقشور والمظاهر والمال: وربما لن يجد القارئ فى تاريخ الأدب مشهدا لأوراق الأموال كذلك الذى استعان به **دستوفسكى** فى رواية الابله. وقد عاشت الثقافة الروسية على امتداد وجودها فى كفاح عنيد لإعلاء القيم المعنوية على كل ما عداها وتغليب ما هو إنسانى على ما هو اجتماعى، وازدراء الجانب الحيوانى فى الانسان لصالح الجانب الروحى. ولن يجد القارئ إلا فى الواقع الروسى شخصية مثل« **فيرازاسوليتش**» التى أطلقت النار على مدير شرطة بطرسبورج لأنه أهان معتقلا لا تعرفه، وعندما سئلت فى المحكمة إن كانت قد أرادت قتل مدير الشرطة أم إصابته بجرح فقط قالت: «الأمر سيان.. لقد أردت أن أبين أنه لا يجوز إهانة الانسان» فالأمر بالنسبة لنا مبدأ. ولن يعثر القارئ- سوى فى روسيا-على دفتر بهذه الضخامة للمنتحرين العظام بدءا من **مايكوفسكى** انتهاء بالأكاديمى الروسى **نيتشاى** رئيس المركز الفيدرالى للأبحاث النووية الذى أطلق النار

الروس الجدد يعيشون على الحافة بين الموت والحياة

معاهد الدراسات الاجتماعية ترصد :



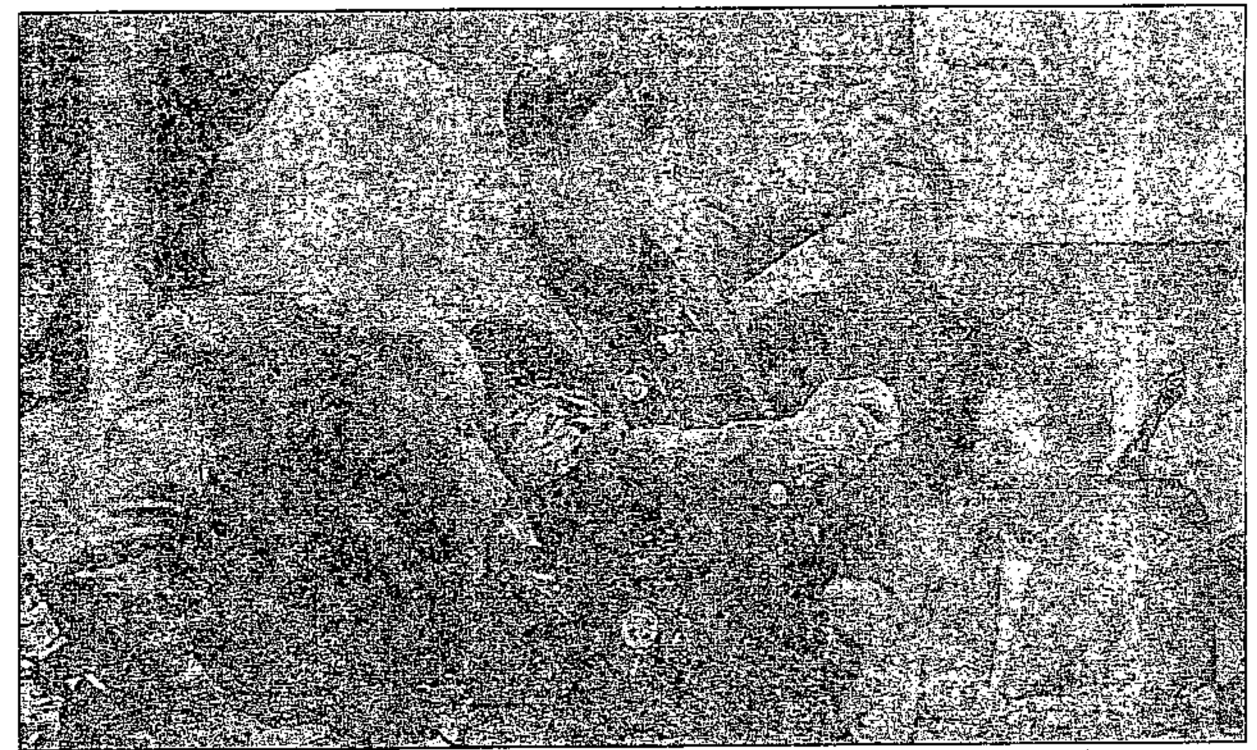
على نفسه ليلة ٣٠ أكتوبر ٩٦ تاركا قصاصة ورق صغيرة لزوجته كتب عليها : **«إن الحياة مستحيلة على هذا النحو»** بعد أن أنهكته من حوله مشاهد عائلات العلماء وهى تحيا على الخبز فقط وتشتريه بالدين. إن الأمر لا يخصه . لقد أراد فقط أن يبين أنه لا ينبغى إهانة الإنسان هكذا. إن القيم الفردية الرأسمالية لم تستطع- لأسباب كثيرة-أن تجد أرضا خصبة لها فى روسيا فى تاريخ ما قبل الثورة، وفى عام ١٩٠٨. لم يجد الباحث شخصا يوزع أرضه على الفلاحين سوى **تولستوى** فى روسيا. وبعد الثورة حالت الأيديولوجية الماركسية وانعدام الملكية الفردية فى المجتمع دون انتشار تلك القيم. لكن التحولات دفعت للسطح بالروس الجدد الوافدين إما بين صفوف الشباب الفاشلين دراسيا أو المجرمين والمغاربيين السابقين الذين وجدوا أن شرعية الشركات الخاصة أفضل، أو وهو الأهم البيروقراطية التى تواجدت فى المؤسسات عند تخصيصها. وأغلبهم من يفتقدون لأى اهتمامات عقلية أو ثقافية ويتألف العالم الروحى والثقافى والفكرى لحملة الفلسفة العدمية الجديدة من متع بارات النساء العاريات وبيوت الدعارة وحمامات السأونا والكازينوهات حيث يقدم الجرسونات على طبق-مع الطعام- أى صنف من المخدرات يخطر على بال المرء. والنموذج الخلقى لهم هو الملياردير **برونتساليوف** الذى يعلن فى حوار صحفى معه«مهنتى هى الجنس وصناعة المال». ولا تطلب منى **ناتاشا زوجتى** سوى المال والجنس حتى أنى أقول لها: الداعرات فقط هم اللواتى يطلبن المال والمتعة فى نفس الوقت. هل أنت داعرة؟ ». وقد زحفت الفلسفة التى نرد شراعها الروس الجدد لتغزو قوارنها الوعى الاجتماعى وتدمير القيم الرئيسية التى قام عليها الوجدان الثقافى والفلسفى الروسى.

ويشكل الروس الجدد من أغنى الأغنياء ٣٪ من السكان وتفوق ثرواتهم ومتعهم أى خيال وأية أرقام، وتأتى بعدهم فئة متوسطى الحال «المستورة» التى تحيا لكنها تجد صعوبة اذا تعلق الأمر بشراء سيارة أو شقة وتشكل هذه الفئة عشرين بالمئة من السكان (تصل فى أوروبا فى المتوسط لثلث المجتمع). ثم تأتى فئة ثالثة تتسع صفوفها لاربعين بالمئة من السكان يؤمنون بالكاد حاجاتهم الضرورية من الطعام والملابس، ثم تأتى فى القاع فئة من المعدمين الذين يشكلون سبعة بالمائة وهم أولئك الذين لا يمكنهم توفير الطعام لأنفسهم بشكل منتظم. لكن هل توقفت الخريطة الاجتماعية التى خلقتها الاصلاحات الأخيرة عند هذا الحد؟.. كلا ثمة فئة أخرى خاصة لا تمثل المعدمين فى القاع ولكن الحضيض.. الذى يستكين اليه البائسون والمشردون وصغار المجرمين والبلطجية وقطاع الطرق واللصوص والقتلة والمغتصبين والداعرات وأيضا **«البومجى»** الذين يهيمون على وجوههم دون مقر أو سكن فى الشوارع.

إن تلك الخريطة الاجتماعية الجديدة، خريطة **«الناس اللى فوق والناس اللى تحت»** «تشكلت بوضوح بعد خمس سنوات من الاصلاح الذى بدأه **بوريس يلتسين** منذ خمسة أعوام حينما أصدر مرسومه الشهير فى ٣ ديسمبر ١٩٩١ «الاجراءات اللازمة لتحرير الأسعار» باعتباره أول إعلان بالبدء فى تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى بيد **يجور جايدار** . وتجهر الأرقام الصامتة برأيها فى رحلة الاصلاح: ووفقا لما نشره فى ١١ ديسمبر فى **ازفستيا آندريه ايلياريونوف** مدير معهد التحليل الاقتصادى فان حجم الدين الخارجى للدولة قفز- خلال السنوات الأربع الماضية - **من خمس وتسعين مليار دولار إلى مائة وسبعة وعشرين بزيادة سبع وعشرين مليار**. وبينما لم تكن الدولة مدينة فى الداخل بشئ عام ١٩٩٢ ؛ فان ديونها- بواسطة القروض والسندات المالية- بلغت مع نهاية العام الحالى إلى خمسة وأربعين مليار دولار. وبلغت زيادة الديون فى المتوسط فى العام الحالى ثلاثة ونصف مليار دولار شهريا. ولكن تلك ليست الخاتمة فسوف تتزايد الديون وفقا لمشروع ميزانية عام ٩٧ المقترح من رئيس الوزراء بما قيمته ستة وستين ملياراً أخرى، أى بمعدل أكثر من خمسة مليارات شهريا!.

وتقدم صحيفة **كمسولسكايا برافدا**. وهى صحيفة معادية للشيوعية كشف حساب عن السنوات الخمس المنصرمة فتقول فى ٣ ديسمبر : «لقد ارتفعت الأسعار خلال السنوات الخمس الماضية بعشرات الآلاف من المرات، وانخفضت القيمة الفعلية للرواتب بخمس مرات، واحترقت مع التضخم السريع قيمة كل المدخرات التى راكمها المواطنون لسنوات طويلة ولم يعد العاملون فى قطاعات الثقافة والعلوم والعلاج يحصلون على رواتبهم المتدنية أصلا، وتحولت المصانع العسكرية إلى حطام بائس ».

وتشير معطيات معهد التحليل الاقتصادى إلى أن **مصر وتركيا والاردن والجزائر وتونس وكوستاريكا وبانا ما** تفوقت على روسيا فى السنوات الأربع الماضية من زاوية نصيب الفرد من الدخل القومى فيها. وأن **سيريلانكا وياماكا والمغرب** ستلحق بروسيا- بهذا المؤشر- السنوات القليلة القادمة اذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه. وخلال أربع سنوات من الاصلاح انهار اجمالى الناتج المحلى كما لم يحدث من قبل فى أحلك مراحل التاريخ الروسى، فعلى حين هبط هذا



صورة من حياة الروس الجدد المتطرف جيرينوفسكي زعيم الحزب الروسي يقلد الزعيم النازي هتلر ويرقص في مقر الدوما احتفالا بالذكرى التاسعة لتأسيس حزبه

المؤشر سنوات الحرب العالمية الأولى **بنسبة ٢٥٪ ،والسنوات الأربع للحرب الأهلية ١٩١٨ -١٩٢٢ بنسبة ٢٣٪** ، فان إجمالي الناتج المحلي انهار سنوات الإصلاح الأربع بنسبة ثمانية وعشرين بالمئة.وعلى خلفية من هذا التخريب ظهر الحضيض وهبط من خشبة المسرح ليجوب الشوارع وجها آخر لثراء القلة.

وتفيد معطيات معاهد الدراسات الاجتماعية أن أفراد الحضيض يشكلون عشرة بالمئة من السكان المحرومين من أية حقوق أي أربع عشرة مليون نسمة،وهي فئة تنعدم لديها أية صلات أسرية أو اجتماعية أو فكرية بقضايا المجتمع، والمجتمع لا يعنيها في شيء، كما أنها لا تعنيه في شيء، من بينهم أربعة مليون بدون سكن وهم **«البومجي»** ،وثلاثة ملايين متسول ،وأربعة ملايين طفل متشرد ، وثلاثة ملايين عاهرة، عالمهم الشوارع ومحطات القطارات القاسم المشترك في شكواهم أن رجال الشرطة «يضربوننا بشدة»،وخطورة هذا الحضيض أنه شاب وفي عنفوانه.

فالداعرات يبدأن من سن ١٤ سنة وينتهين عند سن ٢٨ سنة، والأولاد المشردون يبدأون من ٦ سنوات وينتهون عند ١٤ عاما،

والمتسولون يبدأون من سن ١٢ سنة وينتهون عند سن الأربعين. ويحمل خمسة وثمانون بالمئة من أبناء الحضيض السلاح بدءا من السكاكين حتى المسدسات، ويتربع عتاة المجرمين على ذلك العرش السفلي.

وباعتراف ٧٣٪ من العاهرات فانهن يعملن لحساب عصابة أو أخرى. ويعمل ٥٠٪ من أبناء البومجي والأولاد المشردين لحساب تجار المخدرات. ولا يخشى المواطن الروسي المسالم في الشوارع قدر خشيته من البومجي الذين يجوبون الأمكنة ويحملون مع الأسلحة شعورهم بالانفصال الكامل عن المجتمع الذي يضعهم خارج كل الاطر ما عدا السجون وقيود المعاصم.

ويرجع ٥٦٪ من أبناء الحضيض السبب في تعاستهم إلى سياسة الدولة الاقتصادية التي لفظتهم خارج الحياة، بينما يفسر ٤٤٪ السبب في مآسيهم بسوء الحظ أو قدر الانسان أو الميول الغريزية للانحطاط والعنف والخمر والجريمة.

ويفتح ذلك الحضيض جوفه لافراد وفئات أخرى سيبدأ بابتلاعها .ويرى الخبراء الاقتصاديون أن ثمة فئات اجتماعية محكوم عليها بالانحدار للعالم السفلي بنسب تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٧٠٪ من بينها **الافراد** من عالم المسنين والعجزة وأصحاب المعاشات والمعوقون والأسر المعيلة، والأمهات المطلقات، والنساء الوحيدات. وعلى سبيل المثال فان العمال المهرة وغير المهرة والمهندسين والمدرسين والأطباء والمثقفين محكوم عليهم جميعا بالانحدار الاجتماعي في ظل الظروف الراهنة.

وقد أفضى الانقسام الحاد للمجتمع إلى **«الناس اللى فوق والناس اللى تحت»** وانتشار البومجي في الشوارع وارتفاع نسبة الجريمة حدأن ٥٢٪ من السكان يؤكدون أن الخوف لا يفارقهم حتى بين الجدران الأربعة لبيوتهم.

ويبرر بجورجايدار -بمناسبة مرور خمس سنوات على الاصلاح-ما تم بقوله:«اذا قمنا بمقارنة عام ١٩٩١ ،وعام ١٩٩٦ سنجد أن لدينا الآن سوقا وان كانت ضعيفة و روبلا له قيمته.

لقد وضعنا الأساس لسوق اقتصادية حرة،وبلد حر يمكن لكل فرد فيه أن يبني حياته كما يشاء وأن يسافر أو يستريح أو يعمل أينما يريد».

ويعلق على ذلك اقتصادي آخر بقوله : «لقد أصبحنا نتمتع بحرية خروج العبيد إلى

الأسواق ليتخيروا بأنفسهم أسيادهم الجدد».
أما **جريجوري يافلينسكي** -زعيم كتلة «**يابلوكو**»-وهو من دعاة السوق الحرة أيضا إلا أنه يلخص رحلة الاصلاحات على نحو آخر قائلا: «لقد ساقتنا تلك السنوات إلى نظام الطغمة الاحتكارية الفاسدة التي أجرت الاصلاحات الرخيصة الكاذبة فحسب».

المؤسسات الحكومية التي بيعت بأقل من واحد في المئة من قيمتها الحقيقية وهو ما لم يحدث في تاريخ أي دولة في العالم حتى أن عمدة موسكو **يوري لوجكوف** وصف التخصيص بأنه: أكبر كارثة شهدها التاريخ العالمي».
ويمضي **سولجينتسين** فيقول إن «الشيوعيين أيا كان نظامهم قد حافظوا على نظام للدولة ونظام للعلاقات الاقتصادية، أما يلتسين فدمر كل هذا دون أن يحل محله بديلا "
وبهذه المناسبة أيضا نشرت مجموعة من العلماء الروس من القسم الاقتصادي بأكاديمية العلوم خطابا موجها للرأي العام في ٢ديسمبر في صحيفة **نيزافيسيا** تقول فيه: «**نحن** العلماء الاقتصاديين الروس نتحمل **قسطا من المسئولية الاخلاقية من أن المجتمع والشعب الروسي يجد نفسه مرة أخرى ضحية لوهم أيديولوجي جديد.**
وعلينا أن نعترف بذلك وأن نطلب الصفح والمغفرة عن توافقنا مع السلطة في لحظة انتقالية كانت غاية في الصعوبة في حياة بلادنا. ومن دون هذا الاعتراف بأننا لن نبعث من جديد. فقد أثبتت خمسة أعوام من الاصلاحات أن الثمن المدفوع فيها هو تدهور أوضاع الانتاج ومستوى معيشة الملايين من المواطنين».
وأكد أحدهم وهو الاكاديمي **فاليري ماكاروف** أن غياب قطاع الدولة ونظرية دور الدولة في التخطيط المركزي جعل الاصلاحات تنصب في مجرد
عملية توزيع الثروة بشكل عشوائي دون اصلاحات، ودون أن تضع الدولة في

خبير اقتصادى:

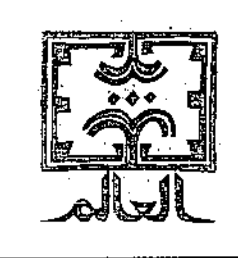
أصبحنا نتمتع بحرية خروج العبيد إلى الأسواق ليختاروا بأنفسهم أسيادهم

وكان مرور خمس سنوات على الإصلاح في ٣ ديسمبر ٩٦ مناسبة راجع فيها

قال رئيس مركز الأبحاث النووية لزوجته: الحياة مستحيلة على هذا النحو..
ثم أطلق الرصاص على نفسه.

الكثيرون حصاد التجربة عامة وخاصة على الصعيد الاقتصادي،وكان من بينهم الروائي **الكسندر سولجينتسين** الحائز على جائزة نوبل في الأدب. وقدم **سولجينتسين** مقاله لمختلف الصحف الروسية فامتنعت عن نشره، فبعث إلى صحيفة «**موند**» الفرنسية فنشرته وبعدها نشرت «**أوبشايا جازيتا**» الأصل الروسي للمقال. ويقول **سولجينتسين** :أن على يلتسين «أن يدفع ثمن الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات حكمه الخمس التي رمى الاصلاح فيها لتوريث الاصلاحيين التركة الشيوعية الاحتكارية. وقد تم التوريث بواسطة عملية التخصيص التي قام بها تشوبايس ولم تكن سوى خداع محض بدءا من توزيع بطاقات التخصيص «**الفاوتشر**» التي سعت شكليا لتوزيع ثروة الدولة القومية وفقا لحصة كل فرد منها وانتهاء بتخصيص

اعتبارها ولو للحظة واحدة الآثار الاجتماعية الوخيمة لسياساتها.
ولا يعود ما تمر به روسيا لمحاولات الاصلاح الرأسمالي فحسب، ولكن للطابع العام للنهب وسطوة الاجرام المرتبط بالدولة، فلم تستطع روسيا منذ بداية الاصلاحات أن تجتذب من رؤوس الأموال الأجنبية سوى ٩٨ مليار على امتداد السنوات الخمس، ويحجم رأس المال الأجنبي عن المغامرة بدخول روسيا لأسباب ليس أوليا أن الحكومة لا تقدم له الضمانات الكافية. ولكن لأنها لاتقدم ضمانات لحياة أصحاب رأس المال الذين يتساقطون على قارعة الطريق كما تساقط الذباب في الصين عندما خرج الشعب الصيني بأكمله ذات يوم لمطاردته من ارضه وسمائه.
وأن النظرية الوحيدة للاصلاحات الجارية هي النظرية الشعبية القائلة بـ «**شيلني وأشيلك**» والتي اعتمدتها حكومة **تشيرنوميردين** لرفع عجلة الانتاج القومي، والدليل أن تجارب إصلاحية أخرى في بلدان مرت بظروف روسيا قد حققت شيئا من التقدم. ففي خلال نفس سنوات الاصلاح التي هبط فيها اجمالي الناتج القومي في روسيا بنسبة ٢٨٪ فانه ارتفع بنفس النسبة في بولندا مثلاً، وارتفع في رومانيا المعدمة بنسبة ١٨٪. أما في الصين الضخمة التي تجري اصلاحات متزنة وبطيئة فان اجمالي الناتج القومي فيها ارتفع بنسبة ٥٤٪ على مدى سبعة عشر عاما وخاصة في الأعوام الأخيرة، وإذا أخذنا بعيار الحجم المطلق للانتاج سنجد أن الصين نجحت في بداية الثمانينات باللحاق بروسيا،وفي بداية ١٩٨٨ لحقت بالاتحاد السوفيتي كله، ولم يتجاوز العجز في الميزانية الصينية أبدا نسبة ١,٥ في المئة من اجمالي الناتج المحلي على حين وصل العجز الرسمي في ميزانية **تشيرنوميردين** المقترحة لعام ٩٧ إلى ٣,٥٪.
لكن روسيا نُكِبت بحكومة بليدة من انجازاتها أن «ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر» على حد تصريح رسمي **لفيكتور ايليوشين** نائب **تشيرنوميردين** في ١٥ أكتوبر، بينما يمثل الحضيض فيها عشرة بالمئة من السكان يهيمون على وجوههم ويتصيدون الجرائم وأكياس النقود في محطات القطارات.



يوم الخميس الثانى عشر من ديسمبر!

رسالة باريس

نجلاء العمرى

على أجندة الخميس الثانى عشر من ديسمبر، كان على أن أقوم بشيئين:

السفر إلى جنوب فرنسا؛ ومشاهدة لقاء الرئيس **جاك شيراك** التلفزيونى فى المساء.

وصلت إلى محطة القطار البارسية حيث كان من المفروض أن استقل القطار إلى الجنوب لافاجأ باللافتة المضيئة وكلماتها: «**تم الغاء القطار لإضراب فى محطة سكك حديد مارسيليا**». وعلى الفور، عادت إلى ذهنى ذكريات ديسمبر ١٩٩٥ ،وجال بخاطرى أنه من الأفضل البحث عن تاكسى والعودة إلى المنزل.. فالوقت متأخر ولن يكون هناك بالتأكيد سفر. ولكننى مع ذلك ترددت ، وفضلت التوجه إلى الاستعلامات أولا. قلت:« ربما .. من يعرف!!». خاصة وأن القطار هو الأخير فى هذا اليوم.واستقبلنى الموظف مرحبا، وشرح لى أن القطار قد تم الغاؤه بالفعل، ولكن هناك آخر بديل تم تجميع كل ركاب الجنوب الشرقى فيه ويمكننى بذلك الوصول وفى نفس الموعد المحدد إلى مارسيليا.

وبما أن رحلتى كانت نهايتها مدينة أخرى «**اكس أن بروفانس**» مدينة الرسام الانطباعى **بول سيزان** ، أو مدينة «**الماء والفن**» كما يطلقون عليها لجمال مبانيها القديمة ولما فى ميادينها من نافورات تنتشر فى كل مكان. توجهت بالأتوبيس من مرسيليا إلى **اكس** .. وصلت بالفعل إلى الميدان الرئيسى بها حيث تتجمع كل خطوط المواصلات العامة. وأفاجأ بالمكان خاليا. فلا أتوبيس ولا حتى شخص واحد فى الانتظار. وخمنت بسرعة السبب. وتأكدت ظنونى بعد أن سألت. فسائقو النقل العام بالمدينة هم أيضا فى اضراب وذلك للاسبوع الثانى على التوالى. ولم يكن أمامى سوى التوجه إلى حيث كنت أريد سيرا على الاقدام.

إضراب سائقى الشاحنات

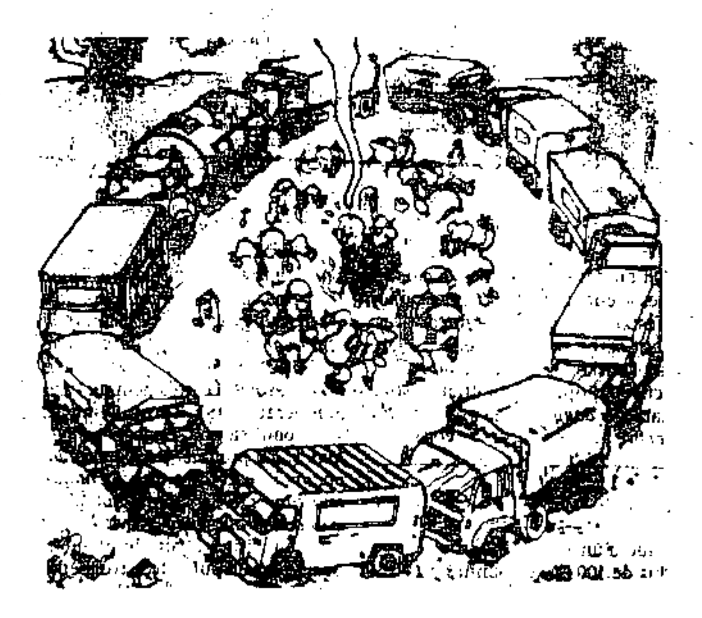
وتتابعت الأسئلة الواحد تلو الآخر فى ذهنى: لماذا لم نسمع عن اضراب سائقى مدينة **أكس** فى وسائل الاعلام ،والمدينة- حتى ولو كانت صغيرة- تعيش مشلولة منذ اسبوعين؟ وما فائدة اضراب عمال محطة مارسيليا-وهى محطة هامة ونقطة غليان مستمر- إذا كان بامكان المسافر أن يصل إلى وجهته وفى نفس الظروف وفى نفس الموعد؟. كيف يمكن ممارسة حق الاضراب فى الأعوام القادمة؟ وماذا كان يمكن أن يحدث فى إضراب عام ١٩٩٥ اذا كانت الحكومة قد استطاعت بسرعة وبكفاءة أكبر مما فعلت توفير «**خدمات بديلة**» لتلك التى شلت البلاد طوال شهر كامل كما حدث بسرعة وبسلاسة هذه المرة على خط مارسيليا؟ وهى مرة لم تكن الوحيدة. فيبدو أن الحكومة ومعها ادارة هيئة السكك الحديدية قد وعت دروس «ديسمبر ١٩٩٥». وبحكم استخدامى المتكرر لهذا الخط؟ عايشت فى سبتمبر ١٩٩٦ احتلال العمال لمسارات القطارات. فما كان من الادارة إلا أن استأجرت اتوبيسات خاصة نقلت بها المسافرين إلى بلدة صغيرة مجاورة وتم تحويل مسارات القطارات الرئيسية إلى تلك البلدة. لماذا نجح سائقو الشاحنات فى الحصول على مطلب غال» هو حق التقاعد عند سن الخامسة والخمسين» نظرا لقسوة ظروف ممارسة المهنة بينما زملاؤهم فى أكس،وفى مدينة **تولوز** التى عاشت هى الأخرى فى ديسمبر أسبوعين فى اضراب سائقى النقل العام، ومدينة **روان** فى الشمال ، لماذا عجزوا عن ذلك ولم يحصلوا إلا على «**وعود**» ببحث الأمر وإن كانوا قد حققوا بعض النجاحات كتحديد ساعات العمل الأسبوعى باربع وثلاثين ساعة ؟ هل نشهد-ونحن على اعتاب قرن جديد- تحولا فى شكل وممارسة الاضراب؟.

ربما كانت العبارة التى علق بها احد معارضى حركة عمال الشاحنات هى المعبرة عن هذا التحول. لقد قال: «اذا كانوا يرغبون فى الاضراب فلما لا يبقون فى منازلهم أو فى شركاتهم دون عمل بدلا من أن يشلوا الدولة كلها». لقد صاحب اضراب عمال الشاحنات سد الطرقات وسد نقاط امداد الوقود فى البلاد مما اضطر الكثيرين إلى البقاء فى منازلهم، واضطر الشرطة إلى منع بيع الوقود إلى الافراد والاستيلاء عليه من محطات التموين لسد حاجات الخدمات ذات الأولوية كحاجة المستشفيات من الطاقة. ولعبت الضغوط الخارجية دورا لا يمكن تجاهله ، خاصة من جانب **اسبانيا وانجلترا** اللتين هددتا بمطالبة الدولة الفرنسية بتعويضات مالية عن الاضرار التى لحقت بتجارة كلتيهما مع الدول الأوروبية الأخرى. أما اضراب سائقى النقل فى مدينة صغيرة يمكن قطعها من ادناها إلى أقصاها فيما لا يزيد عن النصف ساعة سيرا على الاقدام ، فيتضاءل كثيرا مع صور الاضراب الأول. فهل يهدد تقدم تكنولوجيا المعلومات ممارسة هذا الحق بما تيسره للحكومة من وضع «**خدمات بديلة**» كما حدث فى حالة مارسيليا.. هل يهدد هذا التطور مساواة الجميع فى ممارسة حق الاضراب. فيصبح سلاحا لمن يملك أن يحوله إلى «**نتائج مرئية**» بينما يصبح غير فعال لمن لا يستطيع ذلك كالمدرسين أو كأطباء ضاحية«**سان دنيس**» الباريسية المضربين منذ اسبوعين «**دون حس أو خبر**»؟!.

حوار الرئيس

ويأتى المساء، واستقر- مثلى مثل عشرة ملايين فرنسى-أمام التلفزيون لأشاهد على مدى ساعتين.اللقاء مع الرئيس شيراك. والأسئلة تتزايد وتتابع.

كاريكاتير نشرته جريدة لوموند عن اضراب السائقين



أولا ،يؤكد شيراك تساؤلاتي الأولى فيما هو يتحدث -وبالطبع من زاوية أحكام أخرى-عن«ضرورة اعادة تعريف حق الاضراب» وعن مسئولى النقابات الذين هددوه بقولهم: «إما الاستجابة لمطالبنا وإما الهدم والتكسير» .ويعيد **شيراك** مقولته: «**لقد أخذ سائقو الشاحنات البلاد كلها رهينة بين ايديهم**».

وبعيداً عن موضوع الاضراب، تمضى الساعتان والرئيس يحاور تباعا خمس صحفيين حول مائدة بيضاء اللون وضعت خصيصا فى ساحة الاليزيه. والحوار طال انتظاره واثار من الجدل بشكله وظروف انعقاده أكثر مما اثار مضمون ما قيل فيه.

أولا، اختار الرئيس لهذا اللقاء محطة تلفزيون خاصة، احتكرت وحدها بث الحوار دون محطات الدولة وذلك لأول مرة فى تاريخ الجمهورية الخامسة. بل أكثر من ذلك، لم يكن من بين الصحفيين المختارين صحفى واحد من هذه «**المحطات العامة**» . أما المحطة التى فازت بالحوار فهى المحطة الأولى ويملكها بالاساس مجموعة «**بويج**» رجل أعمال المقاولات الأول فى فرنسا .وكان الجدل السياسى فى المرحلة القادمة ينسحب من الصحافة المكتوبة إلى «**الصور المرئية**» وساحتها الاساسية التلفزيون. وينسحب من القنوات «**ذات الخدمة العامة**» إلى القنوات .«**الخاصة**» التى تحصد أعلى معدلات مشاهدة فى توليفة تجمع ما بين الأفلام البوليسية مساء كل أحد والبرامج السياسية.

فما هو تأثير هذه «**الساحة المختارة**» على ادراك المشاهد للتوازن بين الفيلم البوليسى والجدل السياسى؟ أين تقف الحدود الفاصلة فى إعداد وتلقى كلا المضمونين؟ ألا تشهد تحولا يطول الجدل السياسى ليقترب من الفيلم البوليسى بما فيه من تشويق واثارة؟ من الجدير بالذكر أن رقم العشرة ملايين مشاهد لا تحققه المحطة إلا يوم الأحد مساء فى فيلم السهرة، ولم يحققه برنامج سياسى من بعد لقاء ميتران مع الصحافة عام ١٩٩٢ قبيل الاستفتاء على معاهدة **ماستريخت**.

ويجئ اختيار الصحفيين الخمس ليكمل سلسلة التساؤلات. فكل «نجوم البرامج السياسية» ،تم استبعادهم لصالح وجوه جديدة لم يعتد الجمهور على رؤيتها ضمن «**الحلقة الضيقة** لنخبة الصحفيين ورجال الحكم».من بين من اختيروا مراسلة سياسية شابة لمعت أثناء حرب الخليج، ثم مذيع يدير اليوم أحد أهم برامج الاذاعة الفرنسية. «**ميشيل فيلد**» الذى يفتح ميكروفون راديو «**أوروبا ١**» حيث يعمل ليعلق المستمعون على الهواء مباشرة وعلى مدى ثلاث ساعات يوميا على الأحداث دون تنقية مسبقة مما يعطى لبرنامجه شعبية كبيرة.. وفيما بعد بلورة لمرحلة جديدة تدخلها وسائل الاعلام على أعتاب القرن الواحد والعشرين وهى مرحلة تحمل بذوراً ايجابية-أو هكذا نأمل على الأقل - حيث يدخل فيها «المتلقى» أى المستمع والمشاهد إلى دائرة البحث فى علاقة متشابكة تعيد صياغة مفاهيم «**القائم بالاتصال**» و «**المتلقى**» التى استقرت طوال العقود الماضية.

اختار الاليزيه اذن، أن يقطع، شكلا، الحبل الذى يربطه ، مع نخبة الصحفيين ،وكأنه يعيد تشكيل الرباط مع المستمع والمشاهد مباشرة دون هذه النخبة التى صورها وكأنها العائق أمام استراتيجيته الجديدة «استراتيجية التواصل؟ الصورة بعيدة، و**شيراك** جالس على المائدة مع الصحفيين يحوطهم مجموعة شباب تم دعوتهم إلى تصوير البرنامج ، وصورة **شيراك** وحده أمام سائليه من وراء مكتبه بالاليزيه. فالرئيس اختار «**الحديث مع الأمة**» لا «**الحديث إلى الأمة**» -والديكور الحى المختار يضع اللمسات الأخيرة على هذا البرنامج الذى عمدته باتقان مستشارة الرئيس فى الاتصال ، ابنته **كلود**؟

حاول الاليزيه اذن الاستعاضة عن الهوة الفاصلة ما بين جماهير الشعب وصفوة الحكم باستراتيجية التواصل هذه. وشاهدنا الصحفيين- المقبولين شعبيا- واحدهما لا يكاد يعطى للرئيس الفرصة للاجابة . يعرض عليه أولا ريبورتاجا عن سيدة تعمل منذ سنوات طويلة «بالقطاع العام» -فى هيئة البريد بعقود مؤقتة. والعقود مدتها تصل فى بعض الأحيان إلى عدة أسابيع ،وعدة أيام بل ويوم واحد. ويسأل الصحفى :«سيدى الرئيس، هل تقبل أن تكون لهذه السيدة وغيرها من الملايين اليوم رئيسا ليوم واحد؟.

ورغم الشكل المختار، والحوار غير المعتاد، جاءت نتيجة الحوار لتعيد طرح جدوى وسائل الاعلام بالمقولة الشهيرة «أنه باستطاعتها بيع الرئيس . فالرئيس لم يباع بنجاح؟ .وخرجت الصحافة فى اليوم التالى لتتحدث عن «خيبة الأمل»، وعن الفشل الذريع لاستراتيجية التواصل التى لم تستند إلى مضمون حقيقى، فلم تنجح-هذه المرة على الأقل- فى الوصول إلى أهدافها، على العكس، ظهر الرئيس عاجزا عن طرح الحلول. وقال أحد المواطنين: «لقد رأينا استاذا فى علم الاجتماع لامعا، لا رئيسا للجمهورية».

فهل نشهد بذلك تحولا ايجابيا لدور الصورة التلفزيونية؟.

ويبقى «**العرب وشيراك**» .وكما يحدث فى الأفلام الأمريكية ،جاء ذكر العرب فى الحوار من خلال مناسبتين: الأولى هى العنف والارهاب وصوره الآتية من خارج الحدود أى فى جنوب البحر المتوسط. ومن الداخل بمناسبة محاكمة شبكة ارهابية من شباب فرنسى من أصل جزائرى. أما المناسبة الثانية فكانت عندما تحدث الرئيس عن دوره: «أنا أسوق فرنسا.. أقولها دون أية عقد نقص.. كما يفعل **كلينتون** وكما يفعل **هيلموت كول**، وذكر مثالين الصين ثم إحدى الدول العربية التى اشترت لأول مرة طائرات هيلوكوبتر فرنسية الصنع بعد زيارته





فخ العولمة – الهجمة على الديمقراطية والرفاهية"اسم كتاب أصدره اثنان من كتاب الأسبوعية السياسية الألمانية "**در شبيجل**" وقد أشرنا إليه في عدد سابق من اليسار.**المؤلفان هانز بيتر مارتين وهرالد شومان** يتناولان بالتحليل التطور الرهن للرأسمالية العالمية فيصفان بصور حية أبعاد الظاهرة المسماة بالعولمة ويتعرضان لتأثير زوال الحواجز والحدود التي كانت تقيد حركة التجارة العالمية ورأس المال وعمليات نقل التكنولوجيا من بلدان العالم الصناعية الكبرى إلى أرجاء العالم الأخرى . شركات صناعية كبرى لم تعد تكتب على منتجاتها " صنع في ألمانيا" بل من **إنتاج سيمنز" أو من إنتاج مرسيدس**" لأن موقع إنتاج السلعة قد يكون بلدا آسيويا أو في غرب أوروبا أو أحد بلدان أمريكا

العولمة : مجتمع ال ٢٠٪ واستراتيجية تخدير الشعوب

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

وهذا هو حال انتاج شركات عملاقة مثل NIKEالأمريكية التي تنتج في إندونيسيا أو **أديداس** التي تنتج في المجر وعدد من البلدان الأخرى . ويتحدث الكتاب عن عجز الحكومات عن التحكم في حركة الرأسمال (بالتحكم في أسعار الفائدة مثلا) أو حتى مراقبة تنقلات الرأسمال بين الدول ، وقلة حيلتها في مواجهة البنوك والشركات الكبرى . إذ يرسعها برسائل الاتصال الإليكترونية تحريك مليارات من الدولارات عبر حدود الدول وأسرع من لمح البصر . ويستنتج الكتاب أن الذي يجري ليس اصلاحاً بل هو إصلاح مضاد . **وبعد أن انتهى الحديث عن ديكتاتورية البروليتاريا جاءت بالفعل ديكتاتورية السوق لتسود العالم كله.**

وينظر الكتاب أيضا إلى ماتعنيه العولمة على النطاق العالمي . من ناحية هناك قوة تدفع تنتج وحدة معينة للعالم .. من دولة مثل الصين لازالت حكومتها تتحدث عن الاشتراكية .. مرورا بدول أمريكا الجنوبية إلى روسيا يتشكل على الأقل في مايحلم به مئات الملايين من الناس نمط حياة عالمي ، أمريكي الأصل . **ومن ناحية ثانية يتحلل العالم ويتفكك بين ثراء لم تشهد له الانسانية مثيلا من قبل وفقر لايوصف** . يوجد الآن **٣٥٨** من المليارديرات **يملكون معا قدر** مايملكه **٥ر٢ مليار** انسان (أي ٢٥٠٠ مليون انسان أو نحو نصف سكان العالم).في نفس الوقت لم يعد هناك حديث بين **الأغنياء** والفقراء . ويستشهد الكتاب **بمحمد** سيد أحمد الذي كتب في فصلية **نيو برسبيكتيفس** ١٩٩٤ " لقد مات الحوار بين الشمال والجنوب مثلما مات النزاع بين الشرق والغرب . وماتت فكرة التبعية . ولم تعد هناك لغة مشتركة .. الجنوب ، الشمال ، العالم الثالث . التحرر ، التقدم ، كل هذه المصطلحات لم يعد لها معنى.

شمس الامبراطوريات الإعلامية لاتغرب

هذا العالم المنقسم اجتماعيا وقوميا وإثنيا يعمل على ربطه برباط فكري واحد جهاز خرافي يخدمه **٥٠٠ قمر صناعي** تغذي أحلام وأشواق الناس في كل القارات وتبث لكل البشرية نفس المعنى " للحداثة ". ويتلقى سكان الأرض ليل نهار عبر **ألف مليون جهاز تليفزيون** أينما كان الناس يعيشون سواء على ضفاف **نهر أمور .. النيل .. يانجتسي .. الأمازون .. الجانج** يتلقون بل يلقنون حلما مشتركا واحدا .. حلم مشترك لستة مليار إنسان؛

هذا الحلم المسمى " الحرية" ينكشف وهمه عندما ننظر إلى مجال **الإعلام** ، وفي فصل بعنوان "**ديزني فوق الجميع** " يتتبع الكتاب سيطرة امبراطوريات **الإعلام** الأمريكية خصوصا على العالم . وفي مواجهة **القول بأن** الإعلام الأمريكي السائد يضمن **التنوع وحرية الاختيار**. يستشهد الكتاب بالأستاذ الجامعي

الحديث عن ديكتاتورية السوق يسود العالم

بعد توقف الحديث عن ديكتاتورية الطبقة العاملة

الأمريكي **بنيامين باربر** المعروف بنقده الشديد للإعلام السائد ، وهو يقول إن القول بالتنوع وحرية الاختيار ماهو إلا أسطورة تطمس نقطتين حاسمتين : **الأولى هي نوعية الاختيار والثانية هي مدى حقيقة استقلالية الرغبات** فأنت حر فعلاً في اختيار نوع السيارة الخاصة ولكنك لست حراً في اختيار أن تكون هناك مواصلات عامة ذات كفاءة وماقدر الصدق في ادعاء حرية المستهلك في اختيار ما يشاء في **مجتمع ينفق ٢٥٠ ألف مليون دولار على الإعلان** " ويعتبر **باربر** " أن استعمار ديزني للثقافة الكونية" يقوم على انتصار السهل والسريع والبسيط على الصعب والبطئ والمركب ويقول إن صنافير **مادونا ومايكل جاكسون** كانت المؤذن بالنظام العالمي الجديد.

ويرصد المؤلفان ظاهرة السيطرة الأمريكية على الإعلام والثقافة في العالم . فبينما تقدم هوليود " أهم المواد الخام لما بعد المادية " تتواصل عمليات الاندماج بين عمالقة الإعلام (**تايم ورنر يريد الاندماج مع برودكاستينج كوربوريشن وسي ان ان ليحتفزا** معا السيطرة على السوق العالمي) . ديزني **يندمج مع تليفزيون إي . بي. سي** . وتسود نفس الظاهرة بين الاحتكارات الإعلامية اليابانية والأمريكية والألمانية وتصبح مصادر مايشهده أو يسمعه العالم كله من أخبار أو موسيقى أو فن ملكا لعدد ضئيل من الشركات العملاقة التي " تقدم الأحلام للناس عبر صور التليفزيون .. لتسود هذه الأحلام أعمال الناس " . **عمليات الاندماج** هذه التي تعزز من السيطرة الاحتكارية في مجال الإعلام والثقافة هي أيضا تعبير عن عمليات التركز في المجال الإعلامي . ولايغير من حقيقة الأمر القول بوجود تنوع يتمثل في ٥٠٠ **قناة تليفزيونية عالمية** لأن البرامج التي تبثها هذه القنوات هي في النهاية تنويعات لعدد محدود من الأصول التي يتم تحريرها لجعلها تتلاءم والمجموعة المستهدفة من المشاهدين . ويمكن تصور قدرة هوليود التنافسية عندما نعرف إن الفيلم الواحد من انتاج هوليود يكلف ٥٩ مليون دولار في المتوسط . هنا تنعكس الإمكانيات التكنولوجية المستخدمة في إنتاج الأفلام والتي لاتعبر بالضرورة عن القيمة الفنية للفيلم.

نحو حضارة جديدة؟

والكتاب الذي صيغ بأسلوب يشد القارئ مثل الرواية البوليسية المثيرة يبدأ بتسجيل انطباع أحد كاتبيه عن مؤتمر خطير انعقد في خريف عام ١٩٩٥ في **سان فرانسيسكو** . وكان قد اختير واحدا من بين ثلاثة صحفيين فقط من كل العالم سمح لهم بالحضور . هذا المؤتمر الذي انعقد في معزل عن الرأي العام العالمي حضره ٥٠٠ **من قادة السياسة والاقتصاد والفكر من كل أنحاء العالم** . جاء معظمهم من البلاد الرأسمالية الكبرى ليجتمعوا في فندق فيرمونت الفاخر برئاسة **ميخائيل جورباتشوف** (آخر رئيس دولة للاتحاد السوفيتي!) وتضم النخبة الحاضرة إلى جانب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي السيدة **تاتشر** ، والرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش** ، وجمع من رؤساء الوزراء وقادة الأحزاب في العالم ، وصناع الاستراتيجيات مثل **زبجنيو برجنزسكي** ورئيس CNN وقادة أهم الاحتكارات الإعلامية العالمية وشركات الكمبيوتر ومختلف الفروع الصناعية الاستراتيجية وغيرهم .

وصف **جورباتشوف** الجمع بأنه **برين ترست عالمي جديد** مهمته أن يضئ الطريق نحو القرن الحادي والعشرين وأعطى المؤتمر عنوان " **في الطريق نحو حضارة جديدة** " .

ويسجل الكتاب أن أحدا من المؤتمرين الباحثين عن " حضارة جديدة " لم تثره تقديرات رجال الاقتصاد أن **العالم لن يحتاج في القرن المقبل إلى أكثر من خمس القادرين على العمل** إذ بفضل المستوى العالمي الذي ستصل إليه انتاجية العمل سيكون ٢٠٪ من القوى العاملة كافية لإنتاج جميع السلع وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها سكان العالم وهكذا اختصرت ندوة سان فرانسيسكو صورة المستقبل في رقمين متواجهين ومكملين لبعضهما البعض ٢٠ إلى ٨٠.

٢٠ بالمائة من الناس يمثلون مجتمع العمل وفرض التطور للمنتمين له و **٨٠ بالمائة لاحاجة لهم.**

بريجنزسكي ذو الأصل البولندى ومستشار الرئيس كارتر للأمن القومي ، والمتفرغ منذ سنوات للبحث في شئون الاستراتيجية والمعروف بصياغته **العدوانية** ، أنشأ تعبيرا لوصف السياسة التي سيكون على الدولة أن تتبعها إزاء الشعب الذي " لاحاجة له " هذا التعبير هو كلمة **titty-tainment** وهي مركبة من كلمتي **en-tertainment** أي تسلية وكلمة **تيتس tits** التي تعني **الثدي** بالعامية الأمريكية . والمقصود في النهاية تطبيق سياسة تربط بين **التسلية المخدرة والتغذية الكافية (الرضاعة)** حتى لايؤدي الاحباط لتعكير مزاج سكان العالم.

ويتوصل الجمع المحترم الى رسم صورة **نظام اجتماعي جديد لاوجود فيه تقريبا للفئات المتوسطة** . ويتفق الجمع بدون أن يتحفظ أحد على أن المنافسة العالمية لن تسمح للاقتصاد لأن يولي عناية إلى الجوانب الاجتماعية.

ولكن من يتولى شأن الهموم والكوارث الاجتماعية التي سيأتي بها النظام الجديد والتي ستطول أربعة أخماس البشر ؟

هذه في رأي النخبة العالمية المسيطرة مهمة هيئات اجتماعية عليها أن تنظم أنواعا من العمل تعطي الملايين من الناس الشعور بأنهم لايعيشون بغير طائل . **ولكنها تكاد**

سؤال المستقبل: "أن يكون عندك ماتأكله .. أو أن تؤكل" ؟!

لاتوفر لهم أي دخل يذكر.

ولكن أين ذهب مجتمع الرفاهية .. وأين الحديث الذي ظل يعاد ويزاد أكثر من أربعين سنة عن المستوى المعيشي العالي الذي يوفره نظام اقتصاديات السوق؟

عالم المستقبليات جون نيسبيت Nais-john bitt يجيب عن السؤال قائلا : **إن العصر الصناعي بالرفاهية التي وفرها للجماهير لايمثل أكثر من طرفة عين في تاريخ الاقتصاد".**

ويتساءل المؤلفان إن كانت هذه الصورة مبالغاً فيها: ويستعرضان بعض ملامح التطور الاقتصادي في ألمانيا والعديد من الدول الآخرى حيث يتزايد عدد المتعطلين عن العمل وينكمش نصيب الصناعة في الدخل القومي وبالفعل يبين تطور القوى المنتجة عموما إن الصناعة تقتفي أثر الزراعة وتاريخ التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المسماة بلدان صناعية حاليا يبين أن **نصيب الزراعة في الدخل القومي قد واصل الانخفاض حتى وصل حاليا إلى نسبة ضئيلة (٥ إلى ٧) بالمائة** .وبسبب الارتفاع المطرد لانتاجية العمل تسير الصناعة تاريخيا على ذات الطريق الذي سبقته عليه الزراعة . ولكن رغم نشوء وتوسع فروع أخرى مثل قطاع الخدمات وتكنولوجيا الإعلام **يزداد عدد الناس الفائضين عن حاجة نمط الاقتصاد السائد.**

التفسير الذي يقدمه الاقتصاديون والسياسيون لهذه العملية يتلخص في كلمة واحدة هي **العولمة** .وهم يقولون إن تكنولوجيا الاتصالات العالية ونفقات النقل المنخفضة والتجارة الحرة بلا حدود ستجعل العالم ينصهر ليصبح سوقا واحدة .**وهذا سينشئ منافسة عالمية حادة ، أيضا في سوق العمل. بعد ذلك يصبح المطلوب من العاملين ببساطة أن يقبلوا أن تسير الأجور في اتجاه معاكس أي أن تنخفض** . وعليهم أيضا أن يقبلوا **إلغاء حقوق مكتسبة مثل المستوى الحالي للرعاية الصحية وتحمل الدولة والاقتصاد لتكلفة مواصلة التدريب والتأهيل الخ.** نفس المؤسسات التي بنموذج مجتمع الرفاهية وبالدعاية لنموذج لاقتصاد السوق الاجتماعي اكتسبت ولاء العمال في الغرب ، تتحدث اليوم بصراحة عن استحالة الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الحالية للدولة . ويكتب المؤلفان :" **فجأة تبدو مشاركة العمال الواسعة في القيمة المضافة كتنازل قدم أثناء الحرب الباردة بغرض سحب الأرض من تحت الدعاية الشيوعية.**

هذا التراجع عن سمات أساسية لما كان اسمه الدولة الاجتماعية يعتبره المؤلفان الغاء للعقد الاجتماعي غير المكتوب والذي كان يحد من اللامساواة الاجتماعية بضمان مستوى معين للدخول الذين يقدمون العولمة للجمهور كقدر لامهرب منه ، وكأنها ظاهرة سماوية للجاذبية الأرضية تسبب السقوط نحو الأسفل ، يقولون أيضا صراحة أن **نموذج دولة الرفاهية الأوروبية أدي غرضه وانتهى** .الجيش الجرار المتضخم من ملايين العاطلين والتدهور المتسارع في مستويات المعيشة والسياسات المعلنة عن مزيد من التقشف على حساب العاملين جعلت **جيرمي ريفكين Jeremy Rifkin** مؤلف كتاب " **نهاية العمل** " يكتب أن سؤال المستقبل سيكون: "**أن يكون عندك ماتأكله أو أن تؤكل**".

to have lunch or to be lunch

إعادة اكتشاف ماركس

في خطابه الافتتاحي في مؤتمر النقابات الألمانية (تناولته ليسار في العدد السابق) قال رئيس اتحاد النقابات في وصفه للأحوال بعد اشتداد هجوم الرأسمال والحكم لتقليص حقوق العاملين وتحميلهم أعباء جديدة "**يبدو أن ماركس كان على حق** ".

وتكتشف ماركس من جديد أيضا أطراف لاتنتمي لليسار ولاعلاقة لها بالحركة العمالية . **هانز بيتر مارتين وهرالد شومان** مؤلفا الكتاب الذي نعرض بعضا من مضمونه هذا أدليا بشهادة أكثر حسما لصالح ماركس يكتب المؤلفان:

لا أحد يحتاج لمعارف خاصة في الاقتصاد لفهم مايحدث : بعد ١١٣ سنة من وفاة ماركس تتحرك الرأسمالية مرة أخرى في ذات الاتجاه الذي وصفه الاقتصادي الثوري في زمنه بدقة فائقة في محاضرة ألقاها (ماركس) أمام المجلس العام للأممية الأولى في لندن في عام ١٨٦٥ قال :" إن الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي ينحو إلى عدم رفع المستوى المتوسط للأجر ، بل إلى تخفيضه او الهبوط بقيمة العمل إلى حده الأدنى . ولم يكن يخطر على باله أن الرأسمالية الأصلية سيمكن مستقبلا ترويضها بالديمقراطية . ولكن بعد اصلاحات القرن الاجتماعي الديمقراطي * نشهد الآن بوادر إصلاح مضاد ذي بعد تاريخي : اذ تسير الحركة نحو المستقبل إلى الوراء والرابحون مثل هاينريش فون بيرر رئيس شركة سيمنز العالمية يعلنون انتصارهم قائلين : إن ريح المنافسة تحولت إلى عاصفة ولكن الإعصار الحقيقي قادم في الطريق.

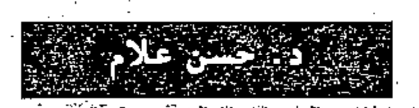
*** هكذا يسمى الأدب الاجتماعي الديمقراطي الألماني القرن العشرين متفاديا الاعتراف بتأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية على أوضاع العاملين والسياسيات الاجتماعية في الدول الرأسمالية.**



رسالة ايطاليا «ليتشى»

الفساد.. والديمقراطية..

والمساواة.. وأخلاقيات المجتمع



فى المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى -الذى عقد مؤخرا بمدينة ليتشى بايطاليا واستمر حتى أول ديسمبر الحالى- قال المقرر العام للمؤتمر **بارلو برناشكونى**، فى ختام أعماله إنه : برغم الجو المعتم المختنق بمظاهر الفساد فى مختلف بلاد العالم مع نهاية القرن العشرين، فان نقطة تفاؤل تسجل كبؤرة مضيئة فى هذا القرن- هى افتتاح أول برلمان غير عنصرى فى جنوب أفريقيا..

وبدت العلاقة غريبة بين لفته التفاؤل هذه، وبين موضوع المؤتمر وهو «سياسة الدفاع الاجتماعى فى مواجهة الفساد وحماية الجهاز الادارى واستقلال القضاء».. ولكن أبحاثا أخرى فى المؤتمر ربطت بين عناصر مختلفة تتركز عليها اهتمامات العالم، وتوضح قيمة هذه اللفتة، والربط بين الفساد والديمقراطية وحقوق الانسان..

ذكرت **ميراى ديلماس مارتى** أستاذة القانون الجنائى بجامعة باريس (جنوب) ترديداً لقول **مونتسكيو**: «إن دور السياسة يقف بين الفساد والديمقراطية».. وذلك أن الفساد بوسائله المختلفة -من الترغيب إلى الترهيب- يخالط الساسة والسياسيين، ويضغط عليهم ويغرى أحيانا باتباع وسائله فى الوصول إلى الحكم ذاته برشوة الدعاة والسماسرة بل والناخبين أنفسهم. ولكن على السياسى المخلص أن يقف حائلا بين الفساد وبين أن يمس كيان الحكم أو أن تهتز به أجهزة الدولة. ويبدأ طريق الطهارة بضمان سلامة الانتخابات العامة ونزاهتها.

كذلك فان الفساد السياسى ينتقل من داخل حدود الدولة إلى خارجها. فنجد بعض الدول تساند أنشطة تسعى إلى السيطرة الاقتصادية أو غيرها خارج حدودها- عن طريق الامتناع عن محاسبة من سيكون سبيل الفساد والرشوة فى التعامل مع جهات أو شركات أو ذوى نفوذ فى بلد أخرى، كما حدث فى سلوك شركة طائرات **لوكهيد** الأمريكية مع بعض المسئولين فى اليابان وغير ذلك من الأمثلة التى أدخلت ظاهرة الفساد فى نطاق «التعولم» أو «العولمة» أو «العالمية» -وهو ما يتطلب مواجهة دولية أساسها التعاون فى الضبط والتحقيق وتنفيذ الأحكام وألا تفرض بعض الدول حمايتها القانونية على مواطنين لها يفسدون بالرشوة فى البلاد الأخرى أو يضغطون بالترهيب على أجهزة أو مؤسسات بها- عن طريق تدخلات تمس فى أحيان مختلفة رجال القضاء والشرفاء بينهم حتى لا تكشف اجراءاتهم أمر شبكات المافيا التى تقف وراء بعض المظاهر من الفساد.

على أنه فى النطاق الداخلى تظل مظاهر الفساد أمراً مخلاً بأسس الديمقراطية كالمساواة وتكافؤ الفرص. والبعض يربط فى ذلك ما بينها وبين حقوق الإنسان. غير أن الثابت أن حصول أحد على ميزة اقتصادية أو قانونية دون غيره- عن طريق واسطة أو رشوة- إنما يخل بالمساواة بين المواطنين التى تكفلها الدساتير، فاذا وصل الحال إلى أن

بوجه إعطاء الفرص لأفراد فئة أو طائفة معينة انقلب الأمر إلى عنصرية هي قمة الفساد المضاد لحقوق الانسان- بمثل ما كان مقتاً في النظام العنصري لجنوب أفريقيا. وما هو مرشح للتطبيق في الأرض العربية في فلسطين.

وإذا كان الفساد يرتبط في ذلك كله بنوازع الأنانية الفردية أو الفئوية وبأخلاقيات التفكك الاجتماعي والشراسة الفردية والجماعية والعنصرية، فان أثر الفساد لا يمس مجرد الجهاز الاداري أو السياسي أو المصالح الاقتصادية للدولة. بل أن أثره ينعكس من الناحية الأخلاقية -على الكيان العام للمجتمع.

ذلك أنه- دون الوصول إلى مستوى العنصرية.. أو العالمية- فان **«الفساد الكبير»** الذي يتصل بالصفقات الكبرى أو يأخذ الطابع السياسي، ليس وحده الذي يمثل خطرا على كيان المجتمع ويهدد تماسكه. بل إن **«الفساد الصغير»** الذي تمارسه طبقات الموظفين -إلى أدنى مستوياتهم -له خطره المتميز. دون اغفال عنصر القدوة في العلاقة بين «الكبير والصغير» وفي انتشارهما كل في مجاله.

وفي نطاق الفساد الصغير تتميز البلاد الأقل تطوراً ونمواً بوجود عوامل أخرى تؤدي إلى انتشار ممارسات الرشوة كظاهرة اجتماعية وليس كمجرد ظاهرة إدارية أو اقتصادية.

إنها تنتشر في تلك البلاد بتأثير عاملين على الأقل. أولهما ضعف مستوى الأجور أو المرتبات للموظفين الحكوميين واختلال التوازن بينها وبين نفقات المعيشة. والعامل الثاني هو الصورة غير الناضجة لمعنى ومسئولية الوظيفة العامة.. فتظهر بذلك نماذج من تقاضي مبالغ أو مزايا بمناسبة الخدمة التي يؤديها الموظف العام- تتراوح بين معاني «البقشيش» والتسول والمساومة على أداء خدمة غير قانونية أو على سرعة أداء الخدمة القانونية ذاتها، أو «البلطجة» بالتهديد بعدم اداء الخدمة إطلاقا.

وقد أوضح الكاتب في تقريره إلى المؤتمر كيف أن هذه الممارسات والأوضاع المتدنية- لدى انتشارها بالمصالح والمرافق العامة- تتحول إلى خطر لا يهدد كفاءة أداء الخدمات العامة فحسب، بل وينعكس على نطاق واسع صورة الحياة العامة اليومية. أما فيما يتعلق بصورة الادارة العامة نفسها فان الأمر يتحول إلى ظاهرة مرضية تجمع بين ادارة مريضة في حد ذاتها، وبين موظفين ينهش كيانهم الخلل النفسي. وهو ماله عواقب وخيمة على نطاق المجتمع الواسع.

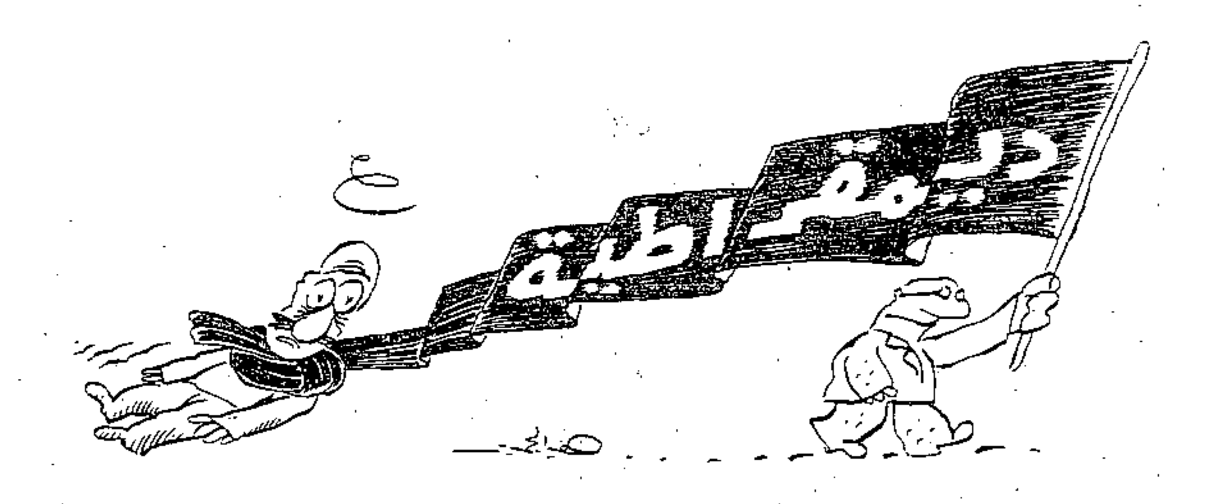
ذلك أن تلك الممارسات المتدنية تعصف بالكرامة وتقدير الشخص لنفسه وذلك داخل مجموعة هامة من أفراد المجتمع هم موظفو المصالح العامة- اذ ان تقديرهم لعملهم يهتز ويضمحل بل ويتلاشى تدريجيا لأنه لا يصبح سند الحياة الشريفة لهم- فلا هو يؤدي على وجه يرضي ضميرهم ولا هو يقوم بأودهم أو أعباء معيشتهم. ولما كان من المقرر في العلوم النفسية أن اعتزاز الانسان بعمله ودوره في الحياة هو أساس اعتزازه بنفسه ، فان فقدان هذا الاعتزاز لدى تلك المجموعة الهامة من أفراد المجتمع العامل- يكون له انعكاسه الخطير على الكيان النفسي العام للمجتمع. ولا يقتصر الأمر في هذا الشأن على الصورة الحاضرة للمجتمع. بل أنه تهتز معه حتى الجذور والقيم الاجتماعية التي تنشأ تحت مظلتها الأجيال المتعاقبة ، فيفقد النشء الجديد ثقته في النظام الاداري وفي حكم القانون وفي جدوى السلوك الملتزم وفي الانضباط الاجتماعي بوجه عام.

وضياع القيم وفقدان الثقة على هذا النحو- إن كان خطرا على الديمقراطية ذاتها، فهو خطر أيضا على قابلية المجتمع للتغيير الايجابي لأنه يؤدي إلى تفكك الروابط الجماعية وإمكانية التحرك الجماعي لمساندة المطالب الحيوية للتقدم الاجتماعي نحو الأفضل. ذلك أن السلبية والأنانية تكون هي نماذج السلوك السائد وهي تؤدي برد الفعل لدى قطاعات أخرى من المجتمع، إلى مظاهر الاحتجاج العنيف الذي يتخذ في بعض الظروف صورة الارهاب- أكبر عدو للديمقراطية والتقدم.

الخطر كبير.. ولا أقول إنه قادم، بل هو حال يحيط بنا من كل جانب.

والمواجهة .. هي مبدئيا- بالقدوة، ثم بالتوازن بين الدخول ونفقات المعيشة، مع وقف طوفان الدعاية الاستهلاكية..

ولكل ذلك تفصيل، وتفاصيل..



الديمقراطية الاقتصادية أولا.. الديمقراطية دائما

من دراسته حول «مقومات الاقتصاد الحر في الجمهورية اليمنية» يواصل د. عصام الزعيم في هذا الجزء الأخير / مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والنشاط الخاص الصناعي، بعد أن تناول في الجزء الأول العلاقة بين الثورة التقنية والاقتصادية في أوروبا، والثورة الفكرية والسياسية، ثم عرض في الجزء الثاني الانعطاف الديمقراطي في اليمن في ظل قيام الوحدة عام ١٩٩٠، وتبني دولة الوحدة لاقتصاد السوق، وتخلف هذا السوق وقصوره.

القطاع الخاص ودوره في تحديد العلاقة بين تنمية السوق وتنمية الديمقراطية



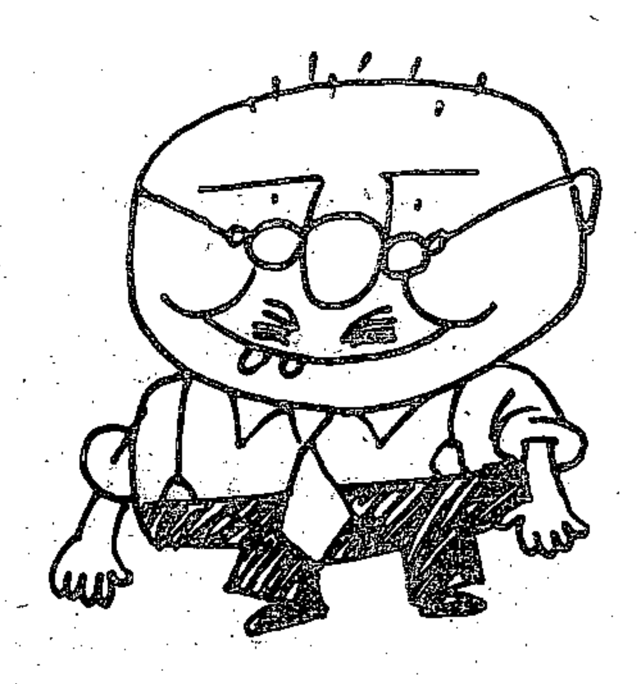
تميزت المساجلات الفكرية التى امتدت طوال الحرب الباردة بمواجهات محلية وإقليمية ودولية بين **أنصار السوق الرأسمالية الذين اعتبروا القطاع الخاص وخصخصة النشاط الاقتصادى مدخلين إلى تطوير الديمقراطية** وهى لديهم تعددية غالبا، وبين أنصار الاشتراكية ودعاة الدور القيادى للدولة الذين اعتبروا القطاع الخاص أسير الربح والمصالح الضيقة فنادوا بنشر ملكية الدولة وإناطة مسئولية الادارة الاقتصادية وعملية التنمية بالدولة وقرروا أن هذه الخيارات تفضي إلى **تحفيز التنمية وتحقيق الديمقراطية بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.**

د. عصام الزعيم

طويت تلك المناظرات الفكرية والسياسية إثر سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار نظامه الاشتراكي الدولي. وأسهمت أزمة التنمية فى دول الجنوب - ولاسيما جوانبها المالية المحددة بتأزم المديونية الخارجية- فى حسم المعارك الفكرية السابقة لصالح التحول إلى اقتصاد السوق وخصخصة النشاط الاقتصادى وفتح الاقتصاد أمام السلع الأجنبية والاستثمارات، بينما تجددت المناظرات واحتدت وما تزال بشأن دور الدولة ودور القطاع الخاص والدولى فى العملية الاقتصادية وتحديداً تجاوز الأزمة الاقتصادية وإعادة تنظيمها وذلك فى روسيا الاتحادية والدول الاشتراكية السابقة الأخرى.

أما فى اليمن فقد اقترن توحيدها باقرار الديمقراطية التعددية والتحول إلى اقتصاد السوق كما ذكرنا سابقا حيث إعتمدا ناظمين لعملية التوحيد الاقتصادى والإدارى والسياسى فى الأمد المتوسط، وعملية التنمية فى الأمد الطويل. من هنا برز التركيز على تحرير الدور الاقتصادى للقطاع الخاص وتعظيمه بما يمنح هذا القطاع دور الريادة والقيادة فى العملية الاقتصادية بالتلازم مع تناميه الذاتى. وإذا كان التحرير المذكور قد تأخر خلال سنوات الوحدة الأربع الأولى فانه حظى بأهمية واضحة ومتزايدة فى أعقاب النزاع الداخلى المسلح خلال الفترة من نيسان- أبريل ، تموز- يوليو ١٩٩٤ كما برز فى خطاب رئيس الجمهورية فى الثانى والعشرين من تشرين أول أكتوبر ٩٤ فى مدينة عدن.

وإذا كانت الحكومة المشكلة فى آخر تشرين الأول- أكتوبر ٩٤ قد أكدت بدورها



على نقل المبادرة الاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص، فان إقرار برنامج **الاصلاح الاقتصادى تم فى ضوء مذكرة البنك الدولى فى مارس ١٩٩٥، ومذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولى المقرة فى يناير ١٩٩٦م.**

والاصلاحات الاقتصادية كما استهلت فى ٢١ مارس ١٩٩٥، ووسعت فى يناير وأبريل ١٩٩٦ لتثبيت الميزانية العامة. وتقليص الانفاق العام، واستقرار سعر التحويل لوحدة النقد الوطنية، ومعالجة الاختلال فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، ورفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار، وزيادة الضرائب وتحسين جبايتها، وتحرير الاستيراد وتشجيع المنافسة الداخلية والخارجية، وإزاحة عبء المديونية الخارجية ومتأخرات خدمتها من خلال إعادة جدولة الديون التى سيتم التفاوض بشأنها بين الحكومة اليمنية والجهات الدائنة. تهدف وفقاً لنظرية التوازن المالى والنقدى النيوكلاسيكية إلى ازالة الاختلالات الهيكلية وترشيد توزع الموارد المتاحة للتعبئة فى غير قطاعات الإقتصاد الوطنى، كما تهدف بشكل خاص وعبر خصخصة قطاعات وفروع عديدة من القطاع العام بجانب تنشيط الاستثمار الخاص المحلى واجتذاب الرأسمال المغترب والخليجى والعربى والدولى، إلى نقل مركز العملية الاقتصادية إلى القطاع الخاص.

هنا يطرح السؤال كيف يمكن توصيف هذا القطاع وتحديد خصائصه ومكوناته وكيف يكون دوره فى رسم العلاقة المتطورة بين اقتصاد السوق والفعل الديمقراطى؟.

لابد هنا من التعريف بالقطاع الخاص المحلى من حيث تركيب وأدواره الاقتصادية ومطالبه الفئوية ومواقفه من الدولة ومن برنامج الاصلاح الاقتصادى، بمايمكن من التعرف على دوره المرتقب فى التفاعل بين النمو الاقتصادى وتنمية الديمقراطية خلال السنوات العشر القادمة.

يمكن القول إن القطاع الخاص يتضمن حالياً ثلاث فئات هى التالية:

أ- **أرباب الصناعة:** الذين دأبوا على الاستثمار والتوسيع فى الصناعة التحويلية وأنشطةأخرى غير صناعية كتجارة الاستيراد ونقل التكنولوجيا على امتداد العقدين الماضيين بل ربع قرن مضى وقد تركز نشاط هؤلاء فى المحافظات الشمالية حتى قيام الوحدة ثم توسيع نشاطهم ليشمل المحافظات الأخرى. ويتركز نشاط هذه الفئة الصناعية فى فروع الصناعة التحويلية وفى بمشاريع تطورت من الاستثمارقليل الكثافة التكنولوجية إلى الاستثمار كثيف التكنولوجيا كما يتصف نشاط هذه الفئة بالتعاون والمشاركة مع شركات أجنبية من أجل استثمار تراخيص للانتاج الصناعى بالمشاركة مع شركات كبرى متعددة الجنسية بتروكيماوية أو بترولية أو هندسية. وتقتصر هذه الفئة البارزة من القطاع الخاص على عدد من الأسر الرائدة فى الاستثمار والكفوءة فى تطوير المشاريع الاقتصادية، بل إن بعض هذه الأسر تجاوزت الحدود الوطنية وانطلقت بقوة ونجاح للاستثمار فى دول عربية أخرى كمصر العربية والسعودية والامارات العربية المتحدة ودول أخرى أجنبية.

ب- **تجار الاستيراد:** قام نشاط هذه الفئة ويقوم أساساً على ممارسة التجارة وتحديداً تجارة الاستيراد والتوزيع وقد اقترن نمو هذه الفئة وتبلورها بنظام تراخيص الاستيراد مثلما اقترن نمو الفئة السابقة فئة ارباب الصناعة بنظام الحماية الجمركية وتحديدا بالقائمة المعروفة بالقائمة السلبية (التى ألغيت مؤخرا فى اطار الاصلاحات الاقتصادية وتحديدا منها تحرير الاستيراد). ومما ميز هذه الفئة الهامة من القطاع الخاص اعتراضها على نظام توزيع واردات القمح والطحين بدعم الدولة المالى ودعوتها إلى تحرير استيراد هاتين المادتين الغذائيتين من تدخل الدولة وميلها بالاجمال إلى تحرير الاستيراد.

وهكذا فقد يصح القول بأن الفئة السابقة أي أرباب الصناعة متمسكة بالحماية الصناعية بينما هذه الفئة لتحرير التجارة.

ج- **الفئة الجديدة من رجال الأعمال:** تتميز هذه الفئة أولا بحداثة وفودها إلى عالم الاعمال فهى فئة مستجدة في انتمائها الحضرى وانخراطها فى العمل الاقتصادى، وهذه السمة تميزها تميزاً واضحا عن الفئتين السابقتين اللتين تملكان تاريخا متعدد الأجيال بين الانتماء الحضرى والعمل الاقتصادى.

لكن سمة أخرى تسم هذه الفئة الثالثة وهى انطلاقها الحديث من التجارة إلى الصناعة وجمعها بين أنشطة اقتصادية شتى كالصناعة والبناء العقارى والاستيراد والصيرفة والتصدير والزراعة، وإذا كان هذا الجمع بين أنشطة الاستثمار العقارية والصناعة والتجارة بارزا بشدة لدى هذه الفئة الجديدة من رجال الأعمال فانه يؤكد نمو هذه الفئة السريع ومقدرتها على تنظيم نشاطها وتشغيل كفاءات محلية وعربية خاصة وأخرى اجنبية لاسناد مشاريعها المتلاحقة. ويتسع نشاط هذه الفئة ليشمل الاستثمار البنكى على غرار

النقتين السابقتين. بيد أن الجمع بين التجارة والصناعة ملاحظ ايضا لدى الفئتين السابقتين مع غلبة النشاط الصناعي لدى أولاهما وغلبة النشاط التجاري لدى الثانية.

ولابد من الملاحظة هنابان ترسيع الفئة الثانية أي أرباب الصناعة في الاستثمار الصناعي قد اصطدم بعقبات شديدة خلال السنوات الخمس الأولى من الوحدة وذلك على الرغم من الحماية النسبية التي تمتعت بها المشاريع الصناعية حتى الغاء القائمة السلبية وتحرير الاستيراد . استنادا إلى الاحصاءات الرسمية التي أعدت وعدلت في إطار تجهيز خطة التنمية الخمسية(١٩٩٦-٢٠٠٠) فان حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ٢ر٨ سنة ١٩٩٠ إلى ٨ر٦ بالمائة سنة ١٩٩٥. يضاف إلى هذا ثبات الإجمالية لقطاعات الزراعة والاستخراج النفطي والمنجمي والصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة نفسها الأمر الذي يؤكد خطورة العوائق التي اصطدم بها توسيع الاستثمار الصناعي والحاجة الملحة الى تحليلها وتفويتها وأخذها بالحسبان عند إخضاع الصناعة الخاصة اليمنية لتحديات المنافسة الأجنبية.

ويبقى نشاط التهريب نشاطا مضراً بمصالح أرباب الصناعة وتجار الاستيراد على السواء فضلا عن أضراره بالاقتصاد الوطني ماليا وتجاريا.

كيف يؤثر النشاط الخاص الصناعي والانتاجي في العملية الديمقراطية؟

تشكل الصناعة مدرسة لتنظيم العلاقات على أساس مؤسسي وترجيهنا نحو هدف اقتصادي وإنتاجي واضح ومحدد زمنيا وتنشئ الصناعة علاقات متبادلة الحقوق والواجبات بين أربابها وعملها وضمن عمالها وبينها وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى وبينها وبين جماهير المستهلكين وذلك عبر نزاعات وتسويات غنية الدلالة لتطوير العملية الديمقراطية العامة في المجتمع.

لكن ما يحدد تأثير النشاط الخاص الصناعي في العملية الديمقراطية هما أمران أساسيان أولهما التمركز أو التعددية داخل القطاع الصناعي وثانيهما الارتباط بالدولة أو الاستقلال عنها.

أ- وفيما يتعلق بالتمركز والتعددية في بنية القطاع الخاص الصناعي نلاحظ أن الصناعة الخاصة في اليمن تتصف بجمعها بين عدة بيوتات صناعية تستحوذ على المنشآت الصناعية الكبرى وعلى حصة كبرى من السوق المحلية وجمهرة غفيرة من المنشآت الصغيرة كما تستحوذ هذه البيوتات الصناعية المهيمنة في قطاع الصناعة التحويلية على معظم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع ويمكن القول أن النمو المرموق للصناعات الحديثة على يد البيوتات الصناعية السائدة قابله ضعف بالغ في المنشآت الصناعية الصغيرة. مما يعني اقتصار العلاقة الجدلية بين الصناعة والديمقراطية على منشآت الصناعة الكبرى أساسا إذا ما وضعنا جانبا الصناعات التابعة للقطاع العام قطاع الدولة والتي دخلت أزمة عميقة منذ التحول إلى اقتصاد السوق والتوجه إلى خصخصة المؤسسات التابعة لقطاع الدولة، والحق أن هشاشة القاعدة الصناعية التحويلية المتمثلة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ليست مشكلة اقتصادية وإنتاجية فحسب وانما هي مشكلة سياسية من حيث أنها تمثل تصورا عن المساهمة في تنمية الديمقراطية وممارستها داخل قطاع الصناعة التحويلية ذاته، وعبر التنظيمات السياسية والنقابية للمجتمع المدني.

ب- أما الارتباط بالدولة والمؤسسات الحاكمة أو الاستقلال عنها:

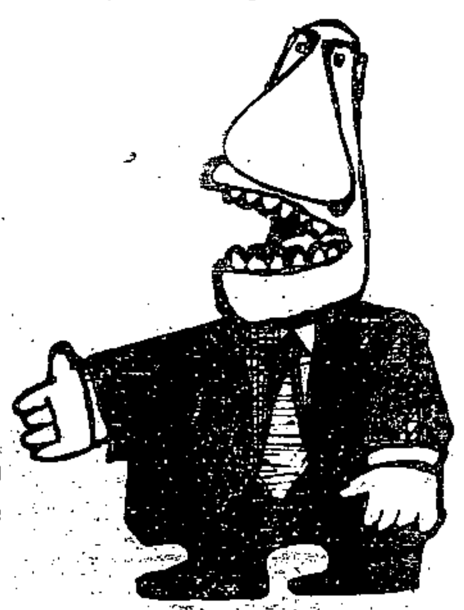
فيحدد بداهة تأثير الصناعة التحويلية الخاصة ايجابا أو سلبا في تنمية الديمقراطية حيث يشكل اندماج المجتمع الصناعي(ان جاز التعبير هنا) بجهاز الدولة عاملا معيقا لازدهار المبادرات الديمقراطية المستقلة والمعبرة عن حاجات المجتمع المدني ومطامحه بقطاعه الخاص وعماله ومستخدميه في الصناعة. بالمقابل فان استقلال القطاع الخاص الصناعي (الذاتي) عن الدولة يعزز العملية الديمقراطية اذ يرفدها بدور وإسهام منظمين ومتقدمين.

لكن قيام القطاع الخاص الصناعي بالدور والاسهام المذكورين مرهون باعتماده المؤسسية إطاراً ناظماً للعلاقات الصناعية وبقدرة القطاع على ممارسة الشفافية في إدارة منشآته وممارسة الديمقراطية في تنظيم علاقاته الانتاجية واتخاذ قراراته الاستراتيجية واليومية، وكلما اتصف تنظيم القطاع الخاص الصناعي الداخلي بالديمقراطية أمكن لهذا القطاع أن يساهم مساهمة فعلية في توسيع الديمقراطية وتفعيلها في إطار العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وممارسة الديمقراطية.

فضلا عما تقدم فان القطاع الخاص الصناعي يعزز فرص تنامي المجتمع المدني وإمكانات تعزيز دوره من خلال تطويره القدرات التقانية(التكنولوجية) والانتاجية والتنظيمية وادراجه لاعداد غفيرة من الافراد في اطر مؤسسية سواء منها الاطر الانتاجية المباشرة أو الاطر البينية للصناعة وتطوير ملكاتهم الفكرية ووعيهم الاجتماعي والسياسي واستعدادهم للانتظام في النقابات المهنية.

وبعد فان دور القطاع الخاص الصناعي منه والتجاري في توفير السلع والخدمات بانتاجها محليا أو باستيرادها من دول أخرى يضيف إلى البعد الفئوي الذاتي لنشاطه ومصالحه ومطالبه ومعاركه بعدا مجتمعيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فالاهداف التي يختطها القطاع لنفسه والسياسات التي يرسمها والمطاليب التي يطرحها والمقترحات التي يطرحها تتناول شروط المعيشة وتكاليفها وأسعار السلع والخدمات وتطور العمالة والبطالة والفقر والتبعية ونقل التقانة والتجارة مع العالم الخارجي وسياسات الاستثمار وعمليا فان هذه المسائل تتناول علاقة الدولة بالجماهير المستهلكة وبالفئات المنتجة وبالشركات الأجنبية والبنوك الدولية والدول الأخرى كما تتناول شروط الاستفادة من إمكانات الصحة والتعليم وقضايا أخرى هي اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

لكن الشرط الأساسي لمساهمة القطاع الخاص والصناعي منه خاصة في تطوير العملية الديمقراطية يبقى تنامي هذا القطاع وتطوره المؤسسي واعتماده الشفافية والديمقراطية في التخطيط والإدارة.

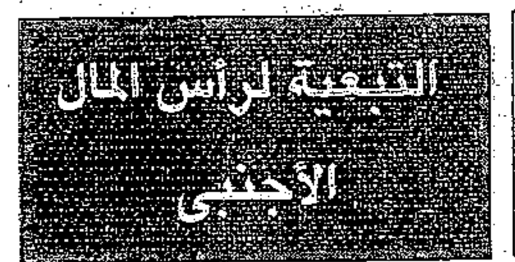


دعامات التبعية الاقتصادية

التبعية

٣

التبعية التجارية و..

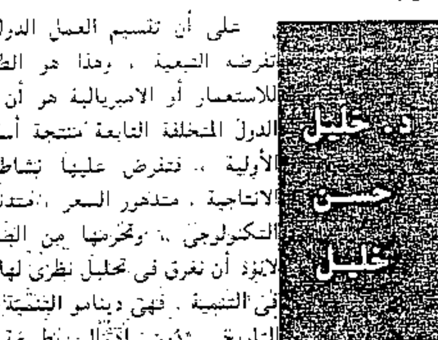


يمكن القول إن التجارة الخارجية ، ورأس المال الأجنبى ، والتكنولوجيا ، هى الدعامات الثلاث الأساسية للتبعية الاقتصادية ، التى تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة على العالم الثالث .. وسوف نتناول التبعية التجارية ، والتبعية المفروضة بواسطة رأس المال الأجنبى فى هذه المقالة . على أن نتحدث عن التبعية التكنولوجية فى مقالة تالية.

١- التبعية التجارية

تمثل التجارة الخارجية فى بلدان العالم الثالث ، ومن بينها بلدان العالم العربى ، نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى . وهى تتركز أساسا فى المنتجات الأولية ، التى تصدرها تلك البلدان إلى البلاد الرأسمالية ، وتستورد المصنوعات منها . والتبعية هنا تعنى أن الاقتصاد التابع ، يكون معرضا للانكسار ، إذا ماأصابت تجارته الدولية أزمات الركود وانخفض النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية ، وانحسر الطلب منها. وسواء كان انحسار الطلب لمدة طويلة أو قصيرة ، حيث الذبذبات معروفة فى أسواق المواد الأولية ، فتصبح أسعارها ، ومن ثم حصيلتها ، تعانى انخفاضا يتدنى بالتنمية ، أو تعنى ذبذبات ، يتعذر معها استقرار أى برنامج تنموى.

وتقوم التجارة بين البلاد التابعة والمتبوعة ، على أسس غير متكافئة ، حيث يتدهور معدل التبادل الدولى بالنسبة للبلاد التابعة ، التى يستنزف جانب كبير من فائضها الاقتصادى المحدود بواسطة الدول المتقدمة ، وتحرم هذه الأخيرة ، الدول المتخلفة من استخدامه فى التنمية . وينتج رخص أسعار المواد الأولية ، وارتفاع أسعار السلع المصنوعة ، عن تجارة غير متكافئة يدعمها احتكار شراء المادة الأولية من ناحية ، واحتكار السوق التابع بالسلع المصنوعة ، الناجم عن الوضع الاحتكارى للشركات العابرة للقوميات.



على أن تقسيم العمل الدولى ، الذى تفرضه التبعية ، وهذا هو الطابع الجديد للاستعمار أو الامبريالية هو أن يبقى على الدول المتخلفة التابعة منتجة أساسا للمواد الأولية ، فتفرض عليها نشاطا منخفض الانتاجية ، متدهور السعر ، متدنى المستوى التكنولوجى ، وتحرمها من الصناعة التى لابد أن نعرق فى تحليل نظرى لها ، ولدورها فى التنمية ، فهى دينامو التنمية ، وأساسها التاريخى ، دون اهتمال بطبيعة الحال ، للقطاعات الأولية . وأن نظرة على خريطة العالم ، تبين أن الدول المتقدمة هى الدول الصناعية ، وأن الدول المتخلفة هى الدول الزراعية ، أو الأولية ، أو التى تعتمد أساسا على الانتاج الأولى . وهنا تكون التبعية قد أصابت تنمية الدول التابعة فى الصميم ، حيث لامخرج من التخلف.

وباستعراض صور التصنيع الذى أتيح للدول التابعة ، وتسهم فيه الشركات العابرة للقوميات نجد أنه لايسمن من جوع ، ولايغنى من تخلف . فالصناعات صناعات خفيفة ، استهلاكية، معظمها ينتج سلعاً ترفية ، أو كمالية ، وبعضها صناعات هاربة ، أو قذرة ومثالها « البتروكيماويات»، فهى تلوث الجو ، وتنتج سلعا تكون حلقة تكنولوجية واحدة ، تصدر للخارج ، وليست مرحلة من التشابك الصناعى داخل الدول المتخلفة . كما أن بعض الصناعات ، هى تجميع لأجزاء ، مصنوعة فى الخارج ، فهى ليست صناعة ، وليست وطنية ، بل تجميع لأجزاء سلعة أجنبية . وهذه الألوان من التصنيع خاضعة لادارة الأجانب والتكنولوجيا المحتكرة بواسطة الشركات العابرة للقوميات ، وبهذا لايتبقى من مكاسبها إلا الفتات للتابعين.

وتبلغ نسبة التجارة الخارجية إلى مجموع التجارة الدولية للوطن العربى نحو ٧٠ -٧٥ ٪ تذهب إلى الدول الصناعية الرأسمالية فى منظمة التعاون الاقتصادى أو التنمية ، وبهذا تتحكم مجموعة واحدة فى حجم تلك التجارة ، وفى أسعار السلع المصنوعة التى تصدر للدول المتخلفة ، والتى

يتصاعد بها التضخم والاحتكار تصاعدا كبيرا.

وتتحكم كذلك بسبب الروابط الاستعمارية التجارية والمالية ، وغيرها فى نوع الآلات والتكنولوجيا بل فى نمط الاستهلاك . وتشترك هذه العوامل وغيرها فى تكريس التبعية ، ومن ثم تشويه التنمية والهيكل الانتاجى فى الدول التابعة ، فيصبح اقتصادها تابعا ليس له إلا أن يتبع الاستراتيجية ، التى رسمت له فى الخارج.

٢- التبعية لرأس المال الأجنبى

قصة الديون الخارجية لدول العالم الثالث ، بما فيها دول العالم العربى معروفة . وهى قصة بلغت حد التراجيديا . وسواء أخذنا حجم الدين أو قيمته المطلقة ، أو سواء نسبناها إلى الناتج المحلى الاجمالى ، أو نسبنا خدمة الدين (فوائد وأرباح ، وأقساط الدين) إلى الناتج القومى الاجمالى ، أو إلى الصادرات ، لوجدنا أنها تشغل نسبا جد كبيرة، فاذ ما أخذت هذه النسبة من الصادرات (وهى بين ٢٠و٢٥٪) لتسديد خدمة الدين ، فلعمرى ماذا يبقى من حصيلة الصادرات ، التى تعانى انخفاضا آخر فى قوة شرائها ، ناجما عن انخفاض حجم الصادرات وتدهور معدل التبادل التجارى . أقول لعمرى ماذا يبقى للتنمية. بل ماذا يبقى للناس ليأكلوا ويلبسوا أى ماذا يتبقى للاستهلاك الضرورى للسكان . وبصفة خاصة إذا ماكان الاستهلاك الترفى للقلة يقتطع جزءا كبيرا من الكعكة، أو من الجزء من الكعكة التى خلفتها الفوائد والأرباح التى حولت للخارج .

من الواضح أن الصادرات وحصيلتها ، هى صادرات أولية ، بما فى ذلك البترول الخام فى الدول العربية مثلا ، الذى يستنزف كمورد خام ، لقاء أموال سائلة ، قد تتضاءل قيمتها من جراء التضخم وغيره . ولايعوض الاقتصاد النفطى بتنمية حقيقية ، تبنى قاعدة انتاجية صناعية تدعم الاقتصاد بعد نضوب النفط فى الخمسين سنة القادمة مثلا .

ومن الواضح أن حصيلة الصادرات لاتكفى فعلا . ومن هنا كانت التنمية المجمدة أو المعالية ، حيث لاتقدم يتحقق ، ولاتغيير تنموى وحضارى واضح.

والتبعية التى يفرضها رأس المال الأجنبى ، سواء كانت قروضا ، أو استثمارات مباشرة ، تعتبر أداة مسيرة ، وبصفة خاصة ، اذا ماالندمجت مع التجارة لادماج الاقتصاد المتخلف التابع فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، واعتبارها هامشا يحقق للأخير الأهداف الاستراتيجية التى يبتغيها . وهى هنا أرباح احتكارية عالية ، تمثل فلسفة الشركات العابرة للقوميات ، وتكون الهوامش كذلك موارد للمواد الأولية اللازمة لتقدمها الصناعى ، وأسواقا هامة لسلعها الانتاجية والاستهلاكية والعسكرية.

ويجب ألا تخدعنا كلمة استثمارات مباشرة ، وقد أصبحت قصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة معروفة للكثير من الباحثين . فالحكومة" الوطنية" بعد الاستقلال ، غدت تقوم بنفس الدور ، الذى كانت تضطلع به القوى الاستعمارية والحكومات المتهورة فى المستعمرات ، والفارق بينهما ، هو أن الحكومات الوطنية بعد الاستقلال ، تقدم طائعة ماكانت تقدمه الحكومة المتهورة ، أو تنتزعه السلطات الاستعمارية قسرا . فالشركات الأجنبية ، تعفى من الضرائب لمدة تطول أو تقصر ، من ٥ إلى ١٠ سنوات ، وبعد العشر سنوات إما أن تبقى ، وتطالب بمدة إعفاء جديدة ، أو تغير من إسم المشروع ، فتحظى بعشر سنوات أخرى ، إعفاء من الضرائب أو ترحل بما حققت من أرباح ، فمعظمها مشروعات قصيرة الأمد ، بعيدة عن التنمية ، تريد أن تغترف ماتستطيع من أرباح وترحل ، وهى تعطى الأرض مجانا ، أو بثمن اسمى ، تماما كما كان حالها فى زمن الاستعمار القديم وهى لاتخضع للرقابة على أسعار الصرف ، أو الرقابة النقدية وهى حرة فى تحويل أرباحها . وبذلك تحرم الاقتصاد المتخلف من مصدر من أهم مصادر التمويل التاريخية ، التى أسهمت فى نمو الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية جميعا . وتصاغ التشريعات لتقديم العمال رخيصا إليها ، وبهذا يكون نصيب عوامل الانتاج الوطنية من عمل وأرض ضئيلا أو معدوما.

وتحتكر تلك الشركات التكنولوجيا ، التى تستوردها وآلاتها من بلدها . وتمسك بالوظائف الادارية والفنية الحاسمة ، بواسطة مديريها وفنييها ، فلا يتسرب بعض من التكنولوجيا إلى الاقتصاد التابع ، ولاتتسرب الخبرات الحديثة للقوة العاملة ، فى أقطارها المختلفة. وتكون الشركة الأجنبية فرعا ، أو شركة تابعة لشركة "أم" عابرة للقوميات ، وإذا ماأدخلنا فى هذا الأخطبوط وحساباته ، وعلاقاته الداخلية بينه وبين فروعه وعلاقاته الخارجية مع الشركات التى تسهم معه فى احتكار القلة ، لوجدنا أن الاقتصاد المتخلف فى صورة ليس فقط، لايحسد عليها ، بل متعلقة بمجرد وجوده أو بقائه . ومن الترف هنا الكلام عن تنميته .

وإذا أضيف إلى الصورة السابقة ، نوع النشاط الذى تمارسه تلك الشركات الأجنبية ، من المضاربة فى العقارات المبنية والزراعية ، وإقامة البنوك ، والفنادق السياحية ، ومؤسسات الوساطة ، والتصدير والاستيراد وبصفة خاصة للسلع الترفية ، وفى شركات التأمين والنقل ، وفى المؤسسات التجارية المختلفة ، لوجدنا أنها نشاطات هامشية ، لاتلمس قلب التنمية الحقيقية من مشروعات زراعية وصناعية ، وبنى أساسية . وقد أشرنا إلى الأنماط الصناعية ، التى تسهم فيها هذه الشركات ، وكلها مشروعات مزيلة ، لاتنشئ للاقتصاد المتخلف، قاعدة انتاجية ، ولاتقيم له أودا.

وهناك لون من التبعية ، ظهر مع رفع أسعار البترول عام ١٩٧٣ ، وتضخم ماسمى بالفوائض النفطية أو عائدات البترول ، وتراكمها فى المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، علما بأن الدول البترولية ، قد جمعت أرصدة كبيرة حتى قبل ١٩٧٣.

والتبعية هنا تبدو غريبة لأول وهلة : دول متخلفة ، تتدفق فيها أموال تتجمع فى مبالغ ضخمة فى بنوك ، وبيوت المال فى الدول الرأسمالية الصناعية . وكان من المألوف لدينا .. قبل تضخم هذه الظاهرة ، أن الدول المتخلفة هى التى تستورد رأس المال ، وليست الدول المتقدمة . والوقع أن رءوس أموال كبيرة قد انسابت أثناء الحقبة الاستعمارية ، وفى الحقبة المعاصرة إلى الدول المتقدمة من الدول المتخلفة . فاقت ماينساب أحيانا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

وعلى أية حال ، فالتبعية هنا هى تبعية مؤسسية . فالتخلف الذى ران على الاقتصاديات المتخلفة ، والاقتصاديات البترولية فى مقدمتها ، هو أنه لم تنشأ فيها مؤسسات كفء ، تستوعب مدخرات تلك البلاد وتوجهها إلى مشروعات تدفع بالتنمية إلى الأمام . ولاشك أن هذا جزء من التخلف . فالاقتصاد متخلف الأداء والتنظيم والمؤسسات.

ولاريب كذلك أن انسياب تلك الأموال إلى الدول الرأسمالية ، لتستثمرها مؤسساتها فى النشاطات المختلفة وفى تنمية الاقتصاديات المتقدمة نفسها ، أو تعيد تدويرها لاقراضها من جديد ، لاريب أن مرسليها يطمئنون إلى وجود تلك الأموال فى تلك البلاد فى مؤسساتها ، ولايطمئنون إليها فى ديارهم ، أو فى مؤسساتهم أو فى ديار أشقائهم فى الأقطار العربية الأخرى.

وبهذا كتب على العرب أن يرغموا على أن يذهب فائضهم الاقتصادى لزيادة ثراء الأخرين وهم فقراء ، ولزيادة رخاء المتقدمين ، وزيادة الضنك والتخلف ، الذى يزهق أنفاس الأمة العربية *

* بلغت تلك الفوائض نحو ٣٠٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، ارتفعت إلى أكثر من ٤٥٠ مليارا فى أوائل التسعينات.

مصر بين نصرين

د. نصر حامد أبو زيد.. ود. نصر فريد واصل

د. مأمون البسيوني

لم يخدعنا ، د. **نصر فريد واصل** حين عين مؤخراً، مفتياً للديار المصرية، لم يتقدم الشيخ بطلب للتعيين فى وظيفة خالية،وفى بلد يدقق النظام فيه. فى ملفات الذين ينتقيهم ويختارهم للمناصب، من الوزير وحتى العمدة.. والشيخ كذلك لم يتم فرضه إثر انقلاب وقع، استولت فيه «**طاليبان المصرية**» «**الاسلام هو الحل**» على السلطة فى بلادنا.

ولو أعملنا التنقيش فى مواقع كثيرة.. لاكتشفنا الكثيرين مع، أو ضد، التشدد الدينى. ويوماً ما فى تاريخ مصر أصبحنا ، فاذا حاكمنا «**الملك فاروق**» قد أطلق لحيته، وأفتى له بنسبة إلى أهل البيت.. ونودى به خليفة للمسلمين.

ماذا سيكون مصير المفتى الجديد فى النهاية؟؟.

هل سنطالب باستتابته عن افكاره حول تكرار التراث والتشدد الدينى؟ والتى بثها فى مؤلفاته وبين طلبته لعشرات من السنين؟. ومثلما حدث مع د. نصر حامد أبو زيد والتى- أودت به أفكاره ودعوته لاعادة قراءة التراث وما يمكن أن توحى به هذه القراءة -إلى التظاهر عليه وتكفيره واخراجه من دياره وأهله. يمكن أن يظهر المطالبون باقالة المفتى وما يترتب على ذلك.

***

على فترات أصبحت متقاربة فى السنين الأخيرة.. وبعمليات تفتيش وراء الفكر والمعتقد، نص أو لا نص لماذا وكيف تبدأ؟؟ وما هى أهدافها ومقاصدها؟؟ يتم الاعلان عن اكتشاف يبدو كأنه مفاجأة، مع أو ضد التشدد الدينى، ينشأ حوله جو من الاستهلاك «الايديولوجى»، وتنشط حوله وسائط الاعلام من صحافة وغيرها، بالحوارات والمناقشات ، التى تزيد أو تعارض، تواجد أو تهاجم، يتغلب على أكثرها- سمات الضيق بالفكر الأخر. يصل خنقه إلى حدّ التكفير وطلب الاستتابة عن الاتجاه أو الاتجاه المعاكس. **وغالبا ما ينتهى الأمر إلى مأساة للمفكرين ، كما تضيع مصر وشعبها.. مصر الأمية.. مصر، معضلات التعليم والصحة، مصر معضلات الفقر والبطالة والبحث عن الغذاء والمأوى، مصر معضلات القضاء على الارهاب. مصر البحث عن النهضة من التخلف، وحق شراكة الأخرين فى بناء مستقبل العالم وحضارته على مشارف القرن الواحد والعشرين.**

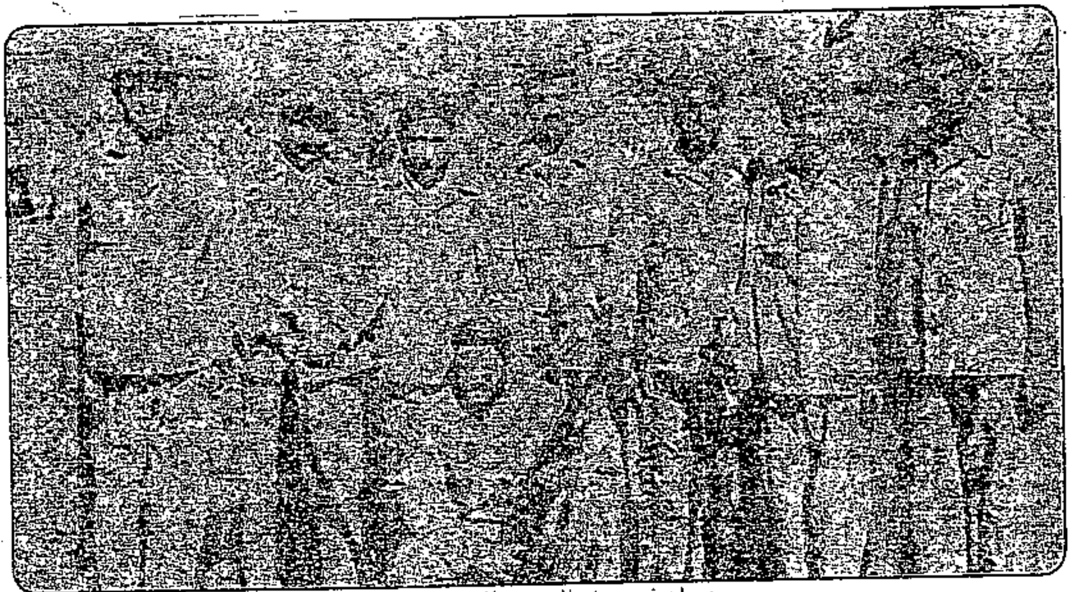
إغراق مصر فى «**بيزنطة الجدل**» مع أو ضد التراث، مقصود بعينه، حيث فشلت الجيوش والأساطيل فى هزيمتها، وشلها عن إنجاز زمانها الفكرى المعاصر. عن محاولتها الجادة قبل الاستقلال وبعده، لابداع نسقها الواضح والكامل للتغيير الذى بمقدوره أن يصوغ فكر الوطن وسلوك أبنائه جميعا، نحو ضرورة التسليم النهائى والمطلق، بالأسس التى تجمع من أرض، ولغه، ودين ، وتراث وفكر معاصر، وتطوير هذه الأسس بالتناقض، والتجاوب، وصقلها بالتجارب لخلق تسليم لا يفرض بالقهر، ولا بالأشكال العارضه. إنما بمنطق التقدم واحداث نهضة من التخلف.

فلبس بدعاً فى تاريخنا أن نرى جميعا فى الدين عاملا تاريخيا من عوامل الخلاص السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ببنى القيمة ويحفز نحو الاخلاق القويمة. لكن الأمر مع التغييرات اليومية ومنذ حوالى نصف قرن ، كشف عن أغراض أخرى ركبت هذه الرؤيا المشروعة، وقلبت تساؤلاتنا حول دور الدين ، من مشروعيتها الفكرية إلى لا مشروعيتها السياسية، حين ظهرت وازدهرت آلية تنظيمية **توظف فى الخفاء والعلن، التساؤلات حول دور الاسلام فى تعارض مع العوامل القومية للخلاص، وتحول الاسلام من حالة دافقة، إلى حالة معاكسة، ومن أسس تجمع لكل فئات الوطن إلى عوامل تفرق وتشرذم ، وفتنة**،هذا التراجع حول دور الاسلام يتم عبر قراءة انتقائية تعبر عن الرغبات المكبوتة -والتى خلقتها مصائب الزمان- تشغل حيزاً غير قليل من الذاكرة ، والوجدان واللاشعور، وتحدد النظرة إلى الكون والانسان والمجتمع والتاريخ فى صعود نحو الماضى، نحو أزمنة من الزهو تعيش فقط فى الخيال الاجتماعى. وكلما نشطت هذه الآليات سواء فى السر أو العلن، واجهتها بالضرورة ،محاولات تطور خطاب مجتمعى عام. ينأى عن تعبئة الفصيلة أو الجماعة ويناقض روابط الفئة والمذهب، حينما تؤكد سعيها لاستلاب مكونات الهيئة الاجتماعية وتحويلها من مكونات مشتركة للمجتمع بأسره، إلى مكونات لمساندة الفكرة السياسية التى تقوم على استغلال عقائد الناس. ويتطلب وبالضرورة أيضا إنشاء هذا الخطاب المجتمعى العام، إعادة قراءة التراث ونقده فى كليته وشموله، وعلى عكس خطاب تسييس الدين.. يكابد الخطاب حينما يكون جاداً مشقة الحفر المعرفى لرد التراث إلى سياقه التاريخى، وما يمكن أن يوحى به استيعاب ذلك فى بناء حاضرنا تمسكا، أو تجاوزا وتخطياً.

ومهمتنا أن ننجح فى تحرير هذا السياق من براثن كافة دوائر الدس والخفايا الهادفة، تسمم الحوار بعوامل الغطرسة والعناد، والجحود والنكران.. الذى ينشأ عنها التربص بالآخر.. لم يعد ذلك مشروعا فحسب، وإنما أصبح ضرورة لخلق أسس مواجهة حقيقية يشترك فيها المجتمع بأسره لتخليص الناس من محاولات استغلال عقائدهم ومشاعرهم التى نثق بأنها حقيقية ، مخلصة ونقية.. ولا تعيش بمنأى عن التنبؤات الفسلفية . بعجز النموذج الحضارى السائد فى العالم حالياً.. حيث يزداد عدم الرضا وتثور التساؤلات والشكوك ما بين عقلانية الانجازات العظيمة والمتدفقة للتقدم العلمى، وبين لا عقلانية المجتمعات التى تنشأ عن هذه الحضارة.. **حيث يتم تطبيق التأمين الصحى على الكلاب فى أجزاء من العالم،بينما يموت الناس جوعا فى بلاد أخرى.. والدعوة عامة..**

ماذا يفعل الأبوان عندما يموت الابناء صغاراً الواحد تلو الآخر؛ أربعة أبناء ذكور وثلاث بنات.. يموتون دون سبب واضح ويعجز الطب تماما. ولا يتبقى أمام الأبوين سوى الرضوخ للأوهام، ولنصائح الجيران باتقاء الحسد.

وعندما ولد هو كان الابوان قد رضخا تماما للأوهام وللرعب المرتعب من عين الحسود، ومن هنا كان اختيار الاسم الغريب «عريان» ولبرق هذا صغيرا له ثوبا بدائيا من الخيش.. لعله بهذا الاسم وبهذا الملبس يثير الشفقة، ولا يثير الحسد.



عريان في جيش التحرير الشعبي عام ١٩٥٦

عريان نصيف

الاعدام رمياً بالرصاص

د. رفعت السعيد

الاسم: عريان نصيف ناشد جرجس.

تاريخ الميلاد: ١٢ سبتمبر ١٩٣٦.

محل الميلاد: كفر أبو موسى- بسيون- غربية.

المؤهلات: ليسانس حقوق ١٩٦٧.

المهنة: باحث قانوني بوزارة استصلاح الأراضي-مفتش تحقيقات-محترف ثوري- محام- كاتب قصة.

الأسرة كانت ثرية. فجده كان يمتلك العزبة بأكملها وقد أسبغ على اسمه «عزبة أبو موسى» والأب ورث منها اربعين فدانا، يكفيه إيرادها ويزيد.. ولهذا اكتفى من التعليم بأقل القليل(الرابعة الابتدائية) واكتفى من السياسة بتأييد الحكومة (أي حكومة).. ومن المواقف بما تنشره الاهرام ..(فهي تعرف أكثر منا جميعا).

والابن المدلل «عريان» سرعان ما خلع الخيش لينعم بحياة شبه مترفة.. لكنه لم يكد يصل إلى سن المراهقة حتى أرهقته أسئلة محيرة: لماذا نعيش نحن «مبسوطين» ولماذا يعيش الفقراء في هذا البؤس؟.

ولماذا يرضى عم رمضان وأمثاله بأن يعيشوا بهذا الظلم؟.

لماذا كل هذا الظلم والمسيح أحب الفقراء.. ودعا إلى محبتهم والعطف عليهم؟.

وكما هي العادة فان أسهل الأسئلة تستدعي صعوبات كثيرة أمام الاجابات.. ولهذا كانت إجابة الأب «الولد اتجن» أما الأم فقد حاولت اقناعه«نحن لا نظلم أحداً» وحتى أحد



الدفاع الشعبي ١٩٧٣

المستأجرين عندهم (ولعل الأب قد استعان به ليقنع هذا الولد المتعب) حاول الإجابة «يا سي عريان إحنا عايشين من خيركم» وإذ يشل الجميع لا يبقى سوى أبونا متى راعي كنيسة بسيون وكانت اجابته «يا ابني هذا حرام.. هذا اعتراض على حكمة ربنا» وما من إجابة اقنعت هذا الفتى العنيد، فقرر هو أن يرد على الأسئلة بطريقته الخاصة.

الفقراء لا يذهبون إلى المدرسة هو أيضا لن يذهب إلى المدرسة.

الفقراء لا يأكلون اللحم، هو لن يأكل لحماً.

والفقراء لا يلبسون جديداً في العيد.. رفض ملابسه الجديدة في العيد.

الأب ضرب كفا بكف «الولد اللي عاش.. اتجنن».

وبعد محاولات.. والحاح من الأسرة ومن الأب متى اقتنع بالذهاب إلى المدرسة.. لكنه ظل مقاطعا لبعض الأطعمة.

.. وبحثا عن الاجابة انغمس في القراءة.

بدايات المعرفة:

ذات يوم من أيام فبراير ١٩٥١ التقط من أحد باعة الصحف جريدة غريبة اسمها **«الاشتراكية».**

«وجدت فيها بعض الاجابات.. بل وجدت فيها نفسي، قرأت وانبهرت وعشت مع كلمات كالطلقات: العدالة.. الفلاحين. الاقطاع. الظلم. الاشتراكية. الثورة. الشعب.. وسارعت بالانضمام إلى الحزب **الاشتراكي (مصر الفتاة)** وأنا لم أزل بعد في الخامسة عشرة» (من رسالة كتبها لي).

هناك التقى بعدد من القادة المحليين وهناك أيضا تزامل مع **حسين عبد الرازق** زميله في مدرسة طنطا الثانوية الحديثة.

واتجهت سفينة القراءة إلى بحار شتى.. **الجمهور المصري. روزاليوسف. الكاتب.** الملايين. الواجب.. وكتب **سلامه موسى وترجمات** لروايات مكسيم جوركي. وبرغم **التناقضات المريرة بين هذه الكتابات، اهتدى بالسليقة أو بالغريزة** إلى أكثرها اقترابا من الماركسية.. وبدأ يردد عباراتها. ويدعو زملاءه للاقتناع بها.. دون أن يعلموا أنه مجرد شيوعي من منازلهم. وانه لم يكن على علاقة فعلية بأي من الشيوعيين.

ويتطلب الأمر أن ينتظر قليلا.. وأن يسافر إلى **الاسكندرية ليلتحق بكلية** الحقوق .. هناك التقى **بفاروق ابو عيسى، وعبد الفتاح مرانى** .. تدفقت أنهار الضوء المبهر مع ومضات الكلمات اللامعة والحادة في آن واحد..

وفي **٥ أكتوبر ١٩٥٣..** دعي إلى أول اجتماع شيوعي.. هناك أمسك بالاجابات المبهرة على **الأسئلة المحيرة** وتشبث بهذه الاجابات.. ولم يزل. أصبح عضوا في «**حدتو**» .. **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني** . هناك بدأ ميلاده الحقيقي.

الاعدام رميا بالرصاص:

يأتي عام ١٩٥٦ .. وتأتي الأيام المجيدة تأميم القناة، العدوان الثلاثي. مشاركة الشيوعيين في المواجهة الحاسمة للعدوان في بور سعيد. وفي الاسكندرية قررت لجنة المنطقة الحزبية الدعوة إلى اقامة معسكر للتدريب على المقاومة الشعبية. وتكوين جيش شعبي للمساهمة في مواجهة العدوان. كان واحدا من ثلاثة كلفوا بهذه المهمة.

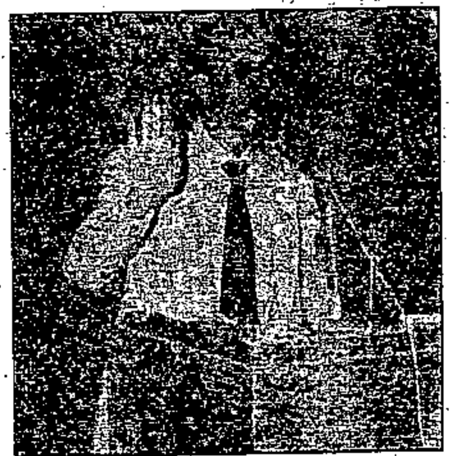
سعد الساعي، حمدي مرسي وهو. التقوا باللواء **عاطف نصار** قائد المنطقة الشمالية. تحمس لحماسهم. وبالفعل اقيم معسكر في أرض سبورتنج. هو اتقد حماساً تدرب، تفانى في التدريب ورقي إلى وكيل **اباشي. المجموعة الحزبية والرفاق المتطوعون تلهبهم مصريتهم، تتهاوى إلى أسماعهم أنباء رفاقهم الذين تسللوا إلى حيث المواجهة الفعلية في شوارع بورسعيد، وأبناء رفقياتهم في أبو صوير ملاصقات تماما لخط المواجهة.** قرروا انهم تدربوا، وانهم يجب أن يلحقوا برفاقهم في بورسعيد. كلفته المجموعة بصفته الأعلى رتبة (أليس وكيل أباشي) ان يتصل بقيادة المعسكر ليبلغها بهذه الرغبة.. نتح فمه.. نطق.. وتفجرت براكين جهنم. كأنهم كانوا ينتظرون شيئا ما ليتخلصوا من هؤلاء الشيوعيين الذين لا يكتفون **بأن لهم رفاقاً في بورسعيد** يناضلون ويصمدون، لكنهم بنضالهم يزرقون البعض من رجال السلطة الناصرية، وربما أكثر مما يزرقون العدو.. (وكأن هناك أيضا ما لم تعرفه المجموعة الحزبية، وربما ما لم يعرفه عريان حتى الآن.. وهو ان ساعة اللواء **عاطف نصار** كانت قد أزفت وفق الحسابات الناصرية، اتهم بتدبير انقلاب، عزل، حوكم بعدها بفترة.. وهؤلاء الشيوعيون هم من تعاون معهم **عاطف نصار** لاقامة المعسكر. ولا بأس بتفجير اتهام كبير يسهم في تفجير كل شئ في وجه اللواء المسكين).

عزل وكيل الاباشي من رتبته نزع الشريط من على كتفه. سيق إلى السجن الحربي. ومعه لفافة. **هناك عرف أنه متهم بمحاولة تفجير المعسكر، وان اللفافة بها متفجرات!!** اتهم بأنه حاول استخدامها حتى تعم الفوضى ويركب الشيوعيون الموجه. عذبوه تعذيبا وحشيا كي يعترف.. **قال إنه شيوعي، قالها بفخر. من معك؟ أنا** لوحدي. نفى انه إنتوى تفجير المعسكر: أكد ذلك.. دليله الوحيد أنه مصري وشيوعي. استمر التعذيب ضد فتى لا يزيد وزنه عن ٤٧ كيلو. **اعجبهم اسمه «عريان» تركوه في الزنزانة عارياً تماماً وأغرقوها بالماء.** وأخيراً واجه بعض الضباط قالوا انهم مجلس عسكري ميداني.. وحكموا عليه على الفور: «الاعدام رميا بالرصاص». بتهمة الخيانة العظمى.

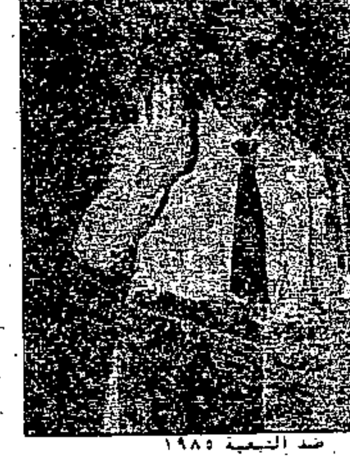
هذا الجنون المعادي للشيوعية أشعل اهتمام الرفاق. اتصلوا. احتجوا. **وأخيرا جاء اتصال من علي صبري مدير مكتب الرئيس بالغاء الحكم.**

خرج من المحنة حزينا. فقد أفلتت منه مهمة جميلة.. أن يسافر إلى بورسعيد. وتعلم عبر عذابات مريرة معنى ومغزى التحالف مع من يكرهك.. حتى وهو في محنة قاسية. (أدهشه كثيرا ولم يزل أن الرفيق المسئول الذي استقبله بعد خروجه من السجن الحربي، بدلا من ان يهنئه على صموده الشجاع ورفضه الاعتراف بأي شئ تحت وطأة التعذيب الوحشي، سأله سؤالا مباغتا وهو يبرم شاربه: هل صرخت يا رفيق عندما عذبوك؟ ورد عريان ببساطة: طبعا. صاح الرفيق ويده تعتصر شاربه: غلط. المناضل لا يصرخ

أرشيف اليسار



ضد التبعية ١٩٨٥



الجمعية العمومية الأولى لاتحاد الفلاحين ٨٣

فيما عذبه العدو الطبقي).

ومن جديد.. السجن

.. يخرج من المحنة أشد إصراراً .. يتفرغ للعمل الحزبي، يترك الكلية بنغمس حتى هامته في النضال اليومي للحزب.. يتحد الحزب ثم ينقسم. ويأتي أول يناير ١٩٥٩.. يوم الهجوم البوليسي الغادر، ويقبض على مئات الرفاق، ويفلت هو. يهرب ،يحاول الاختفاء . ان تختفي .. هذا أسهل شئ. لكن أن تختفي وتواصل النضال هذه هي المشكلة الكبرى، وهكذا قبض عليه. وبعد فترة أرسل مع الكتيبة الأولى من المناضلين الشيوعيين إلى سجن أبو زعبل الوحشي حيث التعذيب على الطريقة النازية. هو تدرب على الصمود أمام التعذيب(فيما بعد لقنه صلاح حافظ في أحد ليالي السمر في سجن الواحات واحداً من أسرار الحياة: إن الإنسان حين يقاوم نفسيا . فإن جسده-أيا كان ضعفه الجسماني -يحترم هذه المقاومة ويفرز له كميات اضافية من الادرنالين تمكنه من المزيد من المقاومة).

وفي المحكمة وجد عريان نفسه في مأزق حرج.. وضعوه عمداً هو وسعد الساعي وخليل الأسي في قضية تضم رفاق التنظيم الآخر. وكانت منظمته (الحزب الشيوعي المصري، حدتو) تؤيد عبد الناصر، وظلت تؤيده في السجن ،وحتى في ظل التعذيب الوحشي.

أما رفاق المنظمة الأخرى فهم معارضون بشدة(وكان هذا الفارق هو السبب المعلن للانقسام).. توقع الماكر من رجال الأمن الذي رتب هذا الامر.. ان يقف رفاق حدتو فيتحدثوا عن الفارق بينهم وبين الآخرين، وان يعلنوا انهم مؤيدون ..والآخرون معارضون، ويكفي ذلك ويزيد لاستنزاز النمر المستنفر بطبعه.. الفريق هلال عبد الله هلال قائد سلاح المدفعية ورئيس المجلس العسكري الذي ينظر القضية.

والمأزق حرج فعلا.. فهو مطالب بأن يعلن موقفه السياسي، لكن اعلان هذا الموقف يضعف موقف رفاق الجانب الآخر(وهم خصوم سياسيون ألداء) أمام المحكمة. وتغلب الضمير والعقل. تناقش مع رفاقه واتفقوا الا يتحدثوا عن تأييدهم لعبد الناصر. ولا عن خلافهم مع الرفاق الآخرين.. أغاظ ذلك كثيرا من رتبوا الأمر..وحكم عليه بالسجن عشر سنوات مع الاشغال الشاقة.

تكثيف العذاب

.. ولم تكن المرة الأولى.. ولم تكن الأخيرة فقد توالت فترات السجن. فبعد الافراج الجماعي في ١٩٦٤ وبعد حل الحزب(عارض الحل طويلا.. ثم وافق عليه في نهاية الأمر) وبعد أن استقام المرج الصاعد من جديد، سجن.. عديداً من المرات. لكن بعض الناس لا تأتيهم المصائب فرادى ،وإنما تأتي مصطحبة معها مصيبة أكبر..

ففيما كان سجوننا ٥٩-١٩٦٤ فقد شقيقته الشابة. وفيما كان مسجونا بعد انتفاضة ١٩٧٧ توفيت والدته، ثم توفي والده وهو سجين أيضا عام ١٩٨١.. وفيما كان في السجن عام ١٩٨٩ أتاه نبأ أليم ابنه الأكبر محب فقد ساقه في حادث بشع.

أية طاقة على الاحتمال يحتاجها الانسان كي يتحامل على نفسه ويبدو منتصب القامة ، قادراً على الصمود؟. حتى كل كميات الادرنالين التي لقنه صلاح حافظ اسرارها لا تكفي.. فالجبال تتهاوى أحيانا . لكنه صمد وواصل.. وتحمل ما هو أكثر عندما توفي محب .ويتحمل ويمضي مشدوداً متحاملاً . مبتسماً . صلباً، مبروماً كنواة بلح شديدة الصلابة. وكأنه مكلف بالسير في هذا الطريق الابدي العذابات.

يحكي في رسالته لي.. كان حل الحزب ضربة قاصمة . لكنه كماء النهر المتدفق يفرض على نفسه أن يستمر في التدفق ،وان يشق مساراً لنفسه. كلما سدوا أمامه الطريق..

وفي الفترة الأولى بعد الحل.. غاص في عمل جماهيري متنوع «جبهة القوى الوطنية بالغربية»، «نادي الثلاثاء الادبي»، «رابطة الحقوقيين بالغربية»، «نادي الكتاب»، «نادي المسرح».. الخ كتب مسرحيات (حصل على شهادة في التأليف المسرحي المتميز)كتب قصصا (الجائزة الأولى في مسابقة القصة القصيرة).

ثم يلتحم مع النضال السياسي من جديد ويكون من أوائل المؤسسين لحزب التجمع.

.. ولكن ذات الأسئلة القديمة التي داهمت الفتى وهو لم يزل بعد ابن التاسعة، لم تزل تلاحقه. نتكلم كثيراً جداً في السياسة ندافع فعلا عن حقوق الفقراء. يعلو صوتنا إلى أقصى مدى بالدفاع عن الفلاحين ،ولكن لماذا نصمم على أن نحارب عنهم في معاركهم. لم لا يكون لهم اتحادهم.. الذي يخوض معاركهم ويقود جموعهم.

ويقرر ان يتمادى في معركة تأسيس اتحاد الفلاحين حتى آخر المدى.. وحتى آخر طاقات الجهد.

ويتأسس اتحاد الفلاحين في ٣٠ أبريل ١٩٨٣ .. ومنذ هذا اليوم وحتى الآن يخوض تماما في معركة تأسيسه..

وتمضي الأيام..

الطفل الذي شاغب الجميع بأسئلته البريئة المظهر، الصعبة الاجابة.. يتجاوز الستين.. يمضي نحيلا وهو يتوكأ على عصى نحيلة هي أيضا.. يهش بها كل ما يعترض طريق نضاله من صعاب أو عقبات.

. وبرغم السنين الصعبة، وبرغم العذابات المتراكمة، والمحن .. يبقى صامداً، وقادراً حتى على الابتسام.



فن

فيلم «نــــزوة»

لعلي بدرخــان



كثير من الحب.. قليل من السياسة

قد تختلف كثيرا أو قليلاً مع موقف أفلام المخرج **علي** بدرخان الأخيرة من الواقع الذي نعيشه . وهو الفنان الذي عرفناه في أفلامه الأولى شديد الالتصاق بهذا الواقع، قريباً من الاحساس بجوهره، سواء كانت هذه الأفلام المبكرة تتناول حاضراً آنياً، أو تذهب إلى الماضي البعيد. على النقيض ، فان **علي بدرخان** يبدو اليوم كأنه يقدم واقعاً**شديد الخصوصية يجنح أحيانا إلى تجريب أنماط سينمائية غريبة على عالمه وعالمنا** ، مثل أفلام المطاردات والجريمة، أو يطمح إلى الغوص في أعماق النفس البشرية، يذهب فيها بعيدا إلى الدرجة التي يكاد أن يصير عالماً مغلقاً على الشخصيات التي تعيش فيه، وعندما تبحث في مثل هذه الأفلام عن ملامح تذكرك ولو على نحو شاحب باهت لواقعنا الذي نعرفه ونحياه، لعدت من رحلتك ومسعاك خاوي الوفاض، أو ببعض حصاد قليل.

إن هذا يجعلنا نتساءل إذا ما كان الفنان **علي بدرخان** قد قرر أن يهجر **«واقعيته» القديمة ،لينطوي تحت جناح أزمة السينما المصرية الطاحنة** ،التي قد تجعله مضطراً إلى أن يصنع أفلاماً نمطية جاهزة، وهذا ما كان واضحا في فيلمه السابق**«الرجل الثالث»** (١٩٩٥)، الذي تخلى فيه على نحو غامض عن بصمته الفنية الخاصة، التي كانت تجعل أفلامه جميعها على اختلافها تنتمي إلى عالم متكامل، أهم معالم هذا العالم هو أن «الحدوتة» فيه ليست إلا خطة أولية ، أو علامات للطريق،بينما يصبح الفيلم بعناصره البصرية هو الرحلة الحقيقية ،الغنية بتفاصيل دقيقة تقنعك بأن شخصياته الخيرة والشريرة على السواء ليست إلا بشرا من لحم ودم.

لقد كانت كل أفلام **علي** بدرخان تشكل وحدة واحدة تجعله من المخرجين القلائل في السينما العربية الذين يمكن أن نطلق على أفلامهم **«سينما المؤلف»** ،خاصة أنه كان يشترك دائما في كتابة **السيناريو**. وأيا كان اختلاف موضوعات وأفكار وأنماط هذه الأفلام ، فانها كانت تعكس **قدرة الفنان المرهفة على الاقتراب من الإنسان**، بضعفه وقوته، **بقلة حيلته** وعزمه الدائم **على مواصلة الحياة**، لا فرق في ذلك بين **الكرنك** (١٩٧٥) برقته النقدي المرير من عقد الستينات، أو **«الجوع» (١٩٨٦)** بترجهاته **الثورية** التي تدعو لاعلان التمرد على القهر من خلال بناء درامي يمزج بين الأسطورة والتاريخ، أو **«شفيقة**

أحمد يوسف

ومتولى» (١٩٧٩) الذى يجعل من الحكاية الشعبية وسيلة لطرح تساؤلات عميقة حول ما نتصوره بديهيات قاطعة عن الشرف والحرية، وهى ليست إلا أفكاراً مشوهة صاغها واقع شائه ، أو «أهل القمة» (١٩٨١) الذى يناقش مأساة الطبقة المتوسطة التى تجد نفسها فى الواقع الاجتماعى الراهن، بكل تناقضاته وتوتراته، فى مهب الريح، معرضة للسقوط إلى الحضيض.

الرجل و/ أو المرأة

لم يكن غريباً أن تصبح «السياسة» هى محور الدراما فى هذه الأفلام ، لكن على بدرخان كان ينظر دائما إلى السياسة على نحو أكثر عمقا وشفافية ، اذ يراها تمتد إلى علاقة الانسان بالانسان. وعلاقة الانسان بالعالم. فالسياسة قد تشمل بمنظور فنى نافذ البصيرة تلك الجوانب الوجودية التى ينظر اليها بعض السياسيين نظرة الشك أو التعالى، فليست كل علاقات «الأنا» بالآخر إلا ترجمة لواقع سياسى. أو لعلها هى الصورة الأوضح لهذا الواقع السياسى. فاذا كانت مأساة «شفيقة» هى أنها امرأة فى مجتمع ذكورى، فانها عندما تمارس حقها فى الحب تصبح المشجب الذى يعلق عليه المجتمع أخطاءه وخطاياه ، بينما ينظر إلى شقيقها وقاتلها «متولى» باعتباره بطلاً. وهنا يفصح الحب، والجنس، عن دلالات أعمق كثيرا مما نتصور فى أوهامنا الجاهزة عن علاقة مثالية مجردة بين الرجل والمرأة.

لقد كانت هذه «التيمة» تلح كثيرا على أفلام على بدرخان ، منذ «الحب الذى كان» (١٩٧٣) وحتى «الراعى والنساء» (١٩٩١) فعلاقة مثل الحب أو الجنس، من خلال بناء درامى شديد الرقة والبساطة(قد يتحول إلى عمل هزيل عند غيره من المخرجين)، تصبح تعبيراً شديد الغنى والثراء عن الخيط الذى يفصل ويصل فى آن واحد بين الحب والامتلاك، أو بين الرغبة فى العطاء والشوق إلى الأخذ، أو بين الحلم الطوباوى باقامة فردوس مفقود، والاصطدام من أجل تحقيقه بنزعات السيطرة والاستحواذ والاستبداد.

على السطح من فيلمه الأخير «نزوة» لا تجد إلا ذلك المثلث الشهير فى الأعمال الميلودرامية، للزوج والزوجة والعشيق لكن سيناريو بشير الديك (الذى خاض تجربة فنية مشابهة فى فيلم «موعد على العشاء» مع المخرج محمد خان)، وتصوير محسن نصر يحول تلك «الحدوته» - من خلال رؤية على بدرخان الفنية والانسانية-إلى قصيدة شاعرية ،تحتاج منك أحيانا إلى أن تصرف النظر عن قدرة الفيلم على الإفصاح بوضوح عن هذه الرؤية، لكنك على أية حال لن تخطئ تلك «الدانتيلا» التى يغزلها على بدرخان من خيوطه التليلة الرقيقة، ليس فقط بسبب إجادته وامتلاكه لبلاغة السرد السينمائى، وإنما لأنه يرى الانسان وهو يمارس تلك المشاعر والأحاسيس فى حياته اليومية البسيطة،ويعيش لحظات سعادته وشقائه، دون أية انقلابات أو منعطفات ميلودرامية عنيفة،وإنما تتسلل إليه رويداً رويداً ،فتغير على مهل من الرؤى والبصائر ،وتشق دروب الحياة والمصائر.

رتابة الدفء
وحيوية اللهيب

بقدر كبير من الوعى الجمالى، يستخدم على بدرخان موسيقى ياسر عبد الرحمن شديدة الرقة والنعومة، بشكل يكاد يتوارى ويختفى خلف شريط الصورة؛ لكى يجعل هذا التحول البطئ يتسلل بدوره إلى وجدان المتفرج ،كما يعمد إلى اختيار أسلوب المزج البطئ بين بعض المشاهد- من خلال مونتاج سعيد الشيخ -للتعبير عن الانتقالات الهادئة فى المشاعر.ومنذ اللحظة الأولى التى تتواجه فيها عينا المرأة الجميلة (يسرا) وعينا البطل صلاح(أحمد زكى)، تدرك أن المرأة- التى يتعمد الفيلم ألا يذكر اسمها إلا فى مرحلة لاحقة- قد وقعت فى نوع من الحب لهذا الرجل، ربما لأنها وهى المرأة المطلقة تشعر فى وحدتها القاسية ببرودة الحياة ويترجم لك الفيلم رغبتها فى «امتلاكه» بتعمدها «اقتناص» صورة فوتوغرافية له تضعها فى إطار إلى جانب سريرها.

لكن الفيلم لا يقدم لك هذه العلاقة الوليدة فى ذلك الفراغ السينمائى الذى تعودت عليه السينما المصرية التقليدية، حيث لا زمان أو مكان محددين تدور فيهما الأحداث الدرامية ،وإنما يجعلها تمر من خلال تفاصيل الحياة اليومية ،فالمرأة تعمل فى التصوير الفوتوغرافى بشركة إعلانية تصنع كتيباً عن انشاءات شركة المقاولات التى يعمل فيها صلاح (ولا يفوت على بدرخان فى مشهد البداية أن يعاود مرات عديدة الاقتراب من وجوه العمال البسطاء الغارقين فى العمل الشاق، ربما لكى يعبر عن أنهم لا يملكون رفاهية قصص الحب الملتهبة كتلك التى سوف يدور الفيلم حولها!!). من جانب آخر ، فان صلاح يعيش حياة أسرية هادئة، مع زوجته الصحفية صفاء (شيرين رضا)، وابنته الطفلة حبيبة ذات الخمس سنوات (عليا، عساف) ،يصورهم الفيلم فى جلسة عائلية مسترخية يلعبون فيها الورق، ويتبادلون المشاعر الهادئة، على نحو يذكرك بمشهد مماثل فى فيلم «الراعى والنساء» .(سوف يكتسب «ورق اللعب» دلالة ناقضة فى مشهد لاحق، عندما تذهب المرأة العاشقة التى استحوذت عليها فكرة امتلاك حبيبها،لاستطلاع مصيرها بقراءة «الورق» ،الذى ينبئهان عليها أن «تحارب معركتها»).

وتجد العلاقة الطارئة فرصتها لكى تنمو عندما تسافر الزوجة والابنة لفترة قصيرة بعيدا عن الزوج، ليجد نفسه للمرة الأولى وهو يمارس مع المرأة بعض الأشياء التى حرمته منها زوجته ، مثل شرب «البيرة» التى تكره رائحتها، أو الذهاب إلى سهرة لا يكون فيها مجبراً على العودة مبكراً، لكن تلك اللحظة المنتشية التى قرر اختلاسها من رتابة حياته تنتهى دون تخطيط مسبق إلى فراش المرأة، يلتقى الجسدان فى عفوية، وإن كان الفيلم- الذى لا يعمد أبداً إلى الاثارة الجنسية- يوحى لك بأن المرأة هى التى تقتنص اللحظة اقتناصاً.

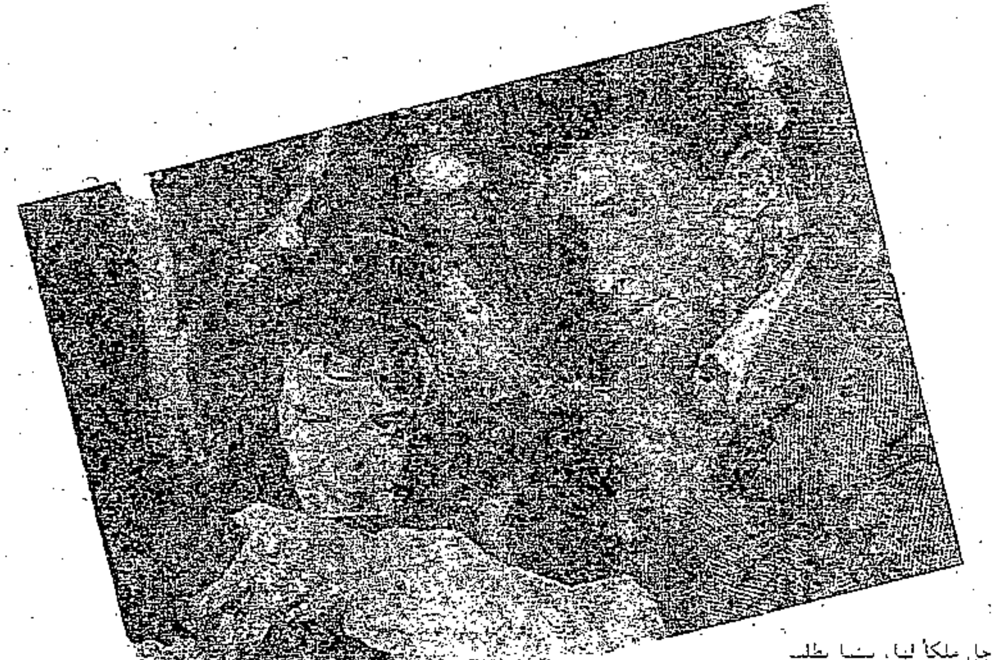
السحاب .. والأرض

ودائما ما يبدو صلاح بسيطا صريحا فى هذه العلاقة التى يراها عابرة، يكاد أن يقطعها فى جسم فى اليوم التالى للقاء، لأنه ببساطة يحب زوجته وطفلته، وإن كانت المرأة تصر على محاصرته، لكنها أيضا ليس مجرد جسد شهوانى يبحث عن إشباع الغرائزوإنما هى تتمتع بمشاعر إنسانية صادقة، لكن جوهر هذا الحب المأساوى هى أنها وجدت فيمن لا «تملك» ضالتها المنشودة بعد حياة معذبة من أب بارد المشاعر، وزوج سابق لم تشعر معه بالأمان.

تعود إذن بين ثنايا هذه «الحدوته» البسيطة تلك الفكرة التى ألحت كثيرا على أفلام على بدرخان ، فالمرأة تشعر أنها تحب صلاح حباً حقيقياً ،وهى تريد بكل كيان المرأة فيها أن تمنحه السعادة، حتى أنها تكتشف أن جانبا من أشباع أنوثتها يكمن فى رضاها أن تقضى نصف حياتها تنتظره لتعد له ما يحب من الطعام والشراب.لكن كيف لها أن تستطيع أن تمارس هذا «العطاء» إلا إذا كان لها حق امتلاكه؟!؟

إن هذا السؤال عن حقيقة ما نسميه «الحب» هو جوهر فيلم «نزوة» ،جوهر وجودى وسياسى بالمعنى الأشمل للكلمة وإن كان الفيلم- مثل «الراعي والنساء» الذى تناول الفكرة ذاتها- يبدو كأنه يراوغ فى الاجابة عن هذا السؤال، وربما لأن الدراما فى الفيلم أعطت اهتماما أكبر بالجانب الوجودى، واختزلت العلاقة إلى نوع من الصراع بين الرجل والمرأة،واستغرقت طويلا فى تفاصيل هذا الصراع الذى يجمع بطبيعته بين الرقة البالغة والعنف الجامح، دون أن تصل للمتفرج الرسالة الأعمق، التى ظلت غامضة إلى حد كبير.

لكن الفيلم بشاعريته النفاذة إلى أعماق النفس البشرية ، يضع الصراع بين المرأة التى لا تعرف -إن أحبت حباً صادقاً-إلا العشق حتى أطراف أصابعها ،وبين الرجل الذى قد يخوض تجربة عاطفية ملتهبة لكنه قد ينظر إليها فى آخر المطاف على أنها «نزوة» عابرة، ومرة أخرى تترجم لك الدراما هذا الصراع فى الجنين الذى تكون فى رحم المرأة، وتظل تتمسك بوجوده ،وكأنه الرباط



أحمد ذكى ويسرا

الوثيق الذى يجعل الرجل ملكاً لها، بينما يطلب منها الرجل أن تتخلص منه، لتصبح هذه العلاقة ماضياً ذهب ولن يعود.

إنها تلك العلاقة الغامضة، المثيرة للإعجاب والرعب والشفقة فى آن واحد، والتى نطلق عليها اسم «الحب»، يبدو فيها الرجل كالسحابة العابرة التى تمطر وتمضى إلى حال سبيلها، بينما تكون المرأة هى الأرض التى تنبت وتثمر، وتعطى الحياة قدرة على النماء والاستمرار والتجدد، لكن كيف للأرض أن تشد السحابة إليها؟.

البحث عن إجابة

أجمل ما فى فيلم«نزوة» هو أنه لا يضع هذا التناقض فى إطار أخلاقى تقليدى (على الأقل فى الجانب الأهم من الدراما)، ولا يميل إلى تعميم الأحكام الأخلاقية وتقسيمها بين الخير والشر، فالرجل والمرأة كلاهما على حق فى شعوره ورؤيته للحياة. فعندما يبدأ الصراع فى الاحتدام، يخبرك الفيلم باسم المرأة «ندى»، وكأنه للمرة الأولى يقول لك أنه لا ينبغى لك أن تراها على أنها «نزوة» عابرة، أو امرأة شريرة عابثة، لكنها إنسان حقيقى، يبحث عن تحقيق وجوده، لكن هذا الوجود لا يتحقق إلا عندما تتماس الدوائر البشرية وتتقاطع وتتداخل، بينما تكون للرجل دائرته التى لا يريد- أو بالأحرى لا يستطيع- تغييرها.

من جانب آخر، فإن أضعف ما فى الفيلم هو استطراداته الطويلة التى تدور حول نفسها،فى محاولة ندى الاقتراب من عالم أسرة الرجل،والتقرب الماكر من زوجته، لتصبح هناك سلسلة من «غمز» سوء التفاهم التقليدية، حين تتعاطف الزوجة مع موقف العشيقة، دون أن تدرى أن القصة تتعلق بزوجها، وتتهم «الرجل» الذى يعشقها بالخسة والنذالة،حتى تأتى النهاية بعد سلسلة من ملاحقات المرأة ومحاولات انتقامها التى تنتهى إلى صراع دموى يفضى بالعشيقة إلى حافة الجنون، بينما يعود الرجل إلى حياته الاسرية الهادئة بل إن الفيلم ينتهى إلى نوع من الحكمة أو النصيحة فى لقطة تذكرك ببداية الفيلم للقاء عابر بين الرجل وامرأة جديدة، تعبث على مسامعه كلمات الاغراء الناعمة، وتسأله عما سوف يفعل هذا المساء فيجيب:

«أصلى صلاة العشاء، ثم أنام»!.

كأن فيلم «نزوة» يقول لك بعد هذه الرحلة الدرامية المشحونة والمتوترة أن «امرأة واحدة تكفى» (من المفارقات أن فيلماً للمخرجة ايناس الدغيدى، وبطولة أحمد زكى أيضا، يعمد إلى نفس النهاية الدائرية، ليؤكد أن «امرأة واحدة لا تكفى!!» وهذا نوع من الاختزال للقصيدة الشاعرية التى تخللت البناء الدرامى للفيلم، عن علاقة الرجل بالمرأة، ودلالتها الوجودية والسياسية. أو كأن الفيلم أراد أن يجيب بقدر كبير من التبسيط الذى لا يخلو من مفاجأة متعمدة على السؤال الجوهرى الذى طرحه.

تشعر أحيانا أن**على بدرخان** ما يزال يتمسك بالفنان مرهف الحس الكامن فى أعماقه، لكنك تشعر أحيانا أخرى بأنه **يبدو كما لو كان قد استسلم فى بعض التفاصيل لتوابل السينما التجارية**. فلن تفوتك تلك الاشارات العديدة التى تجعل المتفرج يتوهم أن الفيلم يدور حول «النجمة» يسرا، وحياتها الخاصة بما تحفل به من حقائق وشائعات.

لكن هناك أيضا جانب، لا يخلو من دلالة على أن **على بدرخان** يريد ان يمضى إلى آخر الشوط فى تأملاته عن الحياة، ولعله أن وجد فى صناعة السينما المصرية، ورحابة قيود الرقابة، ما يشجعه على أن يترجم هذه التأملات إلى أفلام غير تقليدية، يستطيع أن يشق طريقا جديداً للغة السينمائية فى أفلامنا، قد ترقى إلى مصاف الشعر.**إن ما افتقدناه من حرارة الواقع فى أفلام على بدرخان الأخيرة، قد يتبلور يوماً فى أعمال سينمائية أكثر اقترابا من الواقع، حتى لو تحدثت عن «الحب»**، الذى يمكن أن يصبح ترجمة صادقة لبعض حقائق الحياة وألغازها. ذلك الحب الذى تحدث عنه ابن حزم الأندلسى فى «**طوق الحمامة**»، وما تزال كلماته تلمس شغاف القلوب: «الحب -أعزك الله- أوله هزل وآخره جد، دقت معانيه لجلالتها عن أن توصف، فلا تدرك بحقيقتها إلا بالمعاناة، وليس بمنكر فى الديانة، ولا بمحظور فى الشريعة، إذ القلوب بيد الله عز وجل..».

فإذا كانت النهاية الاخلاقية التقليدية التى ربما اضطر إليها على بدرخان لأسباب رقابية رسمية وغير رسمية، قد حولت عاطف الحب إلى «نزوة»، فإن الحب الصادق، بكل عذابه وعذوبته، الذى لا تدرك حقيقته إلا بالمعاناة، ليس إلا التعبير الرائق الصافى عن الحياة ،كل الحياة.

مهرجان القاهرة السينمائى

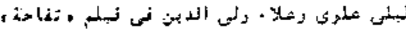


ماجدة موريس



«القبطان» واحد من أجمل الأفلام المصرية إخراج سيد سعيد





ليلى علوى وعلاء ولى الدين فى فيلم «تفاحة»

عندما طيرت وكالات الأنباء فى مايو الماضى خبرا عن فوز ممثل معوق بجائزة التمثيل فى أهم مهرجان سينمائى دولى، وهو مهرجان كان، كانت غرابة الخبر سبباً فى أن يتجاوزه الكثيرون سريعاً بلا توقف عند دلالته.. لكن، عندما وجدنا أنفسنا أمام هذا الممثل المنغولى، فى افتتاح مهرجان القاهرة السينمائى بعد ستة شهور من حصوله على جائزة التمثيل، أدركنا مدى البعد الذى تحمله الجائزة التى تتجاوز الأصحاء لأول مرة لتعطى لمن هم فى حاجة للرعاية المكثفة.. ووجه الأهمية فى هذا أنك عندما ترى فيلم (اليوم الثامن) لا تستطيع أن تفاضل بين البطل السليم(دانييل أوتوى) والبطل المعوق(باسكال دوكان) فكلاهما أدى دوره ببراعة وبقدرة،وكلاهما شطح شطحات فى اطار الدراما وكلاهما سرق الجمهور من الآخر ، وإن تفوق المعوق لأن ردود أفعاله أكثر طبيعية وبراءة.. كلاهما كانا يعملان معاً فى تناغم يعود الفضل فيه بالطبع للمخرج المؤلف جاكوفان دورميل الذى يقدم لنا فى النهاية نصيحة غالية من خلال بطليه وهى أن لا يستهين أحدنا بمشاعر الآخر ..الأقل ، وأن يسعى للتخفيف عن الآخر ما دام قادرا فمن يدرى أين تكمن سعادته، وأحيانا خلاصه كما حدث لهارى الذى تركته زوجته ورفضه طفلاه ولم يخرجه من الهاوية التى سقط فيها سوى جورج المعوق وصحبته النقية العارمة.. كان هذا الفيلم افتتاحاً جميلاً للمهرجان غطى على ما عداه من أحداث مثل صعود أعضاء لجنتى التحكيم وتكريم بعض رواد السينما المصرية وإن جاء التكريم بأسلوب مبتكر تمثل فى تواجد الشبل مع الأسد أى أن براثن واحد من آخر دفعات السينمائيين الجدد ذلك الرائد الذى يكرمه المهرجان فى رحلة قصيرة على المسرح لها مغزاها فى تواصل الأجيال واستمرار دخول المصريين إلى العمل السينمائى برغم كل أزماته ..فى ختام المهرجان كان النظام أقل والبهجة أقل (برغم الجوائز التى حصلت عليها مصر) إلا أنه كانت هناك كلمةسعد الدين وهبه القوية الواضحة التى تعلن بأنه لا فصل بين السياسة والفن. وأن العدو الذى تربص بنا منذ قرن من الزمان، واحتل أراضينا هو نفسه الذى سعى لسلب الثقة



«حيفا» الفيلم الفائز بجائزة أحسن فيلم عربي بالمهرجان

العيش من ابنائنا تحت بند بناء مشروع جديد للسينما يجتذب رؤوس الأموال والعاملين إليه.. كان **سعد الدين وهبه** يتحدث في مساء اليوم الذي أعلنت فيه حكومة **نتنياهو** قرارها بصرف قروض تشجيعا للاستيطان في الأراضي المحتلة.. وربما دهش البعض من كلمة سعدالدين وهبه ، لكن، لماذا لا وهذا العدو الصهيوني يثبت دائما أنه هكذا، وأن حكاية التطبيع هي طعم لمن يصدقه منا.. ثم أنه ينشط لدس سمومه في أفلام كثيرة تنطلق من بلاد مختلفة فما الداعي للحرج من أن نغضب وأن نرفض وأن نحتج..

كانت **مئوية السينما المصرية** مخيمة على مهرجان هذا العام من حيث قيمة المناسبة وأهميتها وهو ما جعله يبكر بالاستعداد لها. وكان الاستفتاء الذي أسفر عن مائة فيلم اختيرت كأفضل فيلم مصري ثم كان حفل تكريم النجوم الذين ساهموا في هذه الأفلام بالاضافة إلى معرض أفيشات وصور السينما الذي اقامه صندوق التنمية الثقافية في اطار المهرجان الأهم من هذا في رأيي ذلك الكتاب الذي يقدم دراسات جادة حول السينما العربية وتلك العروض التي أقيمت بالهناجر ومكتبة القاهرة الكبرى حول تاريخ السينما في مصر والعالم، وحول بداياتها وهي عروض استطاعت جذب رواد عديدين كان من الممكن أن يتضاعفوا لو لم تبدأ العروض في الهناجر مع عروض أفلام المسابقتين في الأوبرا، ثم يبدأ برنامج مكتبة القاهرة الكبرى من السادسة وحتى ما قبل منتصف الليل فاذا كانت السينما -المسابقات- تبدأ من العاشرة صباحاً فمعنى هذا انه على المهتم أن يقضي ١٠ ساعات يومياً لكي يتابع كل ما يريده .. وقد كان كثيرا ويستحق .. من أفلام بدايات السينما في مصر على يد **محمد بيومي** إلى أفلام البداية في انجلترا كبداية **هيتشكوك** مثلا والتي تلخص أسلوبه الذي أصبح علامة عليه، وأيضا البداية الأمريكية وهناك تلك السلسة التي أنتجها (**معهد الفيلم البريطاني**) عن تاريخ السينما في العالم والتي رأينا منها أفلاما من **فرنسا وايرلندا وانجلترا واليابان والمانيا وأمريكا ونيوزيلندا واستراليا، وكل القارات ما عدا افريقيا، وما عدا مصر والعالم العربي** فقد اعتذر الافارقة السود لأنهم لم يجدوا موزعاً يشترى ويوزع الفيلم الذي سيقدمونه في السلسلة حسب شروط معهد الفيلم البريطاني بينما اعتذر الافارقة البيض- أي نحن **ويوسف شاهين تحديداً**- لأن شروط التعاقد مع المعهد لم تعجبه كما حكي **سمير فريد**.. وهكذا كسبنا سلسلة رائعة وخسرنا دورنا فيها غير أنها ليست النهاية.. ففي امكان أي واحد منا لديه الحماس والعزيمة والمقدرة والمال أن يقدم ما يريد.. في أي وقت يريد.. فاذا كان **شاهين** قد اعتذر عن اخراج فيلم عن مصر والعرب في سلسلة المعهد البريطاني ،فان كثيرين غيره لم يقدموا فيلماً عن **أم كلثوم** مثلا بينما قدمته مخرجة أمريكية وعرض في آخر أيام المهرجان بعنوان (**أم كلثوم.. صوت يشبه مصر**).

أم كلثوم .. وكسر الأمواج

كان من أغرب الأسئلة التي سألها جمهور ندوة (**أم كلثوم .. صوت يشبه مصر**)

بين مئوية السينما وهوامش السينما العالمية



المخرج رأفت الميهي بعد استلامه جائزة الهرم الذهبي

مهرجان القاهرة السينمائي

إلى المخرجة ميشيل جولدسان هو السؤال عن: لماذا لم تقدم مصر هذا الفيلم.. فقد كان سؤالا يراود الجميع، ومن سأل ومن لم يسأله ولكن غاب عن الذين سألوا أنها ليست مختصة وأنها تستحق الشكر وأن الذين لا يستحقونه هؤلاء الذين بأيديهم عمل فيلم عن **أم كلثوم وعبد الوهاب وعبد الحليم** ولم يفعلوا.. المؤكد أن هذا الفيلم كان أفضل ختام في آخر أيام المهرجان- السبت ١٤ ديسمبر- وإن عرض على هامشه .. أما المفاجأة الحقيقية فقد كانت بعد نهاية المهرجان وفي يوم أضافي-الاحد ١٥ ديسمبر-حيث عرضت شاشة مسرح الأوبرا الصغير فيلمين.. **(هل يسقط الجليد في الكريسماس)** الذي كان قد حصل على جائزة **نجيب محفوظ** ولم يتح للنقاد والصحفيين رؤيته. وكان من الضروري أن يروه.. وأن يتأكدوا أن هناك من أفلام المسابقة من هو أفضل وأقوى منه سواء كان فيلم**(القبطان)** المصري للمخرج**سيد سعيد** أو الفيلم السلوفيني(**كارمن**) للمخرج الواعد **ميترو بيفك** الذي يقدم بكآبة بأسلوب شاعري آخاذ عن الأوضاع المنهارة في جنة الله سابقا، وأيضا كان الفيلم الهولندي الذي لم أره-**كلهم بشر وانطون** -مرشحاً حسب أوصاف النقاد الذين رأوه.لكن والحق يقال فانه اذا كان المهرجان قد عرض الفيلم الفائز بجائزة **محفوظ** فانه سبقه بعرض فيلم من تحف السينما الجديدة هو فيلم(**كسر الأمواج**) للمخرج والمؤلف الدنماركي **لارس فان ترويير** والفيلم مقسم إلى لوحات سبعة كل منها يقدم جزءا من دراما شديدة الاثارة والعمق عن فتاة ساذجة متدينة في بيئة ساحلية متزمتة تتزوج وعندما يصاب زوجها بمرض يفقده رجولته يُطالبها بأن تعرف رجالاً غيره حتى تتحمل علاقتهما، وبعد حديث مع الرب تقبل عرض زوجها، لكن المجتمع لا يقبل، ولا يفهم لا أمها، ولا معارفها، ولا الرجال الذين حاولت اقامة علاقة معهم أو هؤلاء الذين طاردوها بوحشية.. في النهاية تذهب بيس ضحية الزوج الذي يسترد عافيته.. لكنه يخسرها ويخسر معها كل المشاعر التي عرفها مع بيس..في الفيلم لمحات عن المكان ودوره في صنع المناخ الاجتماعي والبيئة القاسية والبشر الاقسى..

وخارج المسابقة أيضا، جاء الفيلم السويسري **(كل شئ على ما يرام)** للمخرج **برونيدربرج** -وهو أيضا المؤلف وفيه دراما تقترب لمستوى الشعر عن الحياة في سن مراهق تعلق جنسياً بمدرسة الفصل الحسناء.. كانت المدرسة في أزمة مع زوجها فتجاوبت معه.. ثم انغمسا في علاقة محمومة أحس بها الزوج، لكنه وجد في التلميذ ضالته يحكي له شجونه.. من زاوية المخرج والمؤلف،والتلميذ ادركنا هدوء الزوج أمام امرأة تزهد من حياتها وتغير الموقف فلم يعد التلميذ كما كان، كبر وفهم ورفض الاستمرار بينما تمسكت به المرأة بعنف.. ثم أعطته درس العمر بالتواطؤ مع مدير المدرسة حينما قرر أنه لم يذاكر بما يكفي للنجاح والتخرج وعليه أن يعيد السنة.. كان القرار ظالماً أدرك معه الصبي الذي أصبح رجلا- ستبح- أن كل ما يعلمونه له في المدرسة باطل ولا معنى له، وأن كل «القيم» التي قالوها لا قيمة لها.. وأن الكتب التي تحتفظ بها مدرسته في الفصل لا تستحق أن تقرأ.. فقرر أن يسرقها وهكذا تخرج من مدرسته مجرماً صغيراً..

أفلام الجوائز .. وأفلام بدونها

في المسابقة العامة كان هناك ١٨ فيلما اثنان منها من مصر(**تفاحة**) **لرأفت**



هل تسقط الثلوج في الكريسماس- فرنسا



أم كلثوم



الجهني (والمرأة والساطور) لسعيد مرزوق، وفيلم من الجزائر (سلاماً يا بن العم) لمرزاق علواش ومن المغرب فيلم (سارق الاحلام) لحكيم نوري ومن فلسطين (حيفا) لرشيد مشهراوي ومن اليونان فيلم استعراضي (اكروبول) ومن الهند (قصة غاندي) ومن روسيا فيلم عن رواية لدستويفسكي (مذلون مهانون) ومن أسبانيا (روح غجرية) ومن بريطانيا (انجلترا بلدي) ومن المانيا جاء فيلمان يكملان قصة سقوط ألمانيا الديمقراطية: الأول يقدم لحظات المظاهرات والمطالبة بالتغيير عام ١٩٨٩ بعنوان (كنيسة القديس نيكولاس) والثاني يقدم مرحلة بعدها، حينما يسقط جندي سوفيتي على أسرة تعيش في قرية عقب الوحدة فينفجر كل المشاعر المتضاربة بين رفض الماضي وتجاوزه والترحيب بالحاضر والخوف منه وفيلم (خارج) الزمن وقد حصل مخرجه أندرياس كاليمرس على جائزة خاصة وحصلت بطلته على جائزة افضل تمثيل أما فيلم كنيسة القديس نيكولاس فقد حصل مخرجه فرانك باير على جائزة أفضل سيناريو بينما حصد الفيلم اليوناني (اكروبول) جائزة الاخراج وحصل الفيلم الجزائري سلاما يابن العم على الجائزة الفضية أما الذهبية فحصلت عليها مصر بفيلم رأفت الميهي (تفاحة) وحصل فيلم المخرج الفلسطيني رشيد مشهراوي (حيفا) على الجائزة التي اعطتها وزارة الثقافة لأفضل فيلم عربي باعتبار القاهرة عاصمة ثقافية اقليمية لهذا العام (١٩٩٦) .. كان ضمن افلام المسابقة العامة فيلمان أمريكيان لم يحصلا على شيء الأول اخرجه «أدلي أدل» عن «راسبوتين» دجال آخر القياصرة الروس وهو يمتاز بديكورات وملابس وامكانيات أكثر من رائعة تجعله أشبه بفيلم متحفي، أما الفيلم الثاني فهو عن حياة مارلين مونرو أخرجه تيم تايل واهتم فيه بابراء ذمة الرئيس كيندي من تهمة الوقوع في حب الممثلة أو إقامة اية علاقة معها. في مسابقة نجيب محفوظ كان لامريكا فيلمان آخران أولهما (حفل العشاء) الذي ينتمي للسينما المستقلة ويقدم بانوراما للحياة الاجتماعية والسياسية من خلال حفل عشاء يتغير فيه كل شيء، كلما تغير الزمن- عند الابطال ثم فيلم (المرأة الخاوية) عن أدولف هتلر وفيه يقف أمامنا هتلر لمدة ساعتين في حوار حول أفكاره أقرب للمناجاة الذاتية من الادانة.. كان هناك ثلاثة أفلام عربية في هذه المسابقة غير الفيلم المصري (القبطان) أول أفلام المخرج الواعد سيد سعيد، فيلم (كان يا مكان) الجزائري لبلقاسم حجاج و(والسيدة) التونسي لمحمد زرن و(الشيخة) اللبناني لليلى عساف وكان هناك فيلم رائع من هولندا بعنوان (أم أخرى) اخراج باولا فان دي أوي لم يتح له العرض على النقاد والصحفيين في قاعة الاوبرا الصغيرة وهذه احدى مشاكل المهرجان هذا العام حيث القاعة محدودة العروض- من خلال إدارتها- بثلاثة لا تكفي أمام المسابقتين والافلام الأخرى الهامة، وكانت شروط القاعة مقبولة طالما المهرجان ضيف عليها. أما غير المقبول فهو رجال الأمن الذين يعرف بعضهم فقط كيف يتعامل مع جمهور جاء ليرى السينما في شكلها الثقافي وليس التجاري.. أما الأغلبية فلم تعرف ولابد أن هناك حلاً لمشكلة المهرجان مع رجال الأمن في كل القاعات التي يحل ضيفا عليها .. من قاعة المؤتمرات لقاعة الاوبرا.. فهل هناك عداء خفي بين الأمن وبين السينما؟ المؤكد أن هذا الاسلوب الأمني الذي لابد وأن يعقد الأمور في كل مرة قد ينتهي عندما يصبح للمهرجان مقر خاص به، وقد ينتهي قبلها عندما يقتنع الأمن بأن المواطن محترم حتى تثبت ادانته. وقد يستمر اذا ما استمرت نظرية القطيع مستمرة.. وحتى لا نظن يوماً ما أننا سنشعر بأي شيء ، بدون دفع الثمن. فالثمن المدفوع- من أجل أي شيء الآن أصبح كالقانون يعرفه الجميع.. أنت تدفع.. أنت تأخذ .. وحتى لو لم تدفع فلوساً فلابد أن تدفع من صمتك وسمعك واتزانك حتى يتاح لك دخول عروض المهرجان، وحضور الافلام العربية بالذات، وكتابة أنك داخل الاوبرا.. أو القاعة الكبرى.. وأنك لست فلان بيه.. الا يكفيك هذا.. مع ذلك.. فقد كانت الافلام الجميلة في المهرجان تنسينا كل ذلك.. وما أكثرها هذا العام..


حفل عشاء -فيلم أمريكي


نبيلة عبيد في المرأة والساطور

الديكتاتورية

« حكم الفرد »

الديمقراطية

« حكم الجماعة »

خلدون غرايبة



لوحة البيوجرافى للفنانين عادل السيوى ومحمد عبله

قراءة نقدية في الأعمال المعروضة بالجناح المصرى في بينالي القاهرة الدولى السادس

العمل المشترك للفنانين محمد عبله وعادل السيوى

قراءة العمل الذى يقدمه الفنانان محمد عبله وعادل السيوى بصورة نقدية عمل صعب، فهو عمل مفتوح يقبل بتشتت الرؤية وتعدد زوايا البحث والتنقيب و الفرز والتصنيف لكل صوره البصرية المقدمة كما يتطلب أيضا تعرية تلك الصور البصرية، وتجريدها من غرابياتها البصرية مؤقتاً.

دراسة العمل الفنى كنص هو عملياً بناء نص نقدى مواز، إذ أن التأويل والتفسير يؤسس لنفسه نصاً جديداً قد يكون مغايراً لما يطرحه العمل الفنى فى ذاته ، لذلك ربما يكون هذا النص مغايراً لما تطرحه التجربة.

العمل الفنى الذى نتحدث عنه يعرض على شكل ثلاثة أجزاء بين الداخل من البوابة الرئيسية بمتحف الفن المصرى الحديث- حيث يعرض الجناح المصرى- يبدأ العمل بلوحة متحفية مقاس ٥٠×٥٤سم، وهى عبارة عن صندوق زجاجى بداخله «الحجر الأسود» كتب عليه «بحثنا عن فرح بلا ذاكرة» . بثلاث لغات.. عربى، انجليزى، فرنسى- ووضع شرائن له عثر على هذا الحجر فى نهاية القرن العشرين..

الحائط الثانى وهو الرئيسى وتبلغ مساحته ١٣ متراً × ٤ متر مثبت عليه أربع لوحات زيتية مقاس كل لوحة ١٢٠ × ٢٤٤ سم ثم لوح مثبت عليه أدوات بدائية على شكل كتابة فرعونية وأسفله مقاس اللوح ٨٠سم ×٢٤٤سم ثم حائط من الحجر مقاس ٤٤٨ ×٢٤٤سم.

فى مجمل ما نراه نص يكون فضاءً واحداً يحتوى النقاط الكونية فهو «طبيعى وإنسانى» فى مادته «الحجر» الذى يطرح جدلاً لا يقل عن الجدل الذى يطرحه الانسانى بما نراه من كاوس داخلى لا متناه فى لوحات التصوير الأول بين هذا الطبيعى وذاك الإنسانى يقع الوسيط أو المترسط.

ونقصد به وسيط الانتقال بين الإنسانى والطبيعى.

هل اللوحات الزيتية «بيوجرافى» أم ذاكرة..؟

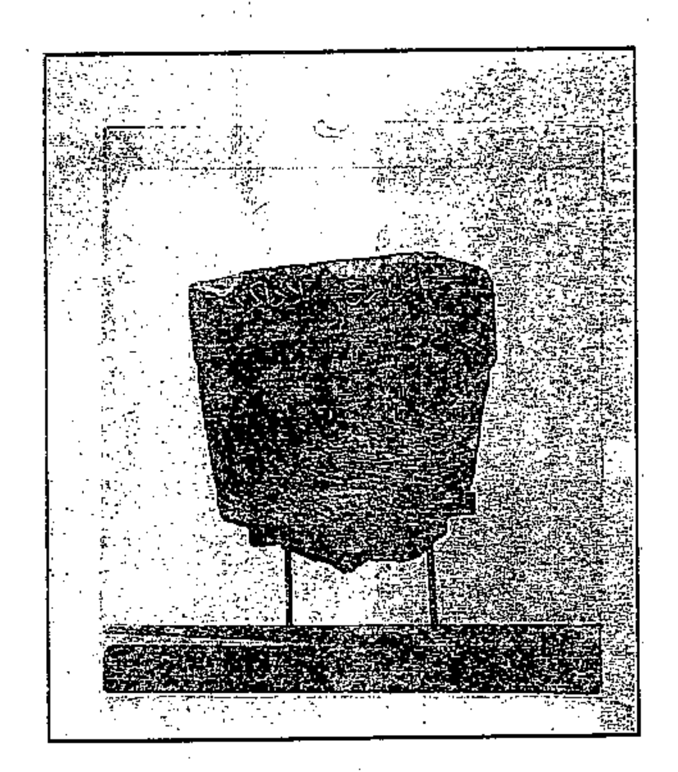
يقول الفنان :«هذا هو البيوجرافى الخاص بنا»..

هى ذاكرة .. وفى نفس الوقت تحمل لحظة دينامية للنص لحظة «الوجود والعدم» ثم تتجاوز هذا إلى خلق وجود آخر وعدم آخر يتكرر فى حائط الحجر..

هذا الوجود والعدم هو عمل تكرارى لامتناه.. الوجود الموثق بشهادات وإثباتات .. أرصدة الفنان فى الذاكرة. هذا الوجود الذى يحاول أن يحيط بكل شئ. فهو يمتد إلى المجتمع وإلى الحياة وإلى التاريخ وإلى الحروب، هو نص لا متناه وامتداده لانهائى يصل إلى العدم.

أسئلة عن الذاكرة

الذاكرة التى يقدمها الفنانان ذاكرة بصرية تصويرية ، لانظامية ومتشظية فى ذاتها.



حجر كتب عليه بثلاث لغات«بحثا عن فرح بلا ذاكرة»

مشرئة في فضاءاتها وأيضا في قضاياها المشار إليها من خلال كتاباتها. فهذا التفتيت ليس أسلوباً جمالياً خارجاً. وإنما هو شئ باطني وداخلي في صميم الذاكرة المقدمة على شكل البيوجرافي.

أي ذاكرة يقدمها هذا البيوجرافي؟.

ذاكرة تراكمية؟ بالتراصية متجاورة..؟ أهي ذاكرة شخصية..؟ أم ذاكرة عامة..؟ أهي بصرية ؟ أم تاريخية..؟

ذاكرة قصيرة..؟ أم ممتدة..؟.

على أي الأحوال لم يعد لا التفسير ولا إبداء الرأي في «الذاكرة» بالأمر الجديد.

ما يعنينا هو حالة البيوجرافي المقدم.. أي ما اذا كان يضمنا رأياً ما.. أم هو رؤية تسجيلية عشوائية .. كما لا شك فيه أن هناك ذاكرة شخصية ذاتية غير موضوعية لأنها ترتكز على الأحداث الايجابية.. فلا يوجد بيوجرافي يتحدث عن سقطات صاحبه أو مناطق سلبه..

الذاكرة التي نراها تسجل الحروب والنكسات، وتسجل حالة التفتيت والشرذمة التي تجعل التجاور والعشوائية قانون تسجيل وعرض الذاكرة.

*** البداية**

ثمة تأليف للذاكرتين المطروحتين لكلا الفنانين بين التماثل والسلب البصري بين الطرح ونقيضه.. يلعب السلب فيها دوراً أساسياً ديناميا والسلب هو المناطق السوداء المعتمة، هو الفضاءات المستترة التي لم تشغلها الذاكرة والتي ترتكز عليها مناطق اللون «**الأبيض**» والاضاءة والاحداثيات الفاعلة في حياة الفنانين.

فاطمة اسماعيل

مساحات السلب السوداء تلك علامات محددة لصور الذاكرة.. مساحات السلب ليست واحدة.. لا من حيث الاضاءة ولا الكثافة، ولا العتامة، ولا الحركة.. فهي تميل إلى التغير والتحول والتفكيك.. وهي صورة الفوضى على السطح.. هي السلب النشط، هي التي تحكم «القيمة» في الأبيض، وكذلك الحجم.

إذن تلك الذاكرة هي ذاكرة السلب النشط أو الفضاء الأسود النشط.. هذا الاسود الذي يبدو على السطح عشوائيا إلا أنه ليس فوضوياً بل هو نظامي متكامل، يتفجر دائما من مكان ما في اللوحة ثم يتحول إلى شبه كثيفة متشعبة، ومتبعثرة ، فهو يحوى النظام وفي داخله، وهو نظام صارم يؤدي إلى احاطة الذاكرة بحدوده وفي ذات الوقت هو مناطق الافلات من الذاكرة أو هو علاماتها الكامنة.

ما هو بعد هذا الفضاء السلبي «الاسود»؟

قبل أن نحاول التعرف على بعده.. يجب أن نقف عند قيمته إن هذا الفضاء الأسود رغم نشاطه إلا أنه فضاء ضعيف عن أن يغطى تلك الذاكرة ويفلت من إشغالاتها فهو ذاته إشغالات وإن كانت من نوع آخر، فهو بعد يقف عند حدود تحديد الواقعة المؤسس عليها بالذاكرة ويبقى في ذاته هو «**الوجود**» ، الوجود الخاص بكل فنان.. ولأن الوجود شئ والذاكرة المنتخبة من الوجود شئ آخر فيظل الوجود صاحب حق الانارة والكشف.

كيف تأتي الانارة في **الأسود** المعتم..

هل **الأسود** في شفافيته هو القادر على الكشف؟.

إذا كان ما يشغلنا هو «الأسود» باعتباره منطقة «الوجود» فلا يمكن الكلام على«الوجود» النشط، المحاور، المقاوم لهذا «الوجود» إلا من خلال تخلية عن لغته المجازية. فكل ما نقوله هو أوصاف استعارية ، فالاضاءة هي استعارة والكشف مجاز.. إلى آخره.

سلايد الالات

فلا يمكن أن نتعامل مع «الوجود» هذه المادة المجردة التي تحمل خصائص لا نهائية بتحجيمها في مجرد «**تصور استعاري**» لهذا كانت لوحة «**الوسائط**» التي تفسح المجال للكشف عن وسيلة جديدة للتفاعل مع هذا الوجود.. الوسائط هي الأدوات البسيطة شبه البدائية والتي تخلى عنها عصر التكنولوجي ، وهي أكثر التحاماً بالوجود باعتبارها ما زالت تحمل خصائص عضوية انسانية ، وضعت تلك الادوات على هيئة كتابة فرعونية رأسية.

*** سؤال محمد عبله**

هل استطاع الفنانان أن يتحررا من الذاكرة حقاً؟.

حائط الحجر الغشيم هو قوة وسحر هذا الوجود .. وهو الاختيار هو أحد البدائل التي يطرحها العمل الفني، هو الطبيعة غير المنتظمة والمفتتة أيضا.. هو مشوار ما بعد الذاكرة -حالة الصمت اللوني.

* لماذا اختار الفنانان الحجر؟ وهل هو اختيار عشوائي صدفوي أم اختيار لشريحة من الواقع لا يمكن السيطرة عليها في البداية المعرفية؟.

تظل محتفظة بطزاجة الاختيار العشوائي ، ويتم التصعيد حتى تصل للانضباط العقلاني الصارم.

«**الاختيار**» هو نقطة البداية ،وهو انطلاق نحو معرفة بالوجود متكاملة.. فهو الاختيار الأول الذي يضع الشروط الأولى في مجال لا يمكن السيطرة عليه، وهو متفتح على احتمالات لا متناهية وعلى صدف عشوائية تجعل الحلول المستقبلية كامنة في طبيعة لا تبوءة ولا مستقرة.

ما هي الصورة التي تتكون خلال هذا الصعود؟.

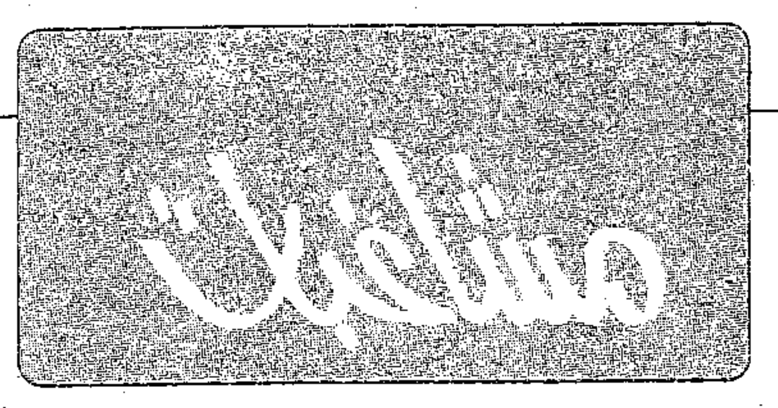
أو ما هو المسار المعرفي الذي يكون الوعي في هذه التجربة؟.

*** سؤال لعادل السيوي**

*** ما هي الحدود الجديدة التي تفجرها التجربة كفعل فني؟.**

هل هو الخروج من التصويرية هل هو الخروج إلى الواقع بوجوده الموجود..؟.

الخروج إلى«**كوم غراب**» ؟ .. بداية الفعل الفني لهذا الاختيار الجديد..؟.



صلاح عيسى في دور النقاهة

